

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid  
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير  
تخصص: تسيير

من إعداد الطالب: طاوش قندوسي  
بعنوان:

تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي  
دراسة حالة الجزائر (2012/1970)

\_\_\_\_\_ :

( ) :

( " ) :

( ) :

( " ) :

( " ) :

( " ) :

2014/2013 :





## قائمة المحتويات

	إهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الرسومات
01	المقدمة العامة
	:
08	
09	.I
22	.II
42	.III
51	.IV
63	.V
71	
	:
72	
73	.I
81	.II
87	.III
98	.IV
103	.V
143	:
	:
144	
145	.I
148	.II
154	
	:

155	
156	.I
163	.II
164	
	:
165	
166	.I دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
172	.II نتائج تقدير نموذج رام (Modèle de Ram)
184	.III
190	.IV تقسيمات النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي
207	
208	
	الفهرس

## قائمة الجداول

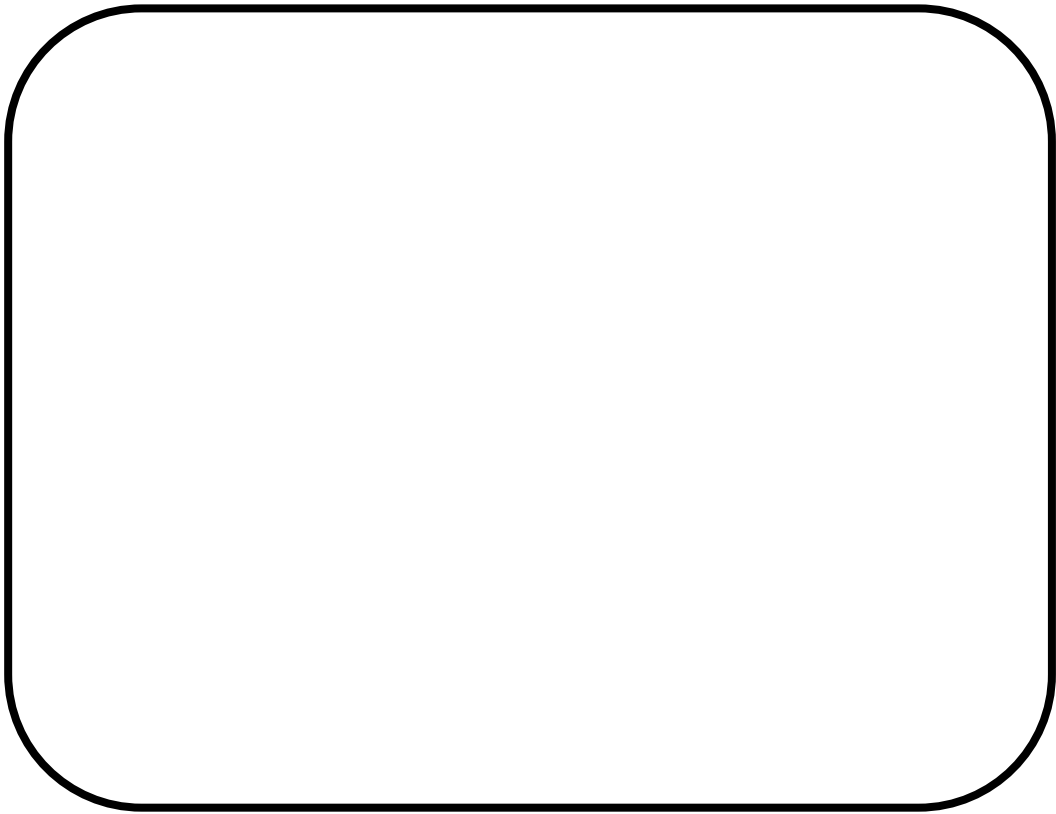
64	.....2004-2001	:(01)
66	.....2009-2005	:(02)
94	.....1999-1950	(03)
133	.....(1987-1913)	(04)
170	.....	(05)
171	.....	(06)
172	.....	(07)
173	.....	(08)
174	.....(Jarque Bera)	(09)
174	.....(Breusch-Godfrey)	(10)
174	.....(Hetroskedasticity)	(11)
175	.....	(12)
176	.....(Jarque Bera)	(13)
177	.....(Breusch-Godfrey)	(14)
177	.....(Hetroskedasticity)	(15)
178	.....	(16)
179	.....(Jarque Bera)	(17)
180	.....(Breusch-Godfrey)	(18)
180	.....(Hetroskedasticity)	(19)
181	.....	(20)
182	.....(Jarque Bera)	(21)
182	.....(Breusch-Godfrey)	(22)
182	.....(Hetroskedasticity)	(23)
183	..... Ram	(24)
184	.....(X , Y)	(25)
186	.....(X , Y)	(26)
188	.....(X , Y)	(27)
189	.....	(28)
191	.....	(29)

192	.....1998 30	(30)
193	.....1998 30	(31)
194	.....	(32)
194	.....	(33)
195	.....	(34)
196	.....(Jarque Bera)	(35)
197	.....(Breusch-Godfrey)	(36)
197	.....(Hetroskedasticity)	(37)
198	.....	(38)
199	.....	(39)
201	.....	(40)
202	.....	(41)
204	.....	(42)
204	.....	(43)

## قائمة الرسومات

52	.....	(01)
53	.....	(02)
57	.....	(03)
68	.....(2012-1970)	(04)
73	.....	(05)
82	.....2012 1961	:(60)
89	.....	(07)
90	.....	(08)
90	.....	(09)
114	.....	(10)
115	.....	(11)
116	.....	(12)
117	.....	(13)
121	.....AK	(14)
166	.....	(15)
166	.....	(16)
167	.....	(17)
167	.....	(18)
168	.....	(19)
185	..... (courbe d'Armey)	(20)
186	.....2012-1970	(21)
187	..... (courbe d'Armey)	(22)
188	.....2012-1970	(23)
189	..... (courbe d'Armey)	(24)





## أ. مقدمة

إن التفكير في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كان دائماً في صميم النقاش الاقتصادي وذلك منذ آدم سميث وكتابه ثروة الأمم الذي اعتبر أن مصدر الدخل هو توزيع العمل، ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون إلى تحليل ومعرفة أصل النمو الاقتصادي ومحدداته وذلك تزامناً مع التغيرات التي تطرأ على محيط الاقتصاد العالمي.

تنوعت الدراسات في هذا المجال سواء من الجانب النظري أو من الجانب التطبيقي وذلك لمعرفة تطور ثروات الأمم وكذا معرفة توزيع هذه الثروة، ولقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن عامل النمو الاقتصادي هو المعيار المحدد لتقدم أو تخلف العديد من الدول والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الخام الحقيقي أو الناتج الداخلي الخام الفردي وعليه فإن تقدم الدول يتحدد من خلال قدرة هذه الأخيرة على كثرة الإنتاج بصورة دائمة، ويجب أن يكون هذا التقدم مرفق ببعض المؤشرات مثل تقليص معدلات البطالة والتضخم، تخفيض نسبة الفقر في المجتمع، الاستقرار السياسي، استقرار أسعار الصرف، ترشيد النفقات العمومية.

عليه يمكن تعريف النمو على أنه: "هو ارتفاع إنتاج الدول خلال مدة زمنية طويلة" بحيث يعتبر النمو الاقتصادي مفهوم كمي متعدد المعايير بحيث يخضع إلى:

- الارتفاع الكمي لعوامل الإنتاج المستعملة في عملية الإنتاج.
- تطور التقنيات التي تسمح بإنتاج ذو كفاءة عالية بنفس عوامل الإنتاج.

يمكن القول أن النمو الاقتصادي مفهوم كمي متعدد المعايير بحيث يعتمد من جهة على تزايد عناصر الإنتاج المستعمل في العملية الإنتاجية، ومن جهة أخرى يعتمد على تحسين التقنيات التكنولوجية التي تسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات بنفس كميات عوامل الإنتاج.

إن مختلف الدول السائرة في طريق النمو تسعى إلى تحقيق معدل نمو مستدام يمكنها من تخفيض نسبة الفقر والبطالة، التضخم، لهذا يلعب صانعي القرار العمومي دوراً كبيراً في توجيه النشاط الاقتصادي نحو الطريق الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة.

إلا أن هذا النمو يواجه عدة عراقيل وتحديات متنوعة خاصة الدول السائرة في طريق النمو نذكر منها:

- العراقيل الاقتصادية التي تتمثل في ضعف تنوع الصادرات، ضعف الاستثمار والتنمية رغم حجم الاستثمارات الكبيرة في بعض الدول نذكر منها الجزائر، التي خصصت في مخطط الاستثمار 2014/2010 حوالي 286 مليار دولار إلا أنها لم تحقق التنمية المنشودة رغم أن بعض الدول المتقدمة خصصت مبالغ أقل من هذا المبلغ بكثير وحققت التنمية والرفاهية لمجتمعاتها، فنذكر مثلاً أن 100 مليار دولار حالياً تعادل 13 مليار دولار في سنة 1948 وهو مبلغ خصص لمخطط مرشال لإعادة بناء 16 دولة أوروبية في أربع سنوات، كما خصصت الصين مبلغ 485 مليار دولار لمخطط الإنعاش الاقتصادي مع العلم أن نسقتها تقدر بـ 1.5 مليار لمدة سنتين.

- العراقيل الاجتماعية والجغرافية التي تبطئ النمو كضعف المنظومة التربوية، ضعف النظام الصحي، ضعف البنية التحتية خاصة الطرقات التي تترجم بزيادة تكاليف النقل، بعد الأسواق.
- عراقيل سياسة تتمثل في عدم الحصول على الاستقرار الدائم لهذا الدول بسبب آثار الاستعمار وتنوع الأعراق والأجناس.

إن الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو انتهجت خلال عقد السبعينات سياسة تصنيعية ثقيلة من خلال خلق قطاع عام قوي قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتحقيق تنمية اقتصادية، وتدعيم الاستقرار السياسي، بحيث تميزت هذه السياسات الاقتصادية بخطط تنموية مكثفة خاصة في مجال الاستثمار الصناعي الذي اعتبر القطاع القادر على تحريك عجلة التنمية ولكن في الثمانينيات واجهت الجزائر اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى عجز داخلي وخارجي، سببه الأساسي انخفاض في أسعار البترول في السوق العالمية من 27 دولار إلى أقل من 15 دولار، ونتيجة لهذا الانهيار في مجال النفط انهار الاقتصاد الوطني الذي اعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية لتمويل النفقات العمومية (اقتصاد ريعي)، ويتمثل هذا العجز الداخلي في عجز الميزانية الذي سببه زيادة النفقات العمومية مع تراجع الإيرادات، أما العجز الخارجي هو عجز ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، بحيث ارتفعت المديونية الخارجية من 18.37 مليار دولار سنة 1985 إلى 23 مليار دولار سنة 1986 أي حوالي 37% من الناتج الداخلي الخام، ونتيجة لغياب سياسة داخلية لمعالجة هذه الاختلالات تم تدخل صندوق النقد الدولي، مما اضطر بالدولة إلى تبني برامج تصحيحية هيكلية في سياستها الاقتصادية، وتمثلت هذه التصحيحات التي اعتبرت شروط مبدئية لمساعدة الجزائر في استعمال وسائل التوازن النقدي (معدل الصرف، معدل الفائدة) أو توازن الميزانية (تقليص النفقات العمومية خاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي) بحيث كانت هذه الوسائل مرفقة بمجموعة من السياسة الهيكلية مثل الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال رفع القيود على الأسعار، تقليص الدعم على المنتجات الأساسية، خوصصة المؤسسات العمومية، ورفع القيود الجمركية، تخفيض قيمة الدينار، خلق اقتصاد قوي يعتمد على السوق الحرة، ولقد كان لهذه السياسات في الجزائر نجاحا محدودا بحيث:

من جهة كان لها تأثير سلبي على الجانب الاجتماعي رغم أجهزة الحماية التي وضعتها الدولة كالتعويضات الممنوحة للطبقات الفقيرة وكذلك خلق بعض الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ويتمثل هذا التأثير في تقلص القدرة الشرائية للعائلات وكذا ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، ومع نهاية سنة 1998 تم حل 813 مؤسسة منها 134 مؤسسة اقتصادية عمومية و679 مؤسسة اقتصادية محلية وتم تصريح حوالي 900 ألف عامل بأسباب مختلفة حيث أصبحت نسبة البطالة 28%، وبلغ عدد الفقراء 14.5 مليون شخص و5 ملايين تحت عتية الفقر.

من جهة أخرى استفادة الجزائر من قروض من المؤسسات الدولية سمحت لها من تخفيض قيمة خدمة المديونية الخارجية للفترة الممتدة من 1993/1991 وهذا ما عرف بإعادة جدولة

الدين الخارجي، كما سمح هذا التصحيح الهيكلي بتصحيح التوازنات الاقتصادية والمالية نسبيا خارج مجال المحروقات، و في أواخر سنة 1998 وصل سعر البترول إلى 12.94 دولار للبرميل مما أثر على تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث كان هذا التأثير معتدلا مقارنة بأزمة 1986.

مع بداية الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 7.2 مليار دينار دولار لمدة ممتدة بين 2001/2004، تبعه برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة بين 2005/2009 بمبلغ يتراوح ما بين 150 و 180 مليار دولار يتضمن برامج إقليمية محددة موجهة لتقليص عدم التوازن بين الأقاليم، واستكمل ببرنامج المخطط الاستثماري قيمته 286 مليار دولار موجة لتمويل الرأس المال الجماعي للمؤسسات يتضمن 20 قطاع منها السكن والأشغال العمومية، النقل، التعليم، الرياضة، البيئة... الخ

لقد حققت هذه البرامج نتائج مهمة من جهة ونتائج مخيبة للأمل من جهة أخرى نذكر منها:

- النمو الاقتصادي للنتائج الداخلي الخام متقلب بين 1999-2012 محصور بين 1.9% و 6.9% وهذا راجع للقيمة المضافة التي يخلقها قطاع المحروقات وإلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية.
- إجمالي القيمة المضافة الوطنية تتركب من 48.1% هي قيمة مضافة لقطاع المحروقات، و 51.9% قيمة مضافة لباقي قطاعات الاقتصاد لسنة 2008 بعكس ما كانت عليه في سنة 1999 (29.5% و 70.5% على التوالي).
- الاستهلاك النهائي ترايد من سنة 1999 إلى 2008 من 2214.3 مليار دينار جزائري إلى 4649.9 مليار دج أي حوالي الضعف أي بنسبة 42.3% من الناتج الداخلي الخام.
- التراكم الخام بلغ في سنة 2008 حوالي 4113.6 مليار دج أي حوالي خمس مرات ما كان عليه في سنة 1999 أي حوالي 37.4% من الناتج الداخلي الخام.
- احتياط الصرف بدون ذهب تزايد بشكل كبير ما بين 1999 و 2008 حيث كان 4.4 مليار دولار ليصبح 143.1 مليار دولار.
- المديونية الخارجية كانت في سنة 1999 حوالي 28.14 مليار دولار أي بنسبة 59.1% من الناتج الداخلي الخام، وبعدها انتهجت الجزائر سياسة الدفع المسبق نظرا لارتفاع أسعار البترول فوصلت سنة 2008 حوالي 5.586 مليار دولار أي 3.4% من الناتج الداخلي الخام.
- الإيرادات العمومية تزايدت بشكل كبير حيث كانت سنة 1999 حوالي 950.5 مليار دينار لتصل إلى 5111 مليار دينار سنة 2008.
- النفقات العمومية ارتفعت من 961.7 مليار دينار سنة 1999 إلى 4175.7 مليار دينار سنة 2008 بنسبة 37.8% من الناتج الداخلي الخام.
- التضخم ارتفع من 2.6% لسنة 1999 إلى 4.4% لسنة 2008، ليصل لسنة 2009 إلى 5.7% وهذا راجع إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية، وهذا المعدل بعيد جدا عن المعدل المستهدف الذي حددته السلطات النقدية وهو 3%.

• معدل البطالة تراجع من 29.2% سنة 1999 إلى 11.3% سنة 2008 و 10.2% سنة 2009

ما يمكن ذكره أن خلال كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث كانت تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار والتوازن في ظل غياب سياسة نقدية قوية.

لهذا كان على الدولة أن تلعب دور مهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو الاتجاه المرجو والمخطط له وذلك من خلال ضخ أموال في الدورة الاقتصادية كاستثمارات عمومية لتحقيق الأهداف المسطرة لها، وتعد النفقات العمومية أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة وذلك لتحسين جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

### ب. الإشكالية:

تعد النفقات العمومية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن، كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، وأنواعها، وتقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، إن النفقات العمومية وسيلة لإعادة توزيع الدخل وكذا وسيلة تستعملها المؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي الدول المتقدمة بمجرد تحقيق هذا الاستقرار يصبح للنفقات العمومية دورا هاما في تحقيق النمو والمحافظة عليه لأطول مدة، ومنه يمكن القول أن النفقات العمومية لها تأثير على النمو الاقتصادي، بحيث بين كل من بارو (Barro 1990) ورام (Ram 1986) أن النفقات العمومية تدخل كمتغير داخلي في دالة الإنتاج مع عامل العمل ورأس المال، وبالنسبة لهذين الاقتصاديين فإن تأثير النفقات العمومية على النمو موجب ويكون كبير في الدول السائرة للنمو لأن معظم دول هذه الأخيرة تعتمد على القطاع العام في توفير عوامل الإنتاج عكس الدول المتقدمة التي يلعب فيها القطاع الخاص دورا هاما في توفير عوامل الإنتاج، ومن هنا فإن جزء من النفقات العمومية يستفيد منه القطاع الخاص في الدول السائرة في طريق النمو، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على السياسة النقدية أضحى نادرا بسبب الأزمات التي يخلفها وبالتالي أصبحت السياسة المالية من الأدوات المفضلة للسياسة الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي.

اختلف الكثير من الباحثين حول طبيعة الأثر الموجود بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي فمنهم من وصل إلى وجود علاقة إحصائية موجبة بينهم ومنهم من أثبت العكس وذهب آخرون إلى دراسة مختلف نفقات الميزانية وحاولوا معرفة أثرها على النمو الاقتصادي، حيث اتفقت جميع الدراسات على أن النفقات الموجهة نحو الاستثمار (النفقات

الإنتاجية) لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أما النفقات الموجهة للاستهلاك لها أثر سلبي على النمو.

في الواقع إن تحليل العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية يعتمد على ثلاثة قنوات رئيسية: حجم النفقات العمومية، أدوات تمويل العجز المالي، تقسيمات النفقات العمومية، وفي هذا البحث نسعى إلى الكشف على تأثيرات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال حجم النفقات وذلك بالاعتماد على نموذج (Rati Ram) من خلال طرح الإشكالية التي مفادها:

### ما مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي ( النفقات العمومية) على النمو في الجزائر ؟

للإجابة على هذا الإشكالية تم صياغة بعض الفرضيات لكي تساعدنا في معرفة نوع التأثير وحجمه.

#### ت. الفرضيات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة وكانت كالتالي:

- ✓ بما أن الجزائر تعتبر من الدول النامية فيمكن القول أن تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي ومباشر.
- ✓ يوجد تأثير غير مباشر موجب للنفقات العمومية على باقي متغيرات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ما زالت الجزائر لحد الآن تعتمد على القطاع العام وهذا يعني أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع العام تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص..
- ✓ تحفز نفقات التسيير النمو الاقتصادي أكثر من نفقات التجهيز في الجزائر.
- ✓ يعتبر قطاع المحروقات (الطاقة والمناجم) المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

#### ث. منهج البحث والنموذج المستخدم

لمعرفة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي استخدمنا المنهج التجريبي مع دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970/2012 بحيث اعتمدنا على نموذج رام (Ram1986) الذي يعتبر نموذجنا المرجعي، وتم استخدام هذا النموذج للأسباب التالية:

- نموذج رام يحدد نوعان من التأثير: تأثير مباشر للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي وتأثير غير مباشر أو خارجي غالباً ما يكون موجب على باقي الاقتصادي.
- نموذج رام له سهولة في فهم وتحديد نوع النفقات العمومية التي تؤثر في النمو الاقتصادي الذي يعتبر عنصر مهما خاصة في الدول السائر في النمو.

• يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أي أنه يعتمد على قطاع المحروقات التابع للقطاع العام، وبما أن الجزائر في السنوات الأخير تشجع القطاع الخاص من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير عدة قنوات داعمة وممولة لذلك، ومنه فإن نموذج رام ملائم للاقتصاد الجزائري لمعرفة تأثير القطاع العام على القطاع الخاص.

إلا أن نموذج رام لم يدخل قيد الميزانية، حيث سيتربك اعتقاد أن الدولة يمكنها أن تزيد في حجم النفقات العمومية دون أن تكون هناك نتائج سلبية على النمو وهذا غير صحيح، لهذا تعتبر معادلة أرمي (ARMEY 1995) إجابة لهذا الضعف الموجود في نموذج رام، وفي هذه الدراسة حاولنا كذلك نمذجة هذه المعادلة لمعرفة الحجم الأمثل للنفقات العمومية التي تحقق لنا أعظم نمو اقتصادي، وبالتالي تحديد العتبة التي بعدها يمكن أن يلغى أي تأثير إيجابي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي، ولقد تم استعمال هذه المعادلة من قبل عدة باحثين نذكر منهم فيدر و غالواي (Vedder et Gallaway 1998) على الولايات المتحدة الأمريكية.

### ج. هدف وأهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر حجم القطاع الحكومي ممثلاً بالنفقات العمومية على النمو الاقتصادي الجزائري وكذا معرفة أهم النفقات التي تحفز النمو الاقتصادي، كما يمكن الإشارة أن لهذا البحث أهمية تكمن في أن الجزائر تعتبر من الدول السائرة في طريق النمو وتتجه نحو تشجيع القطاع الخاص من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعني تخفيض حجم القطاع الحكومي، وإن هذه التوجهات يجب أن تبنى على أسس علمية ودراسات تجريبية. ومثل هذه الدراسة تكتسب أهميتها مما تقدمه من تحليل اقتصادي ونتائج مهمة يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

### ح. هيكل البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى جانبين، جانب نظري حاولنا في هذا الباب التركيز على المفاهيم النظرية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، بحيث تضمن هذا الباب ثلاثة فصول:

الفصل الأول "مفاهيم نظرية حول النفقات العمومية": حاولنا من خلاله التركيز على أهمية وخصائص النفقات العمومية، وكذا الأسباب التي تؤدي إلى تزايد النفقات العمومية.

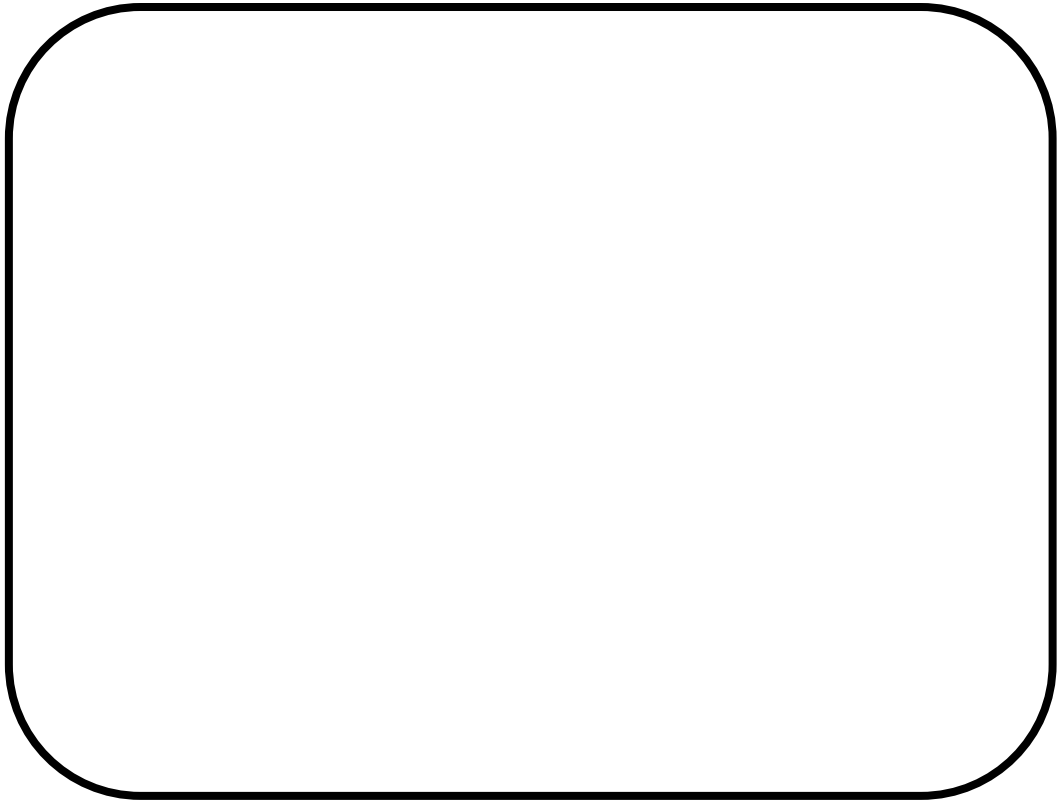
الفصل الثاني "نظريات النمو الاقتصادي": ذكرنا في هذا الفصل أهم المدارس التي عالجت موضوع النمو وكذلك أهم النماذج المستعملة لنمذجة النمو.

الفصل الثالث "الدراسات السابقة" حاولنا في هذا الفصل إبراز أهم الدراسات التي عالجت تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وكذا النتائج التي خرجت بها هذه الدراسات.

جانب تطبيقي تم تطبيق الدراسة القياسية على واقع الاقتصاد الجزائري بحيث حاولنا فيه نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر بحيث قسمنا هذا الجانب إلى:

الفصل الرابع "النموذج المقترح" استعرضنا في هذا الفصل النموذج النظري للدراسة وهو نموذج رام (Ram1986)، وكذا متغيرات الدراسة والأساليب المستعملة لنمذجة العلاقة. الفصل الخامس "النتائج ومناقشتها" أين تم إبراز أهم النتائج المتحصل عليها ومناقشتها وكذا مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة





## مقدمة الفصل الأول

تعتبر النفقات العمومية عنصرا أساسيا في دراسة المالية العامة، بحيث تعرف هذه الأخير، بأنه العلم الذي يعالج النفقات العمومية والإيرادات العمومية، وتعود أهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العمومية فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي .

للإنفاق العام مفاهيم مختلفة وذلك حسب خصائص ونظام كل بلد وحجم هذا الإنفاق واختلاف الأزمنة، فرأى الكلاسيكيون عدم إنتاجية الإنفاق و إنه ضياع وفقدان للثروة الوطنية، فنادوا بحصر الإنفاق في أضيق الحدود، وكانت مقولة "جون باتي ساي" اكبر دليل على ذلك: "إن أفضل النفقات أقلها حجما" وانحصر تدخل الدولة في مجال الحماية الداخلية و الخارجية، العدل وخدمات المرافق العمومية. فالنفقة العمومية حسب رأيهم حيادية لا يجب أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالمالية العامة وذلك تمهيدا لإبراز مفاهيم النفقات العمومية، وسنذكر في هذا الفصل تقسيمات وأثار النفقات العمومية وفي الأخير سنخرج على برامج الإنفاق العام في الجزائر

## I. المالية العامة

### 1. مفهوم المالية العامة

#### 1.1 المالية العامة والنظرية الاقتصادية

تعتبر الدولة في صورتها الحديثة نتيجة تطور تاريخي طويل و إذا تتبعنا تطور دور الدولة وأهدافها ،القينا الضوء على تطور مفهوم المالية العامة وذلك لما بينهما من ارتباط وثيق ،فالمالية العامة بمعنى الإنفاق العام للقيام بالخدمات اللازمة وتوزيع الأعباء،لم تكن معروفة منذ القدم بل ترجع إلى عهد قريب.

ارتبطت المالية العامة بظهور الحضارات القديمة ، و التي كانت فيها أنظمة مالية تعالج الإيرادات و النفقات.فقد عرفت الأنظمة المالية عند الفراعنة و اليونان و الرومان، كذلك في بلاد فارس و الهند و الصين.و قد اتسمت تلك الإمبراطوريات بكثرة الحروب فيما بينها.و كما هو معلوم فإن الحرب بحاجة إلى تجهيز لها، و بحاجة إلى أموال لبناء الجيش و بالإضافة إلى حاجة الدول للمال كي تحافظ على الأمن الداخلي و الاستقرار السياسي، و كذلك للقيام بالاحتفالات الخاصة بالحاكم. و من هنا كان لابد من وجود أنظمة مالية عبارة عن تعليمات و أوامر و توجيهات من الحاكم. تعالج فقط التفكير بمصادر الإيرادات و أوجه النفقات.[16]

عرف المسلمون تنظيمات مالية هامة فيما يتعلق بتسيير الأموال العمومية إلا أن المالية العامة بمفهومها الحديث لم تنشأ إلا في وقت متأخر في كل من إنجلترا وفرنسا حين أصبح البرلمان يصادق على الإيرادات و النفقات وذلك في أوائل القرن التاسع عشر، ومع ذلك فإن هناك بعض التنظيمات المالية التي عرفت الدولة الإسلامية شكلت تأصيلاً في الميزانية العامة ، ففكرة التقدير النسبي للإيرادات و النفقات عرفت من خلال تقدير الزكاة، كما أن تدوين الدواوين التي عرفت في عهد الخليفة "عمر بن الخطاب" لضبط الصرف و تنظيمه يتضمن تقدير النفقات العمومية.[10]

في العصور الوسطى (عهد الإقطاع والملكية المطلقة) كان الحاكم هو الدولة فاختلفت ماليته بماليتها ،وكان ينفق على الدولة كما ينفق على أهله وعشيرته معتمداً على الاستيلاء و المصادرة إذا احتاج إلى أموال ،وكان نتيجة ذلك تحمل الشعب عبئ نزواته.

في مرحلة الاقتصاد الحر ،وهي المرحلة النظام الرأسمالي ،و الذي يقوم على أن الدولة ألا تقم نفسها في مضمار الحياة الاقتصادية ،بل يتعين عليها حماية الأفراد وملكيتهم و القيام بالخدمات الأساسية اللازمة لازدهار هذا الاقتصاد ،كالأمن الداخلي و الخارجي والقضاء ،أصبحت الدولة بذلك على هامش الحياة الاقتصادية .

كان اعتقاد الكلاسيك أمثال "آدم سميث" و"ديفيد ريكاردوا" و "جون باتي ساي" بأن العرض هو الذي يخلق الطلب ( قانون ساي للمنافذ الثلاثة ) وأن المجتمع يصل إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد أي يصل إلى مستوى التوظيف الكامل، معنى ذلك:

- أن الاقتصاد يتوازن توازن تلقائيا باستخدام آلية الأسعار.

- لا يوجد حاجة بالتأكيد لتدخل الدولة لأنه لا يوجد أزمات تستدعي تدخل الدولة

- لا يوجد كساد أو تضخم لأن العرض يخلق الطلب.

نتيجة لذلك تحدد نطاق علم "المالية العامة" ،وتلخصت المشكلة بالنسبة لموضوعه و هو ان هناك نفقات عامة ،يتعين تغطيتها بتوزيع عبئها بين المواطنين بطريقة عادلة، فالنسبة للنفقات يجب أن تكون في أضيق الحدود ،ولتغطية هذه النفقات تلجأ الدولة إلى الضرائب والقروض وإيرادات الدومين العام.

ظل الاقتصاديين مؤمنين بتلك الأفكار السابقة والتي قام عليها النظام الرأسمالي إلى أن حدث الكساد العالمي العظيم بدأ من سنة 1929 واستمر إلى عام 1933.

قبل شرح ماذا حدث لعلاج الكساد يجب أن نؤكد على أن أفكار الكلاسيك خطأ لأنهم اعتقدوا أن الاقتصاد يتوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل ولا يوجد كساد أو تضخم،وأوضح هذا الخطأ العالم "جون مانيارد كينز".

حيث أكد "كينز" على أن الطلب هو الذي يخلق العرض عكس ما اعتقده الكلاسيك وأكد على أن الطلب المقصود هو الطلب الفعال وهو عبارة عن:

( الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري ) + الطلب العام الحكومي

وهو غير الطلب المعروف عند الكلاسيك، الذين يعرفون الطلب على أنه:

الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري

يرى "كينز" أن كلا من الطلب الاستثماري الخاص (الذي يتوقف على دافع الربح ومقارنة سعر الفائدة بالعائد من الاستثمار) وكذا الطلب الاستهلاكي الخاص (الذي يعتمد على ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك) يشوبهما النقص والقدرة على تحريك الطلب الكلي لذلك لا بد من تدخل الدولة لتحريك الطلب الكلي من خلال المالية العامة والإنفاق الحكومي.

أي أنه يرى أن الحل للخروج من الكساد هو زيادة الطلب وبما أن الطلب الاستهلاكي والاستثماري ضعيفان في حالة الكساد فالحل هو زيادة الطلب العام الحكومي من خلال زيادة الإنفاق في المالية العامة.

وعليه لم يعد هدف الدولة قاصر على المحافظة على الأمن و النظام، و لكن هدفها أصبح هو تحقيق الرفاهية العمومية، بتنمية مستمرة للاقتصاد، واستخدام رشيد للموارد وتحقيق للعمالة وفق برامج منظمة، وتوزيع أمثل للدخل، وتقلل من عدم المساواة وتحقق العدالة الاجتماعية، وقد نتج من ازدياد نشاط الدولة في هذه المرحلة اتساع نطاق علم المالية العامة فأصبحت أداة طبيعية في يد الدولة، لتحقيق أهدافها. ففي هذه المرحلة أصبح علم المالية هو ذلك العلم الذي يدرس المبادئ التي تحكم نفقات الدولة وإيراداتها وتحلل الآثار الاقتصادية الناجمة عن نشاطها. [6]

## 2.1 تطور دور الدولة ( تطور مالية الدولة) [28]

مرت مالية الدولة بثلاث أشواط، الأول عرف بفترة الدولة الليبرالية التي تميزت بتحديد النفقات والعمل على توازن الميزانية العمومية للدولة إلى جانب الإصرار على حيادية المالية العامة والمستمدة من حيادية دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أما الثاني فهي فترة الدولة المتدخلة و التي نادا مؤيدو هذا الطرح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للقضاء على الانحراف الذي يمكن أن ينزلق فيها اقتصاد الدولة، و يظهر تدخل الدولة من خلال الزيادة في النفقات العمومية و النظر في توازن الميزانية حيث اعتبر العديد من مفكري تلك المرحلة و على رأسهم "جون مينارد كينز" أن عجز الميزانية بإمكانه أن يلعب دور عامل من عوامل التحفيز الاقتصادي، لنأتي إلى

الشروط الثالث الذي وصلت إليه مالية الدولة و هي المرحلة المعاصرة أين تعددت فيه أساليب تدخل و تسيير المالية العامة.

### 1.2.1 مرحلة الدولة الحارسة

هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات و الاقتصاد فيها، وللوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العمومية للدولة و لضمان كل هذا رأى الكلاسيك في تحييد أداء الدولة الاقتصادية الوسيلة المثلى لذلك ، فتدخل الدولة حسبهم يؤدي لا محالة إلى زيادة النفقات مما يحدث خلا في توازن ميزانية الدولة. قد ينتج عنه اضطراب في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و يظهر ذلك من خلال:

- (1) تحديد النفقات.
- (2) توازن الميزانية العمومية للدولة.
- (3) حيادية المالية العامة.

### 2.2.1 مرحلة الدولة المتدخلة [28]

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى و التي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية و تركت " الدولة الليبرالية" مكانها "للدولة المتدخلة" عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، و من خلال هذا الشكل يمكن لها أن تتدخل للتسيير ، توجه أو ترفع من أداء الاقتصاد و تحاول أن تقوم بالقضاء على الظلم . و في هذا الإطار خرجت المالية العامة من حالة العزلة التي كانت مفروضة عليها و أخذت في لعب دور هام في التنمية إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني و أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية.

و من أشهر المفكرين جون مينارد كينز الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتخلص و القضاء على البطالة.

و يمكن أن يأخذ تدخل الدولة أشكالاً متعددة:

- سواء عن طريق قيام الدولة بالإنشاء المباشر لمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة إلى غاية ذلك الوقت للاستثمار الخاص.

- أو بتحويل الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في رأس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأميم أو امتلاك جزء من رأس المال عبر حيازة حد معين من الأسهم .  
و يظهر دور الدولة فيما يتعلق بالمالية العامة من خلال العناصر التالية:

(1) زيادة النفقات العمومية.

(2) إعادة النظر في توازن الميزانية.

(3) خروج المالية العامة عن حيادتها.

### 3.2.1 مرحلة الدولة العصرية [28]

عرفت المالية العامة تطورا أكبر خلال النصف الثاني من القرن العشرين الراجع إلى تعددها بالنظر إلى الأهمية و طبيعة الإيرادات و النفقات العمومية التي تختلف من دولة متقدمة إلى أخرى في طريق النمو.

لقد استحدثت المالية المعاصرة من طرف الأنظمة البرلمانية و تجد هذه العلاقة تفسيراً منطقياً. ظهرت الأنظمة البرلمانية في مختلف الدول و على وجه الخصوص الأوربية منها عقب انهيار الحكم الملكي. فالحد من السلطة الملكية ، عمدت البرلمانات المنتجة إلى استعمال التقنيات المالية، بالترخيص المبدئي لإيرادات و نفقات الخدمات العمومية ، بهذه الطريقة تكون هذه المجالس قد حددت من مجال التدخل الممكن و المسموح للحكومة.

### 3.1 تعريف المالية العامة

يمكننا التمييز بين عدة تعاريف وذلك استناداً إلى تطور مفهوم دور الدولة كما سبقت الإشارة إليه فنجد التعريف القديم لعلم المالية العامة الموضوع من طرف القانوني "غاستون جيز" و غيره من المؤلفين الكلاسيك يقول:

المالية العامة " هي مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات و الهيئات أن تطبقها في تحديد النفقات العمومية و تأمين الموارد لسد هذه النفقات و بتوزيع أعبائها على المواطنين".

أما التعريف الحالي المتداول الذي يمكن إسناده إلى علم المالية العامة فيمكن القول فيه:

المالية العامة" هي العلم الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي و للأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العمومية، أما منهجية أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته وهي: الإيرادات، النفقات و الميزانية و يتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة و منعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى".

أو أنها " العلم الذي يدرس النفقات العمومية و الإيرادات العمومية و توجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

من كل ما تقدم يتضح أن علم المالية هو: "ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية، و هو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها، من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العمومية"

و الهيئات التي تمارس نشاطها بقصد إشباع الحاجات العمومية، هي الأشخاص المعنية العمومية، أي الدولة، و الولايات، و البلديات، و المؤسسات و الهيئات العمومية.

أما الموارد التي تسعى هذه الهيئات إلى تحصيلها فتسمى الإيرادات العمومية و أما أوجه الإنفاق التي تقوم بها تلك الهيئات فتسمى النفقات العمومية.

وبالتالي فإنه يوجد تعريف موحد للمالية العمومية:

" أنها العلم الذي يدرس النفقات العمومية و الإيرادات العمومية و توجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. [28]

## 2. الحاجات العمومية والحاجات الخاصة

يمكن تقسيم حاجات الإنسان الى قسمين أساسيين :

**1.2 الحاجات الفردية :** وهي تلك الحاجات التي نشأت مع نشوء الخليقة ، حيث قام الإنسان بإشباع هذه الحاجات اعتمادا على جهده الخاص ، ومن دون معاونة الآخرين ، ولعل أهم هذه الحاجات هي حاجة الإنسان إلى المأكل والمشرب.



**2.2 الحاجات الجماعية :** ويمكن اعتبارها إحدى الأسس الهامة التي استند إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات الحديثة ، فمع بروز الحاجات المشتركة شعر الأفراد بضرورة قيام جهة تتولى تنظيم وإشباع حاجاتهم ، لكونهم كأفراد مستقلين لا يستطيعون إشباعها بشكل فردي ، ومن هذا المنطق نشأت الهيئات العمومية بأشكالها المختلفة ، ومن ثم تطورت لتأخذ شكل الحكومات في الوقت الحاضر ، حيث تدخل ضمن وظائفها الرئيسية إشباع الحاجات الجماعية كحاجة الأفراد إلى خدمات الأمن الداخلي والدفاع عن سيادتهم من الاعتداءات الخارجية ، أما الحاجات التي يتم إشباعها من قبل الأفراد أو الهيئات الخاصة فتسمى حاجات خاصة ، ومن الطبيعي أن يبذل الإنسان جهداً "شخصياً" أو مقابلاً "نقدياً" لقاء إشباعه لحاجته الخاصة ، أما الحاجات العمومية فقد لا يبذل الفرد أي جهد أو مقابل نقدي لقاء قيام الهيئة العمومية بإشباع الحاجات العمومية. لذلك يمكن القول أن الحاجات الجماعية هي تلك الحاجات التي تقوم بإشباعها هيئات عامة لتحقيق المنفعة الجماعية العمومية.

### 3.2 معايير التمييز بين الحاجات العمومية و الحاجات الخاصة [25]

#### 1.3.2 معيار من يقوم بالإشباع

انتهى مؤيدي هذا المعيار بأن الحاجات العمومية هي الحاجات التي تقوم السلطة العمومية بإشباعها عن طريق الإنفاق العام و هذا أبسط معيار لتحديد الحاجة العمومية و الخاصة.

#### 2.3.2 معيار من يحس بالحاجة

اتفق مؤيدو هذا المعيار بأن الحاجة تكون خاصة إذا كان يحس بها أحد الأفراد و تكون عامة إذا كانت الجماعة هي التي تحس بها، و بالتالي فإن الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية و الحاجة العمومية هي الحاجة الجماعية. و لكن يعاب على هذا المعيار أن الحاجات الجماعية تتم خلال أفراد الجماعة بالإضافة إلى أن الحاجات التي تحس بها الجماعة قد لا تقوم الدولة بإشباعها بل تترك للقطاع الخاص و هو ما يجعل هذا المعيار غير كافي لتحديد الحاجات العمومية و خاصة في العصر الحديث.

### 3.3.2 المعيار الاقتصادي

و هو ما ينصرف إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة، فالفرد يسترشد بهذا المعيار فهو لا يقدم على إشباع حاجة إذا كان إشباعها يتطلب نفقة أكبر، أما إشباع الحاجات العمومية فلا يخضع في رأي هذا الفريق لهذا المعيار و على الدولة أن تقوم بإشباع هذه الحاجات بصرف النظر عن الموازنة بين النفقات و المنفعة التي تعود عليها و لكن على الدولة أن توازن بين النفقة العمومية و المنفعة العمومية على الجماعة ككل.

و مع إعطاء المنفعة الجماعية مضمونا يتفق مع طبيعة دور الدولة فالمنفعة الجماعية التي تهدف النفقة العمومية إلى تحقيقها تتكون من مجموعة عناصر اقتصادية و اجتماعية و سياسية معقدة، و بالتالي نستنتج أن الحاجات العمومية تخضع، للموازنة بين النفقات و المنفعة شأنها شأن الحاجات الخاصة مع إعطاء الأخيرة مضمونا أوسع بالحاجات العمومية من الحاجات الخاصة.

### 4.3.2 المعيار التاريخي

فالحاجات العمومية التي يدخل إشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي مثل الدفاع، الأمن، العدالة، و المرافق العمومية التقليدية الأخرى. و واضح من خلال هذا المعيار أنه لا يتضمن إلا مرحلة "الدولة الحارسة".

ويمكن تمييز الحاجات الجماعية على النحو الآتي :

أ- الحاجات التي تستدعي طبيعتها ومقتضيات الحياة الاجتماعية أن تقوم الدولة بإشباعها ، ومن دون قيام الدولة بإشباع هذه الحاجات تكون قد أخلت بأهم وظائفها الرئيسية ومنها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء.

ب- الحاجات المرتبطة بحياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والأخلاقية ، وإذا ترك للأفراد إشباع تلك الحاجات مباشرة وبدون تدخل الدولة فأنها قد تكلفهم أمولا كبيرة ، وقد يحرم العمومية من الناس من الحصول عليها مثل هذه الحاجات ، التعليم والصحة ووسائل المواصلات.

ج- الحاجات ذات النفع المباشر كإعانة الدولة للفقراء وتقرير معاش للشيوخ والعجزة والأرامل.

### 3. مكونات المالية العامة

تتكون المالية العامة من النفقات والإيرادات العمومية وهما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة والموازنة العمومية وهي الإطار التنظيمي لهذه الكميات المالية.

#### 1.3 النفقات العمومية

الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام لسد الحاجات العمومية، وإن الدولة تقوم بشراء السلع و الخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع، ويختلف مدى الإشباع تبعاً للفلسفة التي تنتهجها الدولة أي الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها وإن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

#### 2.3 الإيرادات العمومية

ونقصد بها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العمومية وتحصل الدولة على هذه الموارد أساساً من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام ولقد تعددت أنواع الإيرادات العمومية في العصر الحديث وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها لأنواع الخدمات العمومية التي تقوم بها الدولة.

#### 3.3 الموازنة العمومية

وهي جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات العمومية والإيرادات العمومية لسنة مقبلة وهي بذلك تنظيم مالي يقابل بين هذين النوعين من الكميات المالية ويحدد العلاقة بينهما لتحقيق السياسة المالية للدولة، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى وجود علاقة تبادلية بين النفقات و الإيرادات تؤثر في الاقتصاد الوطني وتتأثر به. فالإيرادات العمومية تقطع من الناتج الوطني ودخول عوامل الإنتاج ثم تعود فتندمج في الدورة الاقتصادية وذلك عن طريق الإنفاق العام الذي يشكل جزءاً من الإنفاق الوطني الإجمالي والذي يسهم في خلق الناتج الوطني وفي خلق دخول عوامل الإنتاج، وهكذا فإن الدورة المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدورة الاقتصادية. [26]

#### 4. المالية العامة و المالية الخاصة [16]

ترتبط المالية العامة بالدولة فهي تعالج أموال الدولة من حيث الإيرادات و النفقات ضمن ميزانية الدولة المرتبطة بأهداف مختلفة أما المالية الخاصة فترتبط بالأفراد و المشاريع الفردية و الشركات و يطلق عليها أيضا بالإدارة المالية ، و تعرف بأنها العلم الذي يبحث في الإيرادات المتعلقة بالقطاع الخاص ضمن إطار الميزانية العمومية بهدف تحقيق الربح.

و على ضوء هذه المفاهيم يمكننا أخذ أوجه الشبه بينهما حيث أن كلاهما يتعامل بالمال المرتبط بهدف. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في النقاط التالية:

#### 1.4 من حيث الملكية

تعود الملكية في المالية العامة للدولة و هي لخدمة الصالح العام من خلال أجهزة و مؤسسات الدولة المختلفة، أما المالية الخاصة فإن الملكية تعود للأفراد أو الشركات أو المؤسسات.

#### 2.4 من حيث الحجم

المالية العامة أكبر حجما من الإدارة المالية، خاصة إذا ما علمنا أن مصادر الإيرادات العمومية هي كثيرة و متنوعة كذلك الإنفاق العام مجالاتها واسعة جدا.

#### 3.4 من حيث الهدف

تهدف المالية العامة إلى خدمة الصالح العام و تلبية الحاجات العمومية و تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و السياسية المختلفة فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح. أما الإدارة المالية فهدفها الأساسي هو تحقيق الربح و تعظيمه.

#### 4.4 من حيث جهة الإنفاق

يتولى عملية الإنفاق في المالية العامة الدولة من خلال مؤسساتها و أجهزتها المختلفة. أما في المالية الخاصة فالمسئول عن ذلك هم المؤسسين و الأفراد.

#### 5.4 من حيث الحساب الختامي

يطلق على إعداد الإيرادات و النفقات في المالية العامة بالميزانية العمومية و التي تعد لسنة مالية مقبلة، أما في المالية الخاصة فيعد ما يطلق عليها بالموازنة العمومية و التي تبين الوضع المالي للمشروع بعد انتهاء السنة المالية.

#### 6.4 من حيث تحصيل الإيرادات[18]

تتمتع الدول - و كما هو معروف- بسلطة الإلزام و الإكراه ، و هي سلطة متفرعة عن حقها في السيادة ،وقد ترتب على ذلك أن أصبح للدولة الحق في فرض الضرائب و القروض الإجبارية و الإصدار النقدي الجديد وحق الاستيلاء و التأميم، و على العكس فالأفراد لا يتمتعون بمثل هذه السلطة و يعتمدون في تحصيل إيراداتهم على الطرق الاختيارية أي الإنفاق و التعاقد بوصفها وسيلة لبيع منتجاتهم باستثناء حالة الاحتكار القانوني.

#### 7.4 من حيث الأسبقية في تقدير الإنفاق و الإيراد[18]

تحدد في المالية العامة أوجه الإنفاق أولاً ثم يتم البحث عن تدبير الموارد لهذه النفقات في حين أن المالية الخاصة يتم تحديد الموارد أولاً ثم النفقات على ضوء تلك الموارد و أسباب ذلك أن الدولة بما لها من سلطة الجبر و الإكراه تستطيع الحصول على الإيرادات التي تحتاجها و على العكس تماماً لا يستطيع الأفراد و لا يحق لهم تحصيل الموارد عن طريق الإجبار، و بالتالي ففي حين يسود مبدأ أولوية النفقات على الإيرادات في المالية العامة يسود مبدأ أولوية الإيرادات على النفقات في المالية الخاصة.

#### 5. علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى[25]

##### 1.5 علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد

إن الدراسة التي تتناول إشباع الحاجات لا بد أن تتداخل مع دراسة علم الاقتصاد حيث أن الكميات المالية ما هي إلا كميات اقتصادية و علم المالية جزءاً من علم الاقتصاد ، و النشاط الاقتصادي يأتي من بذل العمل باستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى لإشباع الحاجات العمومية بكافة أنواعها.

و علم المالية العامة يعتمد اعتمادا رئيسيا على الدخل الوطني و خاصة في جانب النفقات العمومية و معلوم أن الدخل الوطني أهم مواضيع علم الاقتصاد.

توجد علاقة وطيدة بين المالية العامة و الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو العملية، إلى حد أن العديد من الكتاب يتناول موضوعات المالية العامة من خلال الكتابة في الموضوعات الاقتصادية البحتة، فعلم الاقتصاد يبحث عن أمثل الطرق و الأدوات لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة من الموارد الطبيعية المحدودة، و المالية العامة التي تبحث في أفضل الوسائل لإشباع الحاجات العمومية من الموارد المالية المتاحة للدولة والمحدودة عادة.

أصبحت دراسة القضايا الاقتصادية لمختلف مباحث المالية العامة تمثل جزءا مستقلا بذاته في نطاق علم المالية، مما أدى إلى نشوء فرع جديد يدرس هذه النقاط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، وهو ما يطلق عليها "علم اقتصاديات المالية العامة" "الاقتصاد المالي" وهو العلم الذي يدرس الظاهرة المالية من المنظور الكلي و يقوم بتحليل ما يطلق عليه الاقتصادي "Alain barre" بالتدفقات المالية. [32]

فهذا العلم يبحث في الآثار الخاصة بالعبء الضريبي الكلي على الاقتصاد بصفة عامة أو في آثار النفقات العمومية الاستثمارية التي تنعكس على النمو الاقتصادي، بينما علم المالية العامة فموضوعه العمليات المالية الفردية تقنياتها و في القواعد التي يتم وفقها فرض الضريبة مثلا، كما يحدد أيضا حق المكلفين في التظلم أو الطعن في القرارات المالية والضريبية، ويرسم قواعد المراقبة في المسائل المالية.

## 2.5 علاقة علم المالية العامة بعلم القانون

القانون هو الأداة التنظيمية التي يوجد لها المشرع لوضع القواعد الملزمة في مختلف الميادين و منها الميدان المالي للدولة.و يمكن تبيان العلاقة الوثيقة بين القانون و المالية العامة من خلال النقاط التالية:

- 1- إن الجوانب النظرية في المالية العامة كالنفقات و الضرائب تحكمها قواعد قانونية طلق عليها قواعد التشريع المالي ، و التشريع المالي هو مجموعة القوانين و الأحكام التي تسنها السلطة التشريعية في الدولة و تقوم الجهات التنفيذية بإتباعها في إدارة شؤونها المالية.
- 2- القانون الدستوري للدول غالبا ما يتضمن نصوصا مالية أساسية تحدد صلاحيات السلطة التنفيذية و التشريعية في مجال إعداد الموازنة و التصديق عليها و تنفيذها، و كذلك في مجال إقرار الضرائب و القروض.
- 3- إن التشريع الضريبي أهم أجزاء التشريع المالي يصدر كقانون ، حيث لا ضريبة بدون قانون. و القانون الضريبي ينظم كافة الجوانب المتعلقة بالضرائب من حيث أنواعها، و أسعارها، و كيفية تحصيلها، كما ينص على العقوبات للمتخلفين عن الدفع. فإذا كان القانون يسعى لتحقيق العدالة بمفهومها العام و محاولة التوفيق بين مصالح الأفراد و صالح المجتمع، فإن المالية العامة تهدف إلي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على مجموع الأفراد.

### 3.5 علاقة المالية العامة بعلم السياسة

السياسة تهتم بدراسة نظم الحكم و علاقة السلطات العمومية ببعضها و علاقتها بأبناء المجتمع و المالية العامة تتعلق برعاية شؤون أفراد الأمة من حيث إشباع حاجاتهم و علم المالية العامة يبحث في النفقات العمومية و الإيرادات في إطار الهيئات و السلطات الحكومية، و النظام المالي انعكاس للنظام السياسي و الذي يحدد نطاق علم المالية العامة و أدواتها المختلفة.

### 4.5 علاقة علم المالية العامة بعلم الإحصاء

يقصد بالإحصاء " هو مجموعة المعطيات العددية التي تخص قطاعا معينا من جهة، و جمع و معالجة و ترجمت هذه المعطيات من جهة أخرى " و تتضح الصلة بين المالية العامة و الإحصاء في كون أن علم الإحصاء يقدم للباحثين صورة واضحة المعالم و الزوايا لكافة الظواهر المالية التي يعبر عنها و يقوم بترجمتها و تجسيدها في صورة أرقام و بيانات إحصائية. و لا شك إن دراسة الإحصائيات هي التي تمثل الأساس الضروري للقيام بالتنبؤات المالية من تقدير للنفقات المستقبلية و الإيرادات المتوقعة فضلا عن أهميتها القصوى في تحقيق الرقابة على الأجهزة المالية المختلفة. و بعبارة أخرى يعتبر علم الإحصاء من العلوم المساعدة لعلم المالية العامة و التي لا يمكن

الاستغناء عنها في رسم السياسة المالية للدولة، إذ يتطلب إعدادها توفر البيانات و المعطيات الإحصائية الخاصة بالدخل الوطني و توزيع الثروة و الدخول بين شرائح المجتمع و عدد السكان و توزيعهم من حيث السن و المناطق الجغرافية المختلفة و مستوى ميزان المدفوعات و مدى الإقبال على استهلاك بعض السلع و الخدمات و غير ذلك من الأمور اللازمة لتعزيز السياسة المالية التي يجب إتباعها في ظل ظروف معينة و لتحقيق أهداف محددة مسبقاً.

### 5.5 علاقة علم المالية بعلم الاجتماع:

دراسة المجتمعات و تطورها و إشباع حاجاتها تؤكد و جود علاقة مع المالية العامة من خلال تأثيرها على الفئات الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية و التماسك الاجتماعي من خلال الإيرادات و النفقات بالشكل الذي يحد من التفاوت و ضعف الاستقرار الاجتماعي . و من أجل القيام بهذه المهام بفاعلية و كفاءة لابد للحكومة أن تحصل على موارد اقتصادية لاستخدامها من أجل إشباع الحاجات عامة. و تحصل الحكومة على تلك الموارد الاقتصادية في صورة تدفقات مالية تسمى بالإيرادات العمومية ، و استخدام الحكومة للإيرادات العمومية يتم على هيئة نفقات عامة تمثل تكاليف إشباع الحاجات العمومية. [25]

### 6.5 المالية العامة و المحاسبة

هناك رابطة وثيقة بين المالية العامة و المحاسبة إذ أن العديد من مسائل المالية العامة، و خاصة الضرائب، تستلزم المعرفة و الإلمام بأصول المراجعة و تقنياتها من اهتلاكات و جرد و احتياطات و انجاز الحسابات الختامية، و للمالية العمومية ارتباط هام بالمحاسبة الوطنية بل تشكل ركنا أساسيا من أركانها خاصة فيما يتعلق بالنفقات العمومية الإجمالية منها و الصافية. كما أنه من المطلوب الإلمام بالمعارف لمحاسبية خاصة المحاسبة الوطنية في إعداد الميزانية العمومية للدولة و تنفيذها و الرقابة عليها حيث انه كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كلما زادت الصلة بين المالية العامة و المحاسبة إذ يتطلب ذلك نشر ميزانيات تجارية لمشاريع الدولة إلى جانب البيانات المالية الخاصة لها و الواردة في ميزانية الدولة أو الميزانيات المستقلة أو الميزانيات الملحقة.



## II. عموميات حول النفقات العمومية

تشكل دراسة النفقات العمومية ركنا أساسا في الدراسات المالية ، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، وتعود أهمية النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العمومية ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور، إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العمومية فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي .

### 1. ماهية النفقات العمومية

**تعريف النفقات العمومية:** تعرف النفقات العمومية بصورة رئيسية بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة". [7]

أو تعرف بأنها: " مبلغ من المال يخرج من الذمة العمومية للدولة ( خزينة الدولة ) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة " [1]

من خلال التعريف يمكن استنتاج أن للنفقة العمومية ثلاثة عناصر وهي:

#### 1.1 النفقة العمومية مبلغ نقدي:

إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

فقد كانت الوظائف العمومية غير مأجورة، ويمنح الشخص الذي يقوم بهند الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحة جزء من أملاك الدولة، أو الألقاب أو الأوسمة ، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل ، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها:

- 1- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العمومية .
- 2- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم .
- 3- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

فالتابع النقدي للنفقة العمومية يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العمومية للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات ، وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين ، والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العمومية.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العمومية ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.

ويعد الإنفاق النقدي أفضل من أي صورة أخرى للإنفاق العام للأسباب التالية:

- 1- إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية. وتجنبيها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني و الذي يبرز فيه مشكل التقدير و تحديد الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات العمومية بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق المصلحة العمومية.
- 2- إن الإنفاق العيني لما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة و المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة.
- 3- يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية و يؤدي إلى عدم الثقة وقد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين و النفاق العام في شكله النقدي يؤدي إلى ازدياد حجمه من جهة و من جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق و الخروج عن آليات اقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد حتى نمط استهلاك الأسر و الأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم. [12]

## 2.1 النفقة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات إلا إذا صدر من شخص عام ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام: وهي الدولة والهيئات العمومية المحلية و المؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية و الفدرالية.

وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة و يعتمد في الفكر المالي على

معياريين للترقية بين النفقة العمومية و الخاصة.[25]

### 1-المعيار القانوني

يعتبر هذا المعيار النفقات العمومية بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العمومية أي أشخاص القانون العام وهي الدولة ، والهيئات العمومية المحلية، والمؤسسات العمومية، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة. فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الأمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

ومن الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العمومية، التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويستلزم بذلك السلطات الأمرة، ولكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة و ثم المنتجة ، فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل، المواصلات، الزراعة ، التجارة، الصناعة ، والبنوك... إلخ وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني المتفرقة وبالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة.

وبالتالي اعتمد مؤيدي هذا المعيار على أن النفقة العمومية هي تلك التي تصدر عن الأشخاص العمومية ويصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصدرها عنها.

## (2) المعيار الوظيفي

ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي تصدر عنها النفقة العمومية لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها ، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد ، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة ، فتعتبر النفقة العمومية حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفقتها السيادية.

وعلى ذلك ، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العمومية تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فرضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الأمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السياسية (تصدر عن هيئات خاصة).

ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العمومية بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة ، والهيئات العمومية الوطنية ، والهيئات العمومية المحلية، والمؤسسات العمومية، المشروعات العمومية. وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العمومية للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العمومية من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام. [25]

فمحمل القول أن المعياريين السابقين لا يفيان بالغرض من تعريف النفقة العمومية. فالغرض الأساسي من التعريف هو قياس مدى مساهمة الهيئات العمومية في الحياة الاقتصادية و تقدير آثار ذلك تقدير سليما، فالمعيار القانوني يضيق كثيرا من نطاق هذه النفقات نظرا لارتباطه بالفكر التقليدي الذي يحصر الدولة في إطار محدود ، والمعيار الوظيفي يضيف هو الآخر من نطاق

النفقات العمومية بل يبعد كثيرا عن فجوى هذه النفقات بالمشروعات الخاصة حتى ولو مارست بعض صور السلطة الأمرة لا يمكن اعتبار نفقاتها من قبيل النفقات العمومية.

### 3.1 أن تهدف إلى إشباع حاجة عامة [23]

إن غاية النفقات العمومية هي إشباع الحاجات العمومية بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العمومية أو الخاصة ن فإننا نعتبر أن الحاجات العمومية هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العمومية.

وتختلف الأنظمة السياسية في تحديدها لهذه الحاجات والتي تقوم بإشباعها ففي النظم الدكتاتورية يقرر الحاكم الفرد ما هي الحاجات العمومية والتي يتوجب على الدولة إشباعها ، وفي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تقوم اللجنة المركزية للحزب بتحديد هذه الحاجات العمومية وسيتم تحديدها في النظم الديمقراطية عن طريق التصويت (الاستفتاء الشعبي ، المجالس التي تمثل الشعب) وبقدر الاختلاف في الأنظمة السياسية يكون التفاوت في حجم ونوع الحاجات العمومية ، ورغم ذلك فغن هذا الاختلاف لا يتوقف على تعدد الأنظمة وسياستها بل يتوقف على عديد من التغيرات كدرجة التقدم الاقتصادي والثقافي للمجتمع والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة التي تتفاوت نسبها وفعاليتها وتنباين درجة قوتها، باختلاف المجتمعات وفي نفس المجتمع من وقت لآخر ، ولهذا تختلف الحاجات العمومية التي تشبعها الدولة عن طريق نفقاتها العمومية بما يتوافق مع أهدافها المرجوه من الإنفاق التي قد تكون أهدافا مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

### 2. ضوابط النفقة العمومية و العوامل المحددة لها

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العمومية لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة وإنما يكون وفق معايير ومحددات تضبط الحجم الضروري و النوع الأمثل للنفقات العمومية الواجب تنفيذها حرصا على إضفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد و المجتمع ورغم هذه فإن ضوابط النفقات العمومية في تطور وتزايد مستمر وذلك راجع إلى أسباب عديدة باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

## 1.2 ضوابط النفقة العمومية

يقصد بضوابط النفقة العمومية القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العمومية بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا [7]

### (1 ضابط المنفعة

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العمومية هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحرية للمنفعة العمومية مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعض فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية. ويقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي، أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي. [18]

يعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين [12] ويعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يكمن تبرير النفقة العمومية إلا بمقدار المنافع و المزايا المترتبة عنها ويتحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العمومية إلى جميع أفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها للمصالح الخاصة بهم والمنفعة تعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية.

ويتحقق مبدأ المنفعة العمومية إذا توجه الإنفاق نحو إشباع الحاجات العمومية ، إذ تكتسب الحاجات العمومية عموميتها إذا كان إشباعها يحقق منفعة جماعية ، وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية ، وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك،

وفكرة المنفعة العمومية وتحديدها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات آثارا متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة ، حاضرة ومستقبلية ، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة، ومن الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد.

العامل الأول هو مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني والعامل الثاني طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد ، وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وفي إنفاقه نحو العمل على زيادة الدخل الوطني، وتقليل التباين بين دخول الأفراد – وزيادة الدخل الوطني تكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة ، وتنظيم الإنتاج، من جهة أخرى.[12]

أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيكون بنقل القوى الشرائية من الأشخاص الذي تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة (أي من جانب أصحاب الدخل المرتفعة إلى أصحاب الدخل المحدودة) وتقليل التباين بين دخل نفس الأشخاص (محدودي الدخل) في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته.

وبصورة عامة إن الحكم على مدى توافر المنفعة العمومية في النفقة العمومية، يمكن أن يتم بالنظر إلى اعتبارات عملية معينة، على أن تراعي هذه الاعتبارات درجة التطور الاقتصادي التي يشهدها كل مجتمع على حدى.

## (2) ضابط العقلانية الاقتصادية

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما زادت النفقات ، ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة. وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات. ومظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات وأجور الموظفين زائدين على الحاجة، التسبب في مشتريات الحكومة وتوريداتها، استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها، وغير ذلك من مظاهر الإسراف،

ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العمومية في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما. وبالقدر اللازم فقط ، لتحقيق المنافع الجماعية العمومية، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العام على الأوجه النافعة.

بمعنى آخر الاقتصاد في النفقة هو أن تتجنب الإدارة التقدير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو حسن التدبير[18]، أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوعية. ويكون ترشيد النفقات العمومية بالالتزام بالمبادئ التالية:[17]

#### ✓ تحديد حجم امثل للنفقات العمومية

إذ أن وجود سلطة إقرار النفقة العمومية بيد الدولة لا يعني تماديها في الرفع من حجمها وإنما ذلك يكون بالاستناد لحجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العمومية للمجتمع بما هو مخصص لها من موارد مالية.

#### ✓ إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تحديد العديد من العناصر : التكاليف الاستثمارية، التسويق، الربح المتوقع، أثار المشروع، العمالة... الخ وتعتبر دراسات الجدوى من أهم الوسائل لتحقيق الرشادة في النفقات

#### ✓ تجنب الإسراف والتبذير

إذ أن تعدد صور الإسراف و التبذير في ميدان النفقات العمومية يحتم العمل على تجنبها لكونها تفقد النفقات العمومية مبررات وجودها.

هناك مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية وهي:

❖ مؤشر إنتاجية الإنفاق العام: يعبر عن العلاقة بين الناتج الإجمالي المتولد عن النفقات العمومية والموارد المالية للناتج الاجتماعي أي كلما قلصت الموارد المالية كان رفع لإنتاجية النفقات العمومية.



### ❖ مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: يتركز على

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
- مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية

### (3) ضابط الترخيص

وتعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد الحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العمومية أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات وهي الإدارة ، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة.[12]

### أ-الرقابة الإدارية

وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات ، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العمومية وفي حدود الاعتماد المقررات فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق . وفي واقع الأمر، أن هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام نفسه حيث غالبا لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

### ب-الرقابة السياسية (البرلمانية)

وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية ، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام والتخصيصات ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية

وإقرارها وحق إقرار أو رخص الاعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.

وهذا النوع من الرقابة ، على الرغم من أهميته، فيكون قليل الفاعلية، خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.

### ج- الرقابة المحاسبية المستقلة

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصيص القائمين به، وتوفير إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية، وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح.

## 2.2 العوامل المحددة للنفقة العمومية

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها ، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العمومية؟ وهل هناك حجم أمثل له؟

لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10% ، 15%) من الدخل الوطني توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها. وفي حقيقة الأمر أن هذا الفكر أصبح عديم الجدوى في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي، من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد الوطني لدولة معينة والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى.

### ✓ العوامل المذهبية

إذا كان سائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العمومية وتنوعها تقل نسبته من الدخل الوطني، وتبرير ذلك أن دور الدولة ، في ظل هذه الإيديولوجية ، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالنشطة التي يعزف عنها النشاط الخاص(الدولة الحارسة)، أما ماعدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية... الخ ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العمومية لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

وفي ظل الأيديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة لقيامها بدورها التقليدي ، فإن حجم النفقات العمومية يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة على حاجات الدولة ذاتها، وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي.

بالإضافة إلى العوامل المذهبية المتقدم فإن حجم النفقات العمومية يتأثر أيضا تبعا لطبيعة البنيان الاقتصادي، أي تبعا لدرجة التقدم والتخلف، فيزداد عادة في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول المختلفة، وذلك نظرا لاتساع نطاق الدولة ونطاقي الخدمات والدخل الوطني بمقارنة كل منهما بالأخرى.[17]

### ✓ العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة[12]

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في حجم النفقات العمومية وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العمومية وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي ، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي عل

مستوى الاقتصاد العام في جهلته، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري).

ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العمومية وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويحدث العكس في أوقات الرخاء ، حيث تقل النفقات العمومية لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب - يتحتم ألا تزيد النفقات العمومية عن حد معين ، وإلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود، ويظهر هذا الارتفاع والتدهور حتى قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعامل غير الفني والموارد الطبيعية المتاحة، مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر، وبالتالي الإنفاق العام وحدوده، وتستهدف في الدول المتقدمة والمتخلفة تطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.

### ✓ العوامل المالية [28]

فيقصد بها أن حدود النفقات العمومية لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العمومية الكافية لتغطية هذه النفقات. وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة .

فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العمومية) يخضع لدراسات واسعة ، من جهة إضافية إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى ، وألا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.

### 3. ظاهرة تزايد النفقات العمومية [31]

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العمومية من أكثر الظواهر المالية المعروفة والشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية والتنموية أو درجة تقدمها الاقتصادي وإن كانت هذه الزيادة في النفقات العمومية تختلف شدة وطأتها في دولة إلى أخرى، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكنزوية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وعقد الاستقلال والتنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي لبداية بروز هذه الظاهرة.

ولتحليل نوعية وأسباب هذه الزيادة وهذا يحتاج التمييز بين ما يعرف بالزيادة الظاهرية للنفقات العمومية والزيادة الحقيقية.

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العمومية بأنها زيادة الأرقام المعبرة من النفقات العمومية دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العمومية، أما الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية فهي تعبر عن زيادة النفقات العمومية المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العمومية المقدمة له أي زيادة نصيب الفرد من النفقات العمومية وتحسن ملحوظ في مستوى الخدمات المقدمة له وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام وأداء السلطة التنفيذية .

سنحاول تصنيف الأسباب المولدة لزيادة النفقات العمومية سواء كانت زيادة ظاهرية أم حقيقية

#### 1.3 الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العمومية

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العمومية إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

##### 1.1.3- تدهور قيمة النقود [27]

ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحد النقد من السلع والخدمات والمتأثر من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام لأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العمومية وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العمومية، وبذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العمومية زيادة حقيقية لها والمتمثلة بتوسع نشاط الدولة لذا يتعين مراعاة

التغيير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العمومية خلال فترات زمنية متفاوتة.

ترجع انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى ظاهرة التضخم، والتي تتمثل بالارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع والخدمات والتي كان من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل من الوحدات النقدية في فترة سابقة، أي قبل الارتفاع الحاصل في الأسعار ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العمومية، فارتفاع الأسعار يستدعي المزيد من الإنفاق العام للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات، ويعني ذلك أن انخفاض قيمة النقود تقود إلى زيادة النفقات العمومية زيادة ظاهرية في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على حجم هذا الانخفاض، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العمومية ترجع إلى ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العمومية، لذا يجب وبمقارنة النفقات العمومية في فترات مختلفة وخاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة، أن نقوم بتعديل هذه الأرقام، بما يستبعد التغييرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، ويكون ذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار، ويمكن الرجوع إلى المعادلة التالية لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العمومية باستبعاد الزيادة الظاهرية العائدة إلى الزيادة في مستوى الأسعار.[31]

### النفقات العمومية بالأسعار الجارية

$$\text{الزيادة الحقيقية في النفقات العمومية} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار}}{100} \times$$

المستوى العام للأسعار

### 2.1.3- تغيير قواعد الفن المالي (اختلاف طرق إعداد الميزانية العمومية)

يقود تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العمومية أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العمومية للدولة، ومن ثم تستدعي المسألة عند القيام بالمقارنات أو إجراء دراسات دول تلك الفترة خلال فترة زمنية معينة التأكد من أن تلك القواعد التي اتبعت في إعداد الموازنات العمومية بقيت ثابتة.

فقد قاد التغيير في تلك القواعد من الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية إلى تضخم النفقات العمومية في الموازنات العمومية للدولة ، ذلك لأن الموازنة الصافية تستند على أساس حق المؤسسة في إجراء المقاصة بين ما تحصل عليه من إيراد وما قامت به من إنفاق، ومن ثم لا تسرد في موازنتها إلا مبالغ صافية ويعني هذا عدم ظهور نفقات الدولة وإيراداتها كاملة في الموازنة العمومية ومن ثم تظهر النفقات بأقل من حجمها الحقيقي.

أما الموازنة العمومية، فتركز على أساس إدراج النفقات والإيرادات كافة في الموازنة العمومية من دون إجراء أي مقاصة بين الكميتين، ولذلك فإن انتقال الدول في تنظيم حساباتها المالية من نظام الموازنة الصافية إلى نظام الموازنة الإجمالية في الوقت الحالي قاد إلى ظهور النفقات العمومية بصورة أرقام متضخمة، وقد كان ذلك تطبيقاً لقاعدة عمومية الميزانية العمومية الذي يتضمن شمول الرقابة على النفقات ككل.

### 3.1.3- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها [31]

تقود زيادة مساحة الأرض التي تبسط الدولة عليها سلطاتها الحكومية وكذلك زيادة عدد السكان إلى تحقيق زيادة ظاهرية في النفقات العمومية تبرزها عدم زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات، رغم ازدياد أرقامها .

ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال ، زيادة في حجم النفقات العمومية، إلا أنها زيادة ظاهرية نظراً لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العمومية الملقاة على السكان دون مقابل فعلي. [12]

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية، في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق بمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

### 2.3- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العمومية

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية، ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة، وهذه الأسباب هي :

### 1.2.3- الأسباب المذهبية [12]

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة. فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية، على وجه التحديد، في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العمومية زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت.

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العمومية إلى درجة تطابقها مع الدخل الوطني، كذلك انتشار المبادئ الاشتراكية جعل دور الدولة لا يقتصر على تحقيق التوازن الاقتصادي فحسب، بل تعدته إلى القيام بعملية الإنتاج التي تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوجيهها إلى إشباع حاجات المجتمع، كما أن ظهور الدولة النامية في نهاية الستينات وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة اتساع نشاط الدولة وبالتالي إلى زيادة حجم النفقات العمومية. [26]

### 2.2.3- الأسباب الاقتصادية [31]

إن أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد في النفقات العمومية تتمثل في زيادة الدخل الوطني، والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثلة بالتوسع في إقامة المشاريع العمومية، وعلاج التقلبات الاقتصادية، فزيادة الدخل الوطني تمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الإنفاق على الأوجه كافة، وأيضا يقود التوسع في إنشاء المشاريع الاقتصادية العمومية إلى زيادة النفقات العمومية، ومن جانب آخر فإن وجود التقلبات الاقتصادية يجعل الدولة تعمل على زيادة نفقاتها العمومية في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمائية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لأشباع



حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخل الموزعة لاسيما وأنهم من ذوي الدخل المحددة، بحيث يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكثر في الطلب الفعال ، مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية والى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقتها تطبيق سياسات مالية ونقدية ( كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العمومية ) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الأنفاق الحكومي.

### 3.2.3. الأسباب الاجتماعية

عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العمومية ورغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم وليس أمام الدولة الراغبة والمتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام في إشباع الحاجات المتنوعة والمتجددة والتي عادة ما تتغير بفعل مايلي:

#### أ- تطور الوعي الاجتماعي [12]

إن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم وتم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العمومية بصورة عامة.

#### ب- زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن

مع زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية، يتزايد حجم النفقات العمومية لموجهة زيادة الطلب على خدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن الأكبر أعقد من حاجات سكان الريف .

### 4.2.3- الأسباب السياسية [31]

يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العمومية إلى تطور الفلسفة السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعورها بواجب التضامن الدولي .

#### أ- انتشار الديمقراطية:

مع تنامي الوعي السياسي وتساعد الأدوات لتوسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاقتصادي أضحت من الضروري على الفرد أو جماعات المجتمع المدني التأكد من أن النفقات العمومية تنفق في سبيل دعم أوضاعهم الاجتماعية ولهم الحق في المحاسبة إذا وجهت لغير ذلك

#### ب- نمو مسؤولية الدولة [19]

ترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة أمر لا يملك الأفراد لها سوى الخضوع ، بل هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الجمهور فإذا ترتب على نشاطها ضرر لأحد الأفراد فليس هناك ما يمنع من مقاضاتها لتعويض عما لحقه من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطرة المترتبة على سير المرافق العمومية .

قد يساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام وكتابات رجال القانون ووجود قضاء إداري ويختلف هذا الوضع كثيرا عما كان مقرا حتى أواخر القرن الماضي في عدم مسؤولية الدولة ن إذا كان تقرير مسؤولية الدولة بعد تعطيل المصالح العمومية، وليس لصاحب الحق سوى مقاضاة الموظف الذي ارتكب الخطأ بعد أن يستأنن في ذلك السلطات المختصة.

#### ج- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي (نفقات الدولة في الخارج) [31]

أدى تطور العلاقات الدولية ورغبة الدول في توسيع نطاق دورها الدولي إلى توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وزيادة الرغبة في استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية من أجل تعزيز هذا الدور الدولي وهذا طابعا لتحقيق في ظل زيادة التخصيص المالي من النفقات العمومية لتمويل التمثيل الخارجي.

### د-نمو النفقات العسكرية[12]

تشغل النفقات العسكرية بندا هاما في تزايد النفقات العمومية، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لمدتها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي.

أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب، بل وأيضا في أعقابها، كدفع التعويضات والإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدماء وأسر الشهداء ، وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب ، ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

### 5.2.3. الأسباب المالية[19]

ترتكز هذه الأسباب في أمرين هاميين :

**أولا :** سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العمومية للحصول على ما يلزمها لسد أي عجز في إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العمومية لأن خدمة الدين يستلزم دفع الأقساط والفوائد.

**ثانيا:** وجود فائض في الإيرادات العمومية غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية ، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السلمية على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، لأنه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام.

### 6.2.3- الأسباب الإدارية

ترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها نتيجة التطور الاجتماعي والسياسي خلق العديد من الوزارات والإدارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات وللإشراف على المشروعات والرقابة عليها.

يمكن أيضا أن نشير إلى الزيادة الواضحة في نفقات الإدارة الحكومية في الدول المتخلفة، ومرجعه إلى سوء تنظيم الإدارة الحكومية وانخفاض إنتاجيتها وتعقيد إجراءاتها وضعف الشعور بالواجب وعدم الحرص على أموال الدولة ، بجانب التبذير والنفقات المظهرية الكبيرة التي يحاط بها كبار موظفي الدولة.

### III. تقسيمات النفقات العمومية

#### 1. تقسيمات العلمية للنفقات العمومية المستندة إلى معايير اقتصادية

##### 1.1 تقسيم النفقات العمومية من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل الوطني

##### ✓ نفقات حقيقية (النفقات الفعلية)

وهي صرف الأموال العمومية على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج الوطني [16] وبتعبير آخر [3]، هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسير المرافق العمومية وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات.

##### ✓ نفقات تحويلية

وهي صرف الأموال العمومية على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي، والبطالة... إلخ ، هذا النوع لا يزيد من الناتج الوطني، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع [16]. بتعبير آخر [3]، هي التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية والخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى ومثالها نفقات الإعانات الخيرية ، النفقات الاجتماعية كضمان الاجتماعي وغيرها .

## 2.1 تقسيم النفقات العمومية وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي استدعت الحاجة للإنفاق (تقسيمها وفقا لأغراضها المتنوعة) [17]

هذا التقسيم يتداخل بطبيعة الحال مع التقسيمات السابقة ، ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال وهي تلك التي تهدف الدولة منها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة ، مثل النفقات التي تصرف في شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية (كمشروعات الصناعة والقوى الكهربائية ) ، والنفقات الخاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم ، (كالإنفاق على الدفاع والأمن والعدالة ودفع المرتبات لسير المرافق التابعة للدولة)، والنفقات المتصلة بعمليات التسديد كدفع فوائد الديون والمساهمة في التأمين الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تمنح للأفراد وكذلك التعويضات عن أضرار الحرب، وأخيرا الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العمومية.

هذه التقسيمات المنبثقة عن الطبيعة الخاصة لكل عملية اقتصادية استدعت الحاجة إلى

الإنفاق العام وكذا تساعدنا في الوقوف على الأغراض المتنوعة للإنفاق العام من خلال الوظائف التي تقوم بها الدولة، وهو الأمر الذي يعقد لهذا التقسيم كثيرا من أوجه الشبه بينه وبين التقسيم الوظيفي للنفقات العمومية والذي سترد الإشارة إليه في مقدمة التقسيمات الأخرى غير المستندة إلى معايير اقتصادية.

## 3.1 تقسيم النفقة العمومية وفقا لاقتصاد السوق

حيث يتم تقسيم النفقات العمومية في ضوء علاقتها بما تتم ممارسته من نشاطات في السوق،

وهو كالاتي [7]

يفترض هذا التقسيم أننا بصدد اقتصاد رأسمالي يقوم أساسا على النشاط الفردي ويعمل تلقائيا من خلال " ميكانيزم السوق " وتقوم فيه الدولة بدور هام من الناحية الاقتصادية، (الدولة الرأسمالية المتدخل والموجهة)، إلا أن هذا الدور وإن كان يؤثر في سير الاقتصاد الوطني فإن النتيجة تتوقف

في النهاية على العمل التلقائي لقوى السوق المتمثلة أساسا في حركات العرض والطلب والتفاعلات الخاصة بهما. [17]

الإنفاق العام الذي يمثل شرط من شروط وجود اقتصاد السوق، ومن ثمة فإنه يمكن أن يعتبر جزء من نفقة الإنتاج الذي يتم لأغراض السوق، والذي يتمثل بالإنفاق اللازم للمحافظة على النظام، وكذلك الإنفاق على الخدمات العمومية المطلوبة لقيام المشروعات الخاصة بعملها في السوق، والتي يتم حصول الدولة على مقابل الإنفاق مثل الخدمات التي توفرها الدولة، وباعتبارها جزء من نفقة الإنتاج فإنها تعود للدولة عن طريق الضرائب التي يتم فرضها على المنتجين .

الإنفاق العام الذي يكمل عمل اقتصاد السوق، ويهدف إلى توفير حاجات يمكن أن يقوم بتوفيرها النشاط الخاص في السوق، إلا أن الدولة تقوم بتلبيتها عن طريق الإنفاق عليها لارتباطها بالأفراد والمجتمع معا كالإنفاق على توفير الخدمات الصحية والتعليمية .

الإنفاق العام الذي يتم على نشاطات يتم القيام بها في إطار اقتصاد السوق كالإنفاق على النشاطات الإنتاجية، والتي تمارس من خلاله إنتاج الدولة السلع والخدمات ومن خلال المشروعات الإنتاجية العائدة للدولة حالها في ذلك حال الإنفاق الخاص عند القيام بالمشروعات الإنتاجية وفقا لآلية السوق ومعاييرها .

## 2. تقسيم النفقات العمومية بالاستناد إلى معايير غير اقتصادية

### 1.2 تقسيم النفقات العمومية تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة (التقسيم الوظيفي)

ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه نفقاتها المختلفة، وقد ميز الاقتصاديون ثلاثة وظائف أساسية للدولة، وهي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق هي: [20]

(أ) **النفقات الإدارية للدولة:** وهي الخاصة بتسيير المرافق العمومية، وتضم الأجور ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي والعلاقات الخارجية.

(ب) **النفقات الاجتماعية للدولة:** وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي ، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العمومية والتأمينات .....

(ج) **النفقات الاقتصادية للدولة :** وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية، مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء، وكذا نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة، وتهدف الدول من خلال هذه النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج الوطني.

كما توجد نفقات حكومية أخرى تختص مثلا في تسديد أقساط الدين العام وفوائده.

## 2.2 تقسيم النفقات العمومية وفقا لمدى تكرارها الدوري في الميزانية الدولة [12]

### ✓ النفقات العادية

يقصد بها تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، ومن كمرتببات العاملين ، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العمومية، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

### ✓ النفقات غير العادية

هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها ، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو نفقات حرب.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض ، وهنا مكن الخطر، حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسئ السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية ، ويظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم توازن أو عجز في ميزانية الدولة فتعتمد إلى تجنب بعض النفقات باعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب ، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة ولذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات.

أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات غير العادية لم تعد إيرادات غير عادية ، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية بحيث أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العمومية العادية .

ونتيجة لذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات : النفقات الجارية، وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العمومية وإشباع الحاجات العمومية، والنفقات الرأسمالية وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية مثل نفقات إنشاء المشروعات الجديدة من مدن جديدة وطرق وسكك حديدية، فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع ، ومن ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

### 3.2 تقسيم النفقات العمومية من حيث السلطة القائمة بها

يرتكز هذا تقسيم إلى نفقات وطنية ومحلية إلى معيار مجال شمولية النفقة العمومية، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

#### ✓ النفقات الوطنية (مركزية)

هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني القضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

#### ✓ النفقات المحلية (الإقليمية)

فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

وما يجب أن نشير إليه في هذا الإطار أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيم بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.



### 3. تقسيم النفقات العمومية في الجزائر والتفرقة بين تقسيم النفقات العمومية وترتيبها

#### 1.3 تقسيم النفقات العمومية في الجزائر [59]

تقسم النفقات العمومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها حسب كل نوع من أنواع النفقات.

#### أ. نفقات التسيير

✓ **تعريفها :** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية.

✓ **تقسيم نفقات التسيير :** تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

i. **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات :** يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي :

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)
- الدين الخارجي.
- ضمانات من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسوبة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ii. **تخصيصات السلطة العمومية :** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

iii. **النفقات الخاصة بوسائل المصالح :** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم مايلي:

- المستخدمين -مرتببات العمل-
- المستخدمين -المنح والمعاشات.
- المستخدمين-النفقات الاجتماعية.
- معدات لتسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة .

**iv. التدخلات العمومية :** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم مايلي :

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...إلخ.

#### **ب. نفقات التجهيز**

✓ **تعريفها :**

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي).

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل .

## ✓ تقسيم نفقات التجهيز

توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب :

**i. العناوين :** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي :

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأسمال .

**ii. القطاعات :** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي :

المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية ، المباني ووسائل التجهيز، إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

**iii. الفصول والموارد :** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، وقطاع فرعي، ومادة.

### 2.3 التفرقة بين تقسيم النفقات العمومية وترتيبها [17]

بقيت كلمة توضيحية نود أن نختم بها ما سبق من حديث لنخلص فكرته مما قد يختلط معها من أفكار ولنزداد تفهما لمضمونه ومحتواه ففيما يتعلق بالجانب الأول من هذا التوضيح ، فإننا نود أن نميز هنا بين تقسيم النفقات وترتيبها، فالتقسيم تكمن فكرته الجوهرية في وضع النفقات العمومية في فصول أو أقسام ، كل قسم منها متشابه في مشتملاته أو في طابع مشترك فيه ، وضعا لا يقصد به بلوغ هدف معين بل مجرد تمييزها تمييزا واضحا بعضها عن بعض وما قد يصحب هذا التمييز الواضح من آثار أشرنا إلى أهميتها .

أما الترتيب فهو تقسيم يبتغي به هدف معين ، قد يكون هذا الهدف هو وضعها في مراتب متعاقبة بحسب الأهمية النسبية للمرافق والمشروعات العمومية التي تنصرف إليها هذه النفقات، أو

إبراز عموم النفع أو تخصيصه في كل نفقة لإظهار مدى تكافؤ مع عبء الضرائب مثلا، أو الموازنة في النفقات العمومية بين أثرها المتفاوت في تنمية اقتصاديات الدولة ن أو أي هدف آخر يسعى إليه واضع الترتيب ، فالترتيب إذن شيء فوق التقسيم، فهو التقسيم مضاف إليه هدف معين، وهو الأمر الذي يساعد كثيرا في معرفة مدى ضرورة الإنفاق مع الأوجه الداخلة في نطاق كل ترتيب.

أما فيما يختص بالجانب الثاني من الإيضاح المشار إليه، فإنه من الملاحظ أنه ايا كان الشكل الذي تأخذه النفقات العمومية في التقسيمات المتقدمة بنوعيتها، وغيرها فإنها تنتمي إلى مجموعة من المجموعات التالية : إما نفقات موجهة إلى إنتاج السلع والخدمات ، البعض من هذه الخدمات والسلع تتخلي عنها الدولة للأفراد في مقابل رسم أو ثمن عام، والبعض الآخر توزعه عليهم بلا مقابل نقدي ، كخدمة التعليم إذا استفاد منها الأفراد بالمجان ، والبعض الثالث تحتفظ لنفسها للاستفادة منه (كالأسلحة والدخائر التي ينتجها مصنع حربي تملكه الدولة)، أو نفقات عامة موجهة في الداخل دون مقابل ، كإعانات ونفقة خدمة الدين العام ن أو على الخارج كنفقات خدمة الدين العام الخارجي، ويلاحظ أن كل هذه التقسيمات -كما سبق أن ذكرنا- تعتبر تقسيمات نظرية يتعين التفرقة بينها وبين التقسيمات الوضعية، أي التقسيمات التي تسير عليها الهيئات العمومية في مختلف الدول للتمييز بين الأنواع المختلفة في داخل نطاق الاتفاق العام الكلي، وبالتالي لتبويب النفقات العمومية في الميزانية العمومية لكل دولة.

وقد يكون من المفيد هنا تجميع الأنواع المعددة من الإنفاق العام في تيارات لنرى كيف تتم العلاقة بين هذه التيارات وتيارات الإنفاق في الاقتصاد الوطني على فرض أن هذا الاقتصاد اقتصاد مغلق ، وإنه مكون من ثلاث وحدات كبيرة : الأولى وتضم الأفراد بصفتهم مستهلكين يقدمون عناصر الإنتاج (وخاصة القدرة على العمل) إلى المنتجين والدولة ويحصلون في مقابلها على دخول ينفقون معظمها في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، والثانية ، تجمع الوحدات المنتجة أو المشروعات وتقوم بشراء عناصر الإنتاج وتبيع المنتجات ، الثالثة وتتمثل في الدولة التي تقوم بالإنفاق على شراء السلع والخدمات ، وهو الإنفاق الحقيقي ذو المقابل العيني، كما تقوم بإنفاق دون مقابل عيني وهو الإنفاق الناقل.

#### IV. آثار النفقات العمومية

لم تعد النظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختص حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية ، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العمومية تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية .

والآثار الاقتصادية للنفقات العمومية قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام ، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل، وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية على عوامل عديدة منها :

- طبيعة هذه النفقات وهدف النفقات
- طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها
- الوضع الاقتصادي السائد

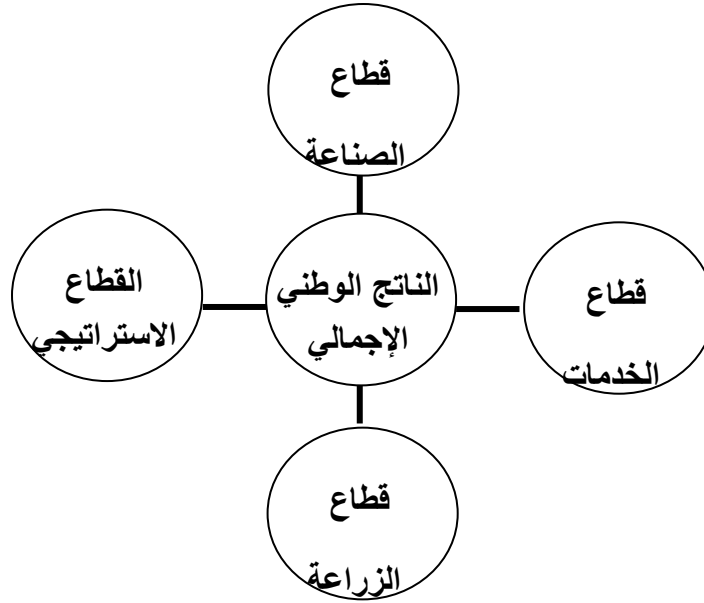
#### 1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية

وتشمل أثر النفقات العمومية على حجم الإنتاج الوطني، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا أثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني.

#### 1.1- آثار النفقات العمومية على الإنتاج الوطني [31]

تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج الوطني الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في الرسم التالي :

## رسم بياني رقم(01) يبين مكونات الناتج الوطني الإجمالي



المصدر: نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الحساي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

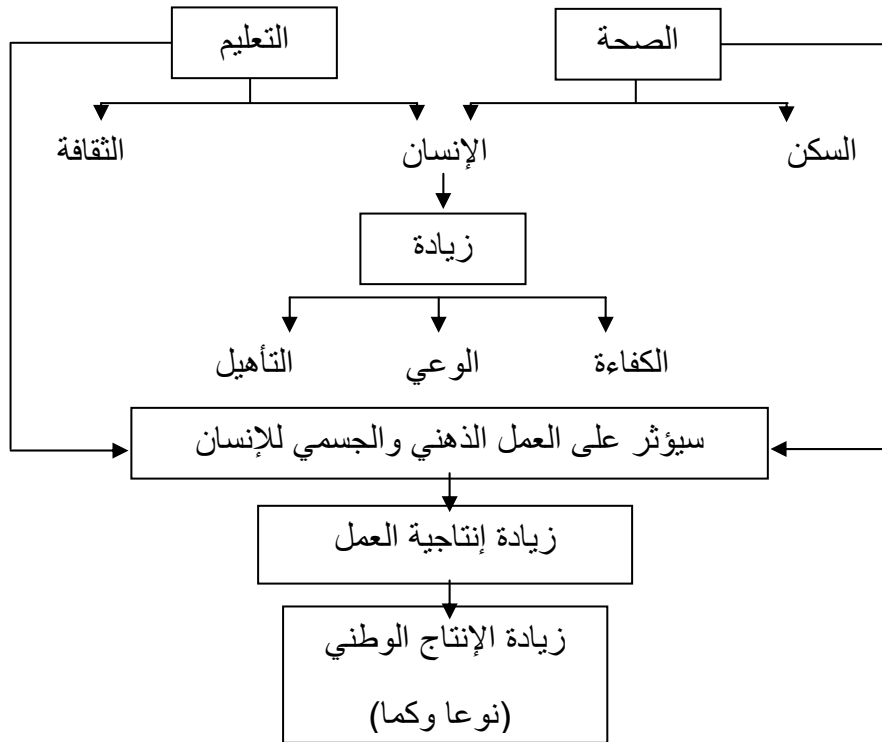
يتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام .

**فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية [12]:** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العمومية لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار ، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العمومية أو الخاصة إعانات اقتصادية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة، ومثل ذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، أو الرغبة في تحويل عناصر الإنتاج إلى الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار.

**أما النفقات الاجتماعية :** تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية ، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، (المتعلقة بالفئات محدودة

(الدخل) ، وبالتالي فلا يمكن مقمدا ، معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، وابتداء من تحديد هذه الفئات(ذو الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن يتجه المقابل النقدي والإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يستبعد ذلك من زيادة إنتاجها. أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات، أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج ويتضح ذلك من خلال الرسم الآتي:

رسم بياني رقم(02) يبين أثر النفقات الاجتماعية



أما النفقات الحربية [17]: فكان الفكر المالي التقليدي يعتبر النفقات العسكرية من قبيل النفقات التي تذهب إلى الاستهلاك غير المنتج، بينما أصبح الفكر المالي الحديث يميل إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسيعية للنفقات الحربية.

فقد تحدثت النفقات العسكرية أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج الوطني ، وذلك في حالات تحويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى العمليات المتعلقة بالأغراض العسكرية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان ، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للآثار التوسيعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج الوطني، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ، ونفقات البحث العلمي وتصدير الأسلحة إذ تؤثر تلك النفقات على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتنا على الدول الخارجية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه النفقات تتأثر بالأوضاع المشار إليها ، فحيث تكون الدولة قد وصلت إلى مرحلة العمالة الكاملة ، فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية وارتفاع في الأسعار، أما في حالة نقص التشغيل، فإن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني نتيجة التوسع في الصناعات الحربية، مما يؤدي بصفة عامة إلى تشغيل العمال والقضاء على البطالة.

### 2.1- آثار النفقات العمومية على الاستهلاك

وذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العامل ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها، لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

#### 1.2.1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام [22]

يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا ، بدلا من توزيع دخول أكبر عليهم تقوم الدولة بهذا الشراء، بحيث يعد هذا الأخير نوع من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة ، أو قد تشتري الأثاث والسيارات



وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العمومية أو قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل (كالتغذية المدرسية) أو تتوسع في خدماتها المجانية (كالخدمات الصحية).

### 2.2.1- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد [27]

تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العمومية للرواتب والأجور لموظفيها وعمالها مقابل ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر مضاعف، وتعد هذه النفقات من قبل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات.

### 3.1- آثار النفقات العمومية على نمط توزيع الدخل الوطني [12]

يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:

**1- العمل وإنتاجيته:** حيث تتحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانيتهم الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب الفني وتحسين ظروف المعيشة، فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

**2- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** وبذلك أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي، وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسطرته الاقتصادية، ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس صحيح.

**3- النفوذ الشخصي أو السياسي:** الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

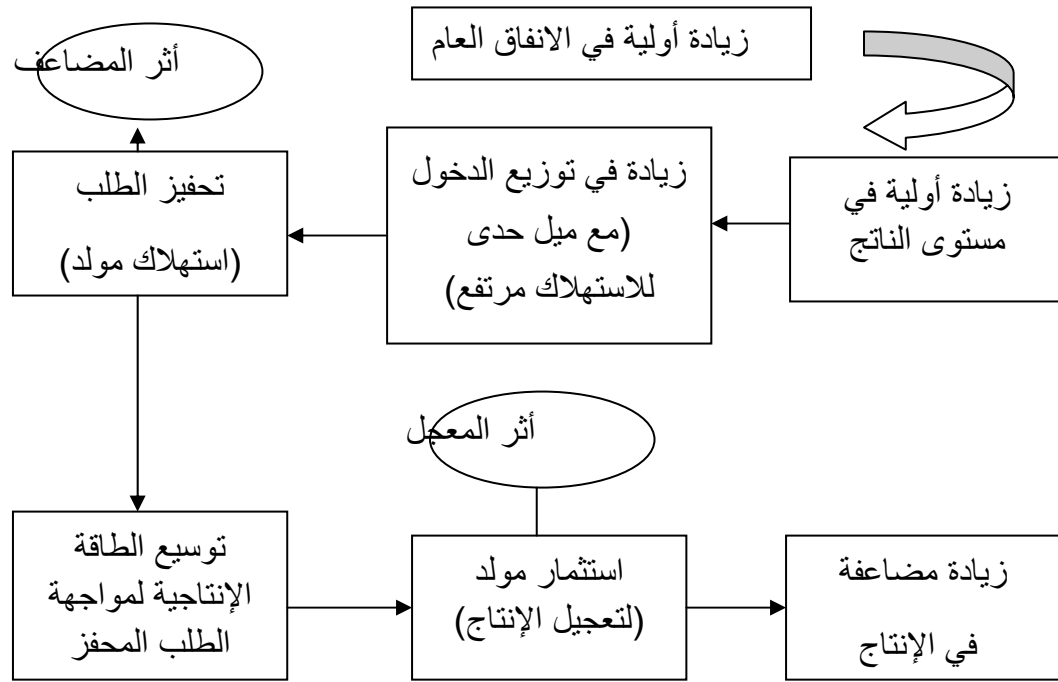
وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يمتلك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر، على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة، في التأثير على نمط توزيع الدخل الوطني لغرض التخفيف من عدم العدالة في توزيع الدخل، أي عن طريق إعادة توزيع الدخل، ويتجلى هنا تأثير النفقات العمومية كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخل المنخفضة.

وللتعرف على اثر الإنفاق العام على نمط الدخل الوطني لابد من تحديد السياسة المنتهجة للدولة، ذلك أن ما قد تنتجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخل (بمنح إعانة للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بإتباع سياسة إيرادية معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الطبقات، ولذا لا بد من التنسيق بين السياسة الإرادية والإنفاقية.

## 2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العمومية [31]

كما ذكرنا من قبل أن الأثر الأولي المباشر للإنفاق العام لن يتوقف عند هذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف وأثر المعجل، فهو يرى أن زيادة أولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذي يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي، فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة ونستطيع الاستعانة بالرسم التالي لتوضيح هذه الآلية:

رسم بياني رقم (03) يبين الأثر الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية



المصدر: نوازاد عبد الرحمان الهيتي، د. منجد عبد اللطيف الحسبي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

يوضح الرسم أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخل خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات. فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام، ويتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضربية أعلى تعوض العجز في الميزانية العمومية الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

على وفق هذه الآلية يتعين استحضار المتغيرات التالية لضمان نجاح آلية المضاعف وهي :

- التوسع في الإنفاق العام وإن كان على حساب عجز الميزانية العمومية .
- وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي.
- وجود طاقات إنتاجية مرنة قادرة على الاستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز.

## 1.2- أثر المضاعف [12]

يقصد بالمضاعف، في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، وإذا كانت نظرية كينز اقتصررت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير.

لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العمومية فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسّم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

لما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه لذلك سيتم إثبات العلاقة بين مضاعف الأنفاق العام والميل الحدي للاستهلاك من خلال [31]

نستطيع اشتقاق هذه العلاقة وفق الصيغة التالية:

$$Y = C + I$$

حيث أن  $Y$ : الدخل الوطني،  $C$ : الاستهلاك الوطني،  $I$ : الاستثمار الوطني

وأن أي تغيير في  $Y$  سوف يؤدي إلى تغيير في  $C$  و  $I$  أي:

$$\delta Y = \delta C + \delta I$$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $\delta Y$  يصبح :

$$\frac{\delta Y}{\delta Y} = \frac{\delta C}{\delta Y} + \frac{\delta I}{\delta Y}$$

$$\frac{\delta Y}{\delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\delta C}{\delta Y}}$$

بحيث:

$$\frac{\delta C}{\delta Y} : \text{الميل الحدي للاستهلاك (mpc).}$$

$$\frac{1}{1 - \frac{\delta C}{\delta Y}} : \text{مضاعف الاستهلاك}$$

بطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابت بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور وإعانات (نو الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العمومية الموجهة لهؤلاء، أما الرأسماليون فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج، وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطاً بالنسبة لهم لأن ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدولة المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفاً، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك. [10]

### أهمية نظرية المضاعف [21]

يعتبر المضاعف من أهم المفاهيم في نظرية الدخل الوطني، حيث أنه يعتبر الوسيلة التي يمكن بواسطتها قياس أثر التغيرات في الطلب الكلي، أو أي من مكوناته، فإذا كان من المتوقع مثلاً، أن يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار (10) ملايين دينار في السنة القادمة، وإذا كانت

قيمة المضاعف هي (5)، فمعنى ذلك أن هذا التغير في الاستثمار سيؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج في السنة القادمة إلى (50) مليون دينار ويتضح إذن، بأن دراسة المضاعف تعتبر على جانب كبير من الأهمية في السياسة الاقتصادية، خاصة في الأجل القصير، حيث تقل الاستفادة منه في الأجل الطويل بسبب صعوبة إمكانية التكهّن في الاستثمار التابع.

## 2.2. أثر المعجل

لقد أوضحنا في نظرية المضاعف أثر التغير في الاستثمار على الدخل ومن تم الإنفاق الاستهلاكيين وتتعلق نظرية المعجل بالحالة المعاكسة، وهي دراسة أثر التغير في الاستهلاك (أو الدخل على الاستثمار، أي الاستثمار التابع، واستنادا إلى نظرية المعجل، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية (أو الإنتاج) على تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، ويعبر عن هذه العلاقة بمعامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي الناتج عن التغير في الإنتاج أو الدخل، ويمكن قياس المعجل بالمعادلة التالية :

$$A = \frac{\delta K}{\delta Y_t}$$

بحيث:

A: المعجل

لذلك يعزى الاستثمار الصافي (حسب نظرية المعجل) إلى تغيرات في الاستهلاك، فإذا افترضنا بقاء مستوى التكنولوجي على حالة، فإن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية من فترة إلى أخرى تؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية لغرض تلبية الزيادة في الطلب، ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية :

$$I_n = \delta Y \times A$$

بحيث:

$I_n$ : الاستثمار الصافي

وتعني المعادلة بأنه من أجل زيادة مستوى الإنتاج بما يعادل ( $\delta Y$ )، يجب زيادة الطلب من السلع الرأسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغير في الإنتاج اللازم مع معادل المعجل لذلك فإن زيادة الاستثمار الصافي تتوقف على معامل رأس المال ، أو المعجل.

### 3- المؤشرات الكمية لقياس أثار النفقات العمومية

#### 1.3: الميل المتوسط للنفقات العمومية

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية :

**النفقات العمومية في سنة معينة**

**الميل المتوسط للنفقات العمومية =** \_\_\_\_\_

**الدخل الوطني لنفس السنة**

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي .

#### 2.3- الميل الحدي للنفقات العمومية

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الذي يذهب لإشباع الحاجات العمومية، بمعنى أنه يكشف عن معدل التغيير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة ، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية :

**التغير في النفقات العمومية**

**الميل الحدي للإنفاق العام =** \_\_\_\_\_

**التغير في الدخل الوطني**

يلاحظ أن المعادلة أعلاه توضح بصورة بارزة عن العلاقة الإحصائية القائمة بين النفقات العمومية والدخل الوطني ، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الإحصائية لها،

يمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر الواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي ، يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام ، وكما يعبر عن تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العمومية ، في حين أن انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل الوطني إلى النفقات العمومية، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العمومية ، ويمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العمومية في إجراء المقارنات فيما بين الدول، وكذلك داخل الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة.

### 3.3-متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرخاء الاجتماعي الذي يتسم به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية،التعليمية والمعاشية المقدمة له ويمكن الوصول إليه من خلال المعادلة:

النفقات العمومية في سنة معينة

متوسط نصيب الفرد من النفقات العمومية =

عدد السكان لنفس السنة

يلاحظ من العلاقة أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بشكل يفوق الزيادة في النفقات العمومية سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي تراجع مستوى الرخاء الذي يتمتع به. [31]



## V. برامج الإنفاق العام في الجزائر

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 2.3% ، ومعدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب العمل.

مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، حيث تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005.

حيث أن امتداد هذين البرنامجين قد يكون له دافعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار. وهذا أدى إلى إتباع الجزائر سياسة اقتصادية جديدة تركز على التوسع في الإنفاق العام.

### 1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

#### 1.1- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

- 1- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- 2- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- 3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

## 2.1- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يتمحور هذا المخطط الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعاً وزعت على النحو التالي :

### الجدول (01): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة ، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات مدنية	200

المصدر: بوفليج نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بن بوعلي شلف، 2005، ص106.

من خلال الجدول السابق يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر، أي ما نسبته 40.1 %، أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية.

## 2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخل المتوقعة تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.

### **1.2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو**

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف:

- 1- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.
- 2- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي .
- 3- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.
- 4- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

### **2.2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو**

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 دج (55 مليار دولار) حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009  
(الوحدة مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطور المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
8.4	203.9	تطور الخدمة العمومية
1.1	50	تطور تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير.

[www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessentiels/proqbilan/progbilan/progroissance.pdf](http://www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessentiels/proqbilan/progbilan/progroissance.pdf)

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج بـ 45.5% وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40.5% وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337.2 مليار دج وزعت على خمس قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع ترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة، ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

المحور الأخير تمثل في تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203.9 مليار دج، والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

### 3.2- نتائج برامج الإنفاق العام 2001-2009

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من النقائص والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم النتائج فيمايلي:

- ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5.5% خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو للنواتج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995-2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي لم يولده مخطط دعم الإنعاش مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر من البرنامج السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسين النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج.

- شهد تطبيق هذه البرامج عدة نقائص فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة.

- ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق وسوء التسيير والتنفيذ.

- هشاشة نظام الاستثمارات العمومية في الجزائر والذي تميز: بسوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، ضعف الأطر الرقابية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن، غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.

### 3. المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلفاً مالياً لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. [67]

#### 1.3- أهداف المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014

وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هاميين:

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج).
- تخصيص مبلغ 130 مليار دولار (1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.
- إجمالاً ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

### 2.3-مضمون المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014

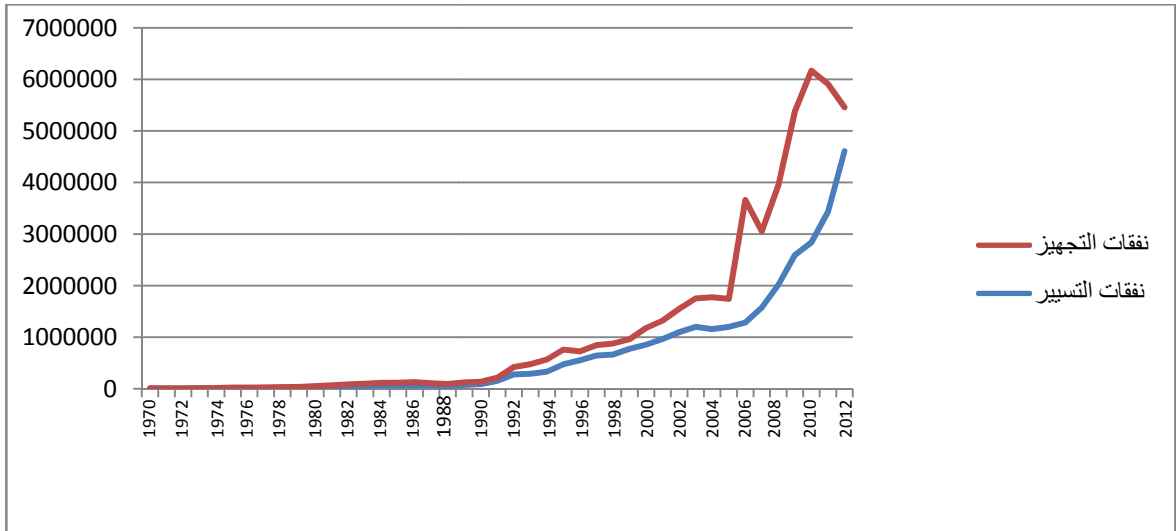
تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت :

- 1- المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر بـ 10122 مليار دج (أي ما يعادل نصف القيمة الإجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.
- 2- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر بـ 6448 مليار دج ، يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.
- 3- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج (حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة).
- 4- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت بـ 1566 مليار دج.
- 5- المحور المتعلق بمكافحة البطالة و قدرت قيمته بـ 360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، بهدف استحداث مؤسسات مصغرة.
- 6- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الإلكتروني.

#### 4.تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)

رسم بياني رقم(04): يوضح نفقات الموازنة العمومية (نفقات التسيير - نفقات التجهيز)

خلال الفترة (1970-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بالبيانات المحصل عليه من موقع الجريدة الرسمية.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية... الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العمومية (مشاريع خطط التنمية)، ومع أن حجم النفقات العمومية في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت 136.5 مليار دج ارتفعت إلى 420.13 مليار دج. [59]

تزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات نهاية سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج أي أن نسبة الزيادة بلغت 80.8% وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العمومية إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية 1999، 961.682 مليار دج أي بزيادة 26.6% ارتفعت هذه النسبة في النفقات العمومية مرة ثانية خلال سنة 2004 حيث بلغت النفقات العمومية 1775300 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 82.25% كما تكشف لنا أرقام النفقات العمومية أن السياسة الإنفاقية خلال النصف الثاني من التسعينات ليست أكثر توسعية من سابقتها، وذلك أن نسبة الزيادة في النفقات العمومية في عام 1999 لم تبلغ سوى 26.6% بالمقارنة بسنة 1995 والجدير بالذكر أن السياسة الإنفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة شهدت تطورات هامة حيث عاودت الزيادة مرة ثانية إذ بلغ حجمها سنة 2004 حوالي 1775300 مليار دج أي أن نسبة الزيادة بلغت 82.25% بالمقارنة مع سنة 1999. كما نلاحظ أن النفقات العمومية ازدادت في الفترة 2001-2012 نظرا لتطبيق برامج الإنفاق العام وذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

إذا نظرنا إلى النفقات العمومية من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير (الجارية) ونفقات التجهيز (استثمارية) يمكن الخروج بملاحظتين هامتين.

**الأولى :** فيما يتعلق بنفقات التسيير يكشف المنحنى أن هناك اختلالا هيكليا بينها وبين النفقات الاستثمارية (التجهيز)، وبالتالي لكي تتجه السياسة الإنفاقية اتجاهها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز.

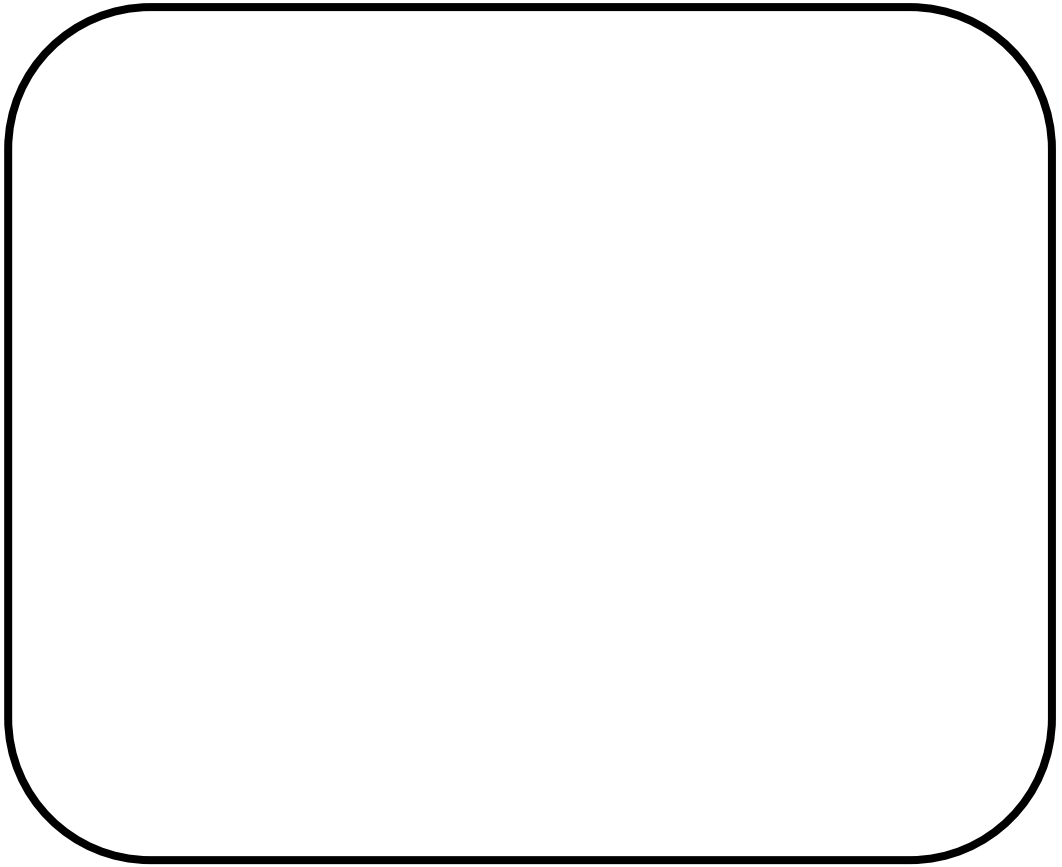
أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا حيث ارتفعت من 88800 مليون دج سنة 1990 إلى 1156635 سنة 2004 مليون دج أي أنها تضاعفت عدة مرات .

**الثانية :** أما نفقات التجهيز فبرغم من محدوديتها للسنة 1999 والبالغة 47.700 مليار دج ، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير إلا أنها خلال النصف الأول من التسعينات أخذت في التزايد في شكل إنفاق على المشاريع الإنمائية وبعد أخذت في التناقض إلى غاية نهاية فترة التسعينات، وما يتضح من المنحنى السابق أن نفقات التسيير خلال الأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة، أين أخذت في تزايد متتابع شأنها في ذلك شأن التسيير لكن نسبة نفقات التجهيز كانت بنسبة منخفضة هذا يعكس ضعف الاستثمار خلال هذه الفترة في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية العمومية.



## خاتمة الفصل الأول

ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العمومية على كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية ، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية ، وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الإنفاقية والأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع .



## مقدمة الفصل الثاني:

يتكون العالم من اقتصاديات متباينة التي من خلالها تتباين الدول، فتوجد دول متقدمة ودول نامية ويرجع السبب الرئيسي لذلك بالدرجة الأولى إلى امتلاك المتفاوت للثروات الطبيعية لكل دولة، بحيث اعتمدت بعض الدول على القطاع الزراعي والأخرى على القطاع الصناعي، وأخرى على القطاع الخدماتي وحاليا تعتمد الكثير من الدول على حقول البترول والغاز التي أصبحت لها دور كبير في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن نقص أو غياب هذه الموارد الطبيعية لم يعد عائق كبير لتقدم بعض الدول وبالتالي لم يعد امتلاك هذه الموارد من العوامل التي تؤدي إلى تقدم الدول، بحيث أصبحت معايير إنتاجية الدول من المعايير الرئيسية لتقدم الدول وذلك باستغلال جميع عوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري والطبيعي)، وتعد نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات المفسرة لإنتاجية الدول بحيث تعددت البحوث التطبيقية المفسرة لهذه النظرية الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الأخيرة.

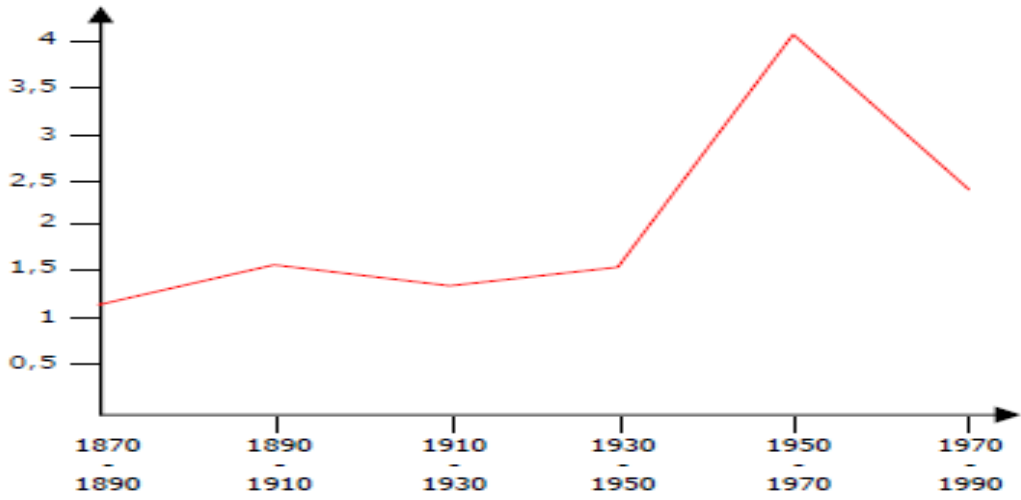
في هذا الفصل سنحاول التطرق لمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي بحيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية سوف نحول من خلالها طرح مفهوم واضح ودقيق للنمو الاقتصادي ومن تم طرح بعض النظريات المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة وكذا بعض الاقتصاديين وفي الأخير سوف نهتم بنمذجة نظرية النمو الاقتصادي من خلال طرح بعض نماذج النمو المعروفة وذلك من أجل قياس النمو الاقتصادي

## I. النمو الاقتصادي ومحدداته

### 1. نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو ايجابية و متصاعدة طوال الزمن ،فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود و ضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي ،حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج حوالي 750% بين سنة 1820 و سنة 2005،و شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19 لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 الى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى و الثانية ،لكنها عاودت الارتفاع و بشكل كبير خلال الفترة من 1950 الي 1973 ،لكن هذا الارتفاع و الذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الرسم

رسم بياني رقم (05): يبين النمو الاقتصادي العالمي لمدة قرن من الزمن.



Source : Murat yildizoglu « croissance économique » université Bordeaux XI ;2001 ;France ;P5  
;consulter le 12/05/2011([www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/index.html](http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/index.html))

الملاحظ من خلال الرسم أعلاه أن الفترة من 1950-1970 تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادية و الذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية ،لأنه ولأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي إلي تلك المستويات في جميع أنحاء العالم تقريبا ،و هذه الفترة تسمى بالسنوات الثلاثين الساطعة أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي " و هي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة 1946 إلى سنة 1975 وأول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي "جين فوراسيتي" سنة 1979 في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة أو الثورة الخفية من 1946 إلى 1975" و الذي

أشار فيه إلى تلك الظاهرة حيث يقول الاقتصادي "بول سامويلسون" بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية" و السؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيئ الآن ولكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة".

إن تلك الفترة التي امتدت تقريبا على 30 سنة من سنة 1946 إلى سنة 1975 بثلاثة خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقة و استثنائية في التاريخ الاقتصادي ألا وهي:

- الارتفاع الغير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، 6% في ألمانيا و 9% في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز 2.5% في عز الثورة الصناعية، وهذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.
- الثبات و النظامية، بحكم أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم.
- الاستمرارية و طول المدة، إذ أن هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهاراً كبيراً.

إن هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة جاء لأسباب عديدة منها: [87]

- إن هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالميتين دمرت من خلالها العديد من الدول و لحقت أضراراً كبيرة بدول أخرى، و سجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك بالخصوص نتيجة تعرض مخزون رأس المال إلى الانخفاض خاصة في أوروبا، و بالتالي فإن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسات "بريتون وويدز" في شكل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات و برامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للعديد من الدول و ذلك أعطى دعماً قوياً لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية و الذي بلغت قيمته 13 مليار دولار آنذاك و الذي امتد من 1948 إلى سنة 1951 و الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بني تحتية و مصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوروبا الغربية.

- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور:"الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية"،حيث أن ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الإبداع و الابتكار و بالتالي زيادة الإنتاج،وكذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول و التي تعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج،و هذا ما أدى إلى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في عملية الإنتاج.
- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة و أن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكينزي في معالجتها
- من خلال إبراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي و من ثم الناتج المحلي.

## 2. تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير، و على هذا الأساس فللنمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- يعرفه فيليب بيرو:"هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي".[29]
- أما كوسوف فيقول:"أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".[29]و يؤكد بونيه"أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة".
- أما سامويلسن ونوردوس[54]:فيعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل.
- يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة[42]
- أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الاقتصادي ب:" هو ظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية، فالتنمية لا تتوقف عند تزايد.
- أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه" الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[56]
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة.[37]

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سواء كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل [47].
- سيمون كزنتس يعرفه ب: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها" [30]

يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي :

- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.
- ✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي (croissance effective) ونمو القدرة (croissance potentielle) والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة البطالة وكذا جزء من الرأسمال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع
- ✓ يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة [64]، وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغير، والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي الذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولكنه غير كافي لإحداث الرفاهية المطلوبة.

حاول الاقتصاديون وضع التنمية في الدرجة الأولى للأهداف المسطرة للدول من خلال تنمية بعض القطاعات كالتعليم والصحة، التي أصبحت من أولويات السياسات الاقتصادية وبالتالي فإن مفهوم التنمية أوسع من النمو.

- ✓ يعد الناتج الداخلي الخام (PIB) أحسن مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي [39]، لأنه يحدد قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة وبالتالي هو مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على إشباع احتياجات المجتمع إلا أن إشباع هذه الاحتياجات يكون متفاوت خاصة في إشباع الاحتياجات الجماعية، ويمكن أن نعرفه ب:

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة و التي تتشكل من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

من الضروري أن نوضح بأن استعمال الناتج الداخلي الخام (PIB) ليس مؤشر محل إجماع وذلك بسبب بعض القصور ونذكر منها:

- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يهتم بتوزيع الناتج بشكل عادل أم بشكل غير عادل. [37]
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار زيادة أوقات العمل.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الغير مسوقة وكذا الإنتاج المنتج في الاقتصاد الغير الرسمي وذلك لصعوبة حصر هذا الأخير والذي أصبح في نمو مستقر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس للنمو الاقتصادي
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الواردات التي تعتبر مصدر للنمو.
- يهمل الناتج الداخلي الخام (PIB) التطور الديمغرافي.
- لا يسمح لنا الناتج الداخلي الخام (PIB) من تحديد تكلفة النمو الاقتصادي.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الغير نقدية كالبيئة، الانفتاح السياسي، التغيير الثقافي، دور الجمعيات الوطنية والدولية. [64]

من هذه النقائص وخاصة إهمال التطور الديمغرافي كان من الضروري استعمال مؤشر آخر أكثر دلالة وهو الناتج الداخلي الخام (PIB) للفرد، هذا المؤشر يسمح بحساب متوسط قيمة السلع والخدمات المتاحة لكل فرد، وهو مؤشر جيد للمقارنة بين الدول لتطور مستوى المعيشة.

✓ كما يعد الناتج الوطني الخام (PNB) للفرد من مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي بحيث يعرف الناتج الوطني الخام (PNB) ب: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

كما يوجد مؤشرات أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي كمعدل النمو في إنتاجية العمل، نفقات الاستهلاك لكل فرد، مؤشر التطور البشري، مؤشرات المعيشة مثلا التلوث وحالة البيئة.....

✓ يعد عامل الوقت مهم في حساب معدل النمو الاقتصادي، بحيث نميز بين ثلاثة أنواع من الأوقات: أولاً المدى القصير الذي يعبر عن التحليل الأقل من سنة، ثانياً المدى القصير الذي يعبر عن التحليل الذي يكون في مجال بين سنة و 5 سنين، ثالثاً المدى الطويل الذي يعبر عن



التحليل الأكثر من خمس سنوات وتجدر الإشارة أن استعمالات هذه الأنواع تكون حسب الحاجة فمثلا ارتفاع مستوى المعيشة للدول يجب أن يكون تحليلها في المدى الطويل، ويعتبر التحليل في المدى الطويل الأكثر انتشارا وأهمية بين المحللين الاقتصاديين فحسب منكوي (Mankiw) [45] "في المدى الطويل، الناتج الداخلي الخام يزداد عندما تزداد عوامل الإنتاج أو تتحسن التكنولوجيات المتاحة"

يعتبر الارتفاع و الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن في النشاط الاقتصادي و لا يعبر ذلك عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض و ذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من التشغيل الكامل، عكس الدول النامية و بحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، و لا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي لان النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج الوطني من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أم لا.

للنمو الاقتصادي عدة فوائد من بينها: [37]

- يسمح الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات.
- يسمح النمو الاقتصادي باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي.
- يسمح النمو الاقتصادي بتخفيف الفوارق الاجتماعية بسبب التوزيع العادل للدخل الوطني.
- يسهل النمو الاقتصادي تمويل النفقات العممة من خلال زيادة عوائد العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية.
- تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي بزيادة حجم العمالة من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية

للنمو الاقتصادي عدة تأثيرات فاسدة من بينها:

- النمو الاقتصادي يدهور البيئة من خلال الاستثمار في الصناعات البتروكماوية وكذا المناجم وكذا التعجيل في ندرة الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال غير عقلاني لها.
- التلوث التي تخلفه بعض الصناعات الكبيرة التي تساهم بدرجة كبيرة في النمو.
- النفايات المتعلقة بالنمو الاقتصادي مكلفة سواء للتخزين أو للتخلص منه.

• ظهور الرأسمالية الصناعية التي خلفت عدة نتائج فاسدة منها: عمل الأطفال، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في بعض الدول إلى 18 ساعة يوميا ✓ يعرف النمو الاقتصادي بالتغيير النسبي الناتج الداخلي الخام (PIB) من سنة إلى آخر بحيث يساوي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100\%$$

بحيث:

$Y_t$ : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t.

$Y_{t-1}$ : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t-1.

### 3. النمو الاقتصادي والرفاهية [93]

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية من جهة وعلى الرفع من رفاهية الأفراد وتحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى في نفس السياق. إن الرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد، وتقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث إنه إذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي تطور لهذه الجوانب يمكن حينها القول أن رفاهية أفراد المجتمع قد تحسنت أو انخفضت حسب تطور هذه الجوانب.

تظهر الرفاهية في شكل مؤشرات نقدية تصب في الجانب الاقتصادي لها، وذلك من خلال مؤشر " نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع بحكم أنه يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني ومدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج كما تظهر مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر وتعتبر هامة ورئيسية وهي:

#### ➤ الراحة

بالنسبة للأفراد فإن عطل العمل وانخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا ايجابيا عن تحسن رفاهيتهم بشرط أن لا تؤثر على المستوى العام لإنتاجية الدولة، إذ أن الراحة تتناسب عكسيا مع عدد ساعات العمل للأفراد، إذ يختلف من دولة لأخرى وينتج عنه اختلاف نصيب الفرد من الناتج كذلك، وعليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج ويقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.

## ➤ عدالة توزيع الدخل

يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما وضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الأفراد، بحكم انه الأكثر ارتباطا بمؤشر " نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد وعليه فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر " نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" كمقياس رئيسي لرفاهية الأفراد

إضافة إلى المؤشرات النقدية تظهر هناك مؤشرات أخرى غير نقدية وهي:

## ➤ مؤشرات اجتماعية

بحكم أن الجانب الاجتماعي يمثل أهمية كبيرة في رفاهية الأفراد لا تقل عن أهمية الجانب الاقتصادي، فحرية الفرد ومستوى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية ومستوى التعليم تعتبر معايير أخرى لتقييم مستوى رفاهية الأفراد.

## ➤ المؤشر البيئي

لا تكتمل رفاهية الأفراد بدون وجود محيط نظيف وبيئة نظيفة بحكم أن البيئة تؤثر على مستوى معيشة الأفراد على المدى القصير والمتوسط ويعتبر المؤشر البيئي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع تزايد الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج على البيئة.

### 4. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي [21]

#### أ. كمية ونوعية الموارد البشرية

يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لا يحقق نموا اقتصاديا وعلى ذلك فان:

متوسط دخل الفرد = الناتج المحلي / عدد السكان

إن النمو الاقتصادي مرتبط بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ويجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، يعني أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد لا ينبغي أن تكون زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي بـ 100% مثلا في سنة ما إلى 120% في العام التالي أي بمعدل 20% مع العلم أن الزيادة في أسعار

السلع والخدمات بلغت أكثر من 20% وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي قد حقق زيادة بمعدل 20% وأن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض وعلى ذلك لا بد من استبعاد أثر التفسير في قيمة النقود أي لا بد من استبعاد معدل التضخم.

### ب. كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما على كمية ونوعية ما يحوزه من الثروات الطبيعية ( حجم المساحة الزراعية، الموارد الطبيعية المتوفرة من معادن ومياه ونفط، الغابات...) إلا أن هذه الثروات الطبيعية لن تكون لها قيمة إذا لم تستغل من طرف المورد البشري بشكل عقلاني يسمح له بتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، وفي عالمنا هذا نرى كثيرا من الدول تسخر بوفرة الموارد الطبيعية المتنوعة إلى أنها في مصاف الدول المتخلفة، وجدير بالذكر أن هذه الموارد الطبيعية تكون ثابتة ومحدودة في كثير من الأحيان لدي يجب على المورد البشري أن يطور ويكتشف موارد جديدة تسمح له بزيادة النمو الاقتصادي

### ج. العوامل البيئية

يحتاج النمو الاقتصادي توفر مناخ مشجع على ذلك من ظروف واجتماعية واقتصادية ملائمة وكذا نظام مصرفي يسهل عملية النمو، ونظام ضريبي يشجع الاستثمارات، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد العمل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي ولعل هذا العامل هو الذي حقق لبعض الدول المتقدمة معدلات نمو مرتفعة بالرغم من عدم امتلاكها لموارد طبيعية.

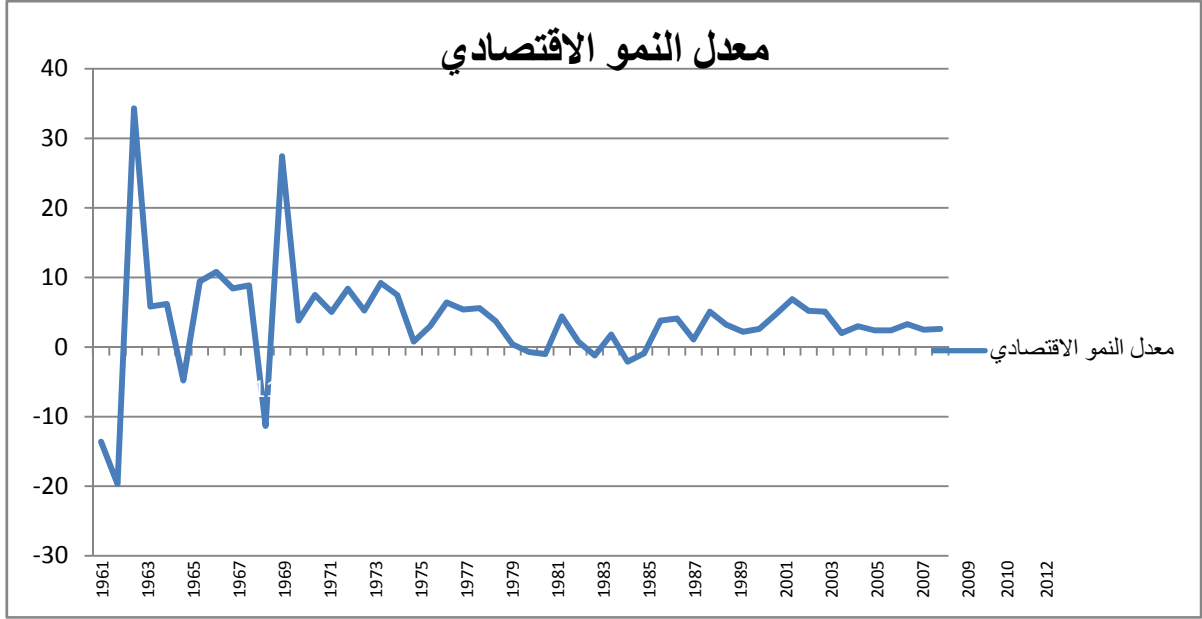
## II. النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، إن إستراتيجية التنمية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هنا: من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (من توظيف وتدريب...) ومن جهة أخرى العمل على تحرير التدريجي لميكانيزمات التبعية.

المنحنى التالي يوضح مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012.

رسم بياني رقم (60): يبين مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1961 إلى 2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المستمد من موقع البنك العالمي

من خلال المنحنى يتضح لنا أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بعدة مراحل هي :

- 1- مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988
- 2- مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000
- 3- مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009
- 4- المرحلة الممتدة من 2010-2012.

### 1. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

**1.1-مرحلة الانتظار (62-66):** من خلال المنحنى يتبين لنا أنه في عام 1961 و 1962 عرفت الجزائر نموا متدنيا (-19،68)% نتيجة لأنها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقوماتها المالية وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي، وسرعان ما ارتفعت نسبته نتيجة تأميم أراضي المعمرين سنة 1963، حيث تميزت هذه الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح مع هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، على الرغم من قصر هذه المرحلة إلا أن من بين إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة.

## 2.1-مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1967-1988

من خلال المنحنى نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على طلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب (49.47%) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 انخفض إلى 7.90% والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية [70]

لكن هذه الأسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي 0.4% . بالإضافة إلى سنتي 1987-1988 والتي كان فيهما انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت ب (-0.7%) و (-1%) على التوالي وذلك نفس السبب وهو انهيار أسعار النفط [66] . لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من مخطط الثلاثي (69-97)، الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (78-80) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة ، وابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) والذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات .

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو، كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومنذ سنة 1980 وبناءا على ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية ، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع أسعار النفط) بتحقيق نتائج لا بأس بها وفي مجال النمو. ولكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية حدث انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأدى هذا إلى دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة ألا و هي " الإصلاح".

## 2. مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000 [66]

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية:

## 1.2-مرحلة الإصلاحات المحتشمة

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1990 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري .

<sup>1</sup>نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصلت معدلاته عام 1989 إلى 4.4% بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب1989 إلى 4%.

## 2.2-مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح من 1992-1993[66]

خلال هذه الفترة طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من الإجمالي الناتج المحلي كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992 - 1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية ونتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وانهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993 (1.2%)

## 3.2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-2000

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل بالإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستقرار الاقتصادي: ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995، وخلال هذه الفترة تم وضع بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة



لإشارة التحويل إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد. تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من 1987 إلى 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4.4% ونمو بمعدل 0.8% سنة 1990 حيث سجلت سنة 1998 معدل يقدر بـ 5.1% وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

حيث شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1998 وصل إلى 1.5% ثم عاودت انخفاض مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى 3.2% و 2.2% على التوالي. ومن أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا وتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر بنوع من عدم الكفاءة. ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 2.5% في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات حوالي 2.2% وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

### 3. مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009 [68]

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2008 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003.

أما بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب



تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب إلى النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ10.5 وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية .

حيث أنه وكما يوضحه المنحنى السابق فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بـ8.3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا وكذا ارتفاع معدل نمو خارج المحروقات لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات .

من هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو القطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

#### 4. المرحلة الممتدة من 2010-2012 [66]

تنتهي إلى المرحلة التي تضم برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014)

من خلال المنحنى نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2010 قدرت بـ:3،3% نتيجة برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014). إذ يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية وذلك لنفس الغرض.

### III. عوامل الإنتاج

يتحقق الناتج الداخلي الخام (PIB) بفضل عدد من عوامل الإنتاج وحسب سيمون [57] فإن عدد كبير من الاقتصاديين يعتبرون رأس المال والعمل عاملين لهما تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، بحيث كانت دالة الإنتاج كالاتي:

$$Y = f(K; L)$$

بحيث:

$Y$ : الإنتاج  $K$ : رأس المال  $L$ : العمل

منذ الخمسينات تركزت الدراسات حول إنتاجية هذه العوامل وحالياً فإن النمو الاقتصادي متوقف حول عوامل الإنتاج المتاحة وكذا التحسن التكنولوجي (التقدم التقني) بحيث أصبحت دالة الإنتاج على الرسم التالي:

$$Y = Af(K; L)$$

بحيث:

$Y$ : الإنتاج  $K$ : رأس المال  $L$ : العمل  $A$ : التقدم التقني

وعليه فإن عوامل الإنتاج الشائعة الاستعمال تتمثل في ثلاث عوامل رئيسية:

#### 1. عنصر العمل

يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

أولاً: حجم العمل أو ما يعرف بمخزون العمل المتاح للإنتاج في اقتصاد محدد خلال فترة زمنية معينة بحيث يتغير هذا الحجم بسبب:

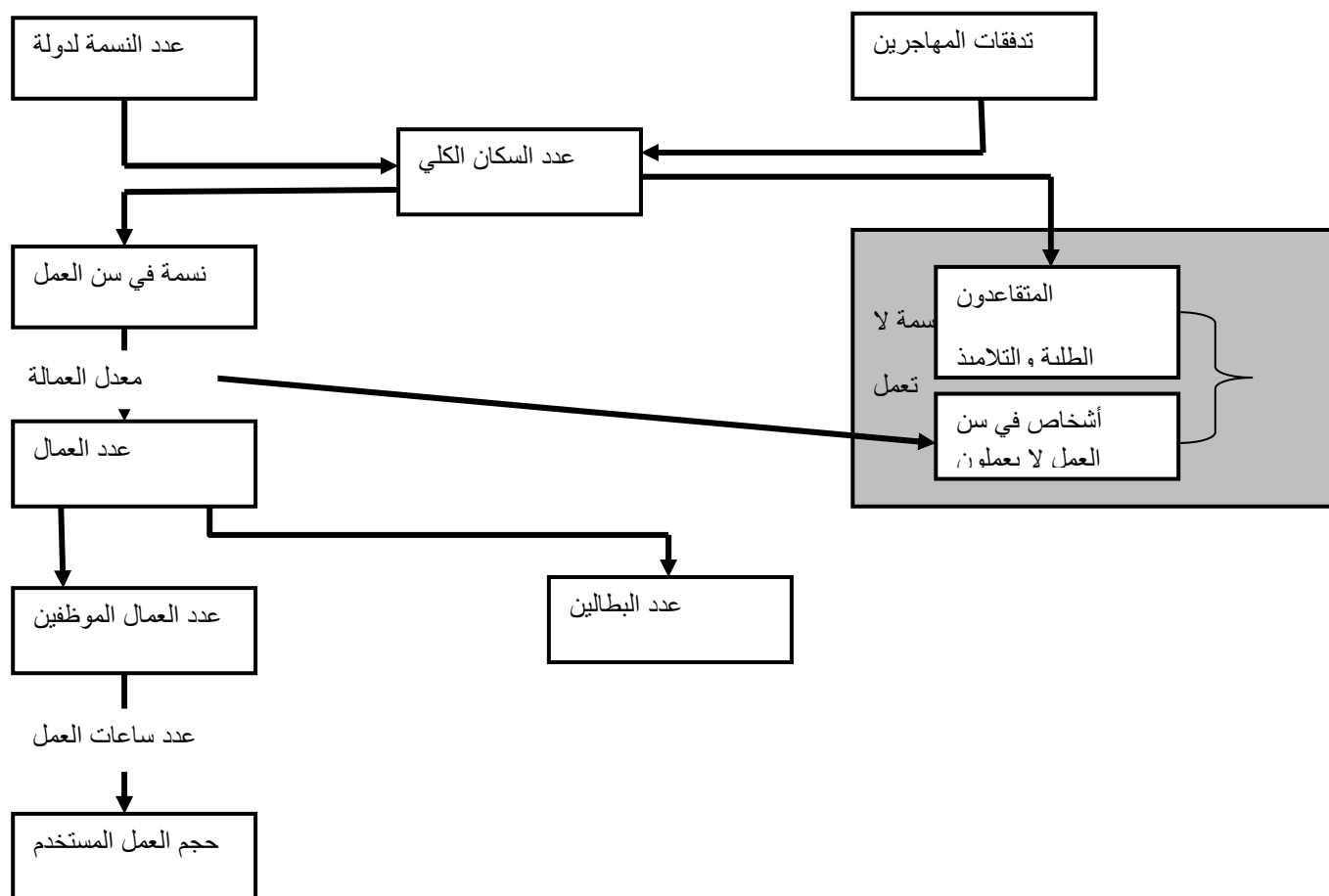
- النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة.
- اليد العاملة المهاجرة المتعددة القطاعات .
- الحجم الساعي للعمل إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.

ثانياً: جودة العمل أو ما يعرف بإنتاجية العمل وتتغير هذه الجودة بسبب:

- متوسط العمر وهو ما نعبر عنه بالخبرة المعنية للعامل.
- جودة التعليمات المقدمة من طرف الإدارة العليا.
- كثافة وإتقان العمل وفي هذا الإطار ظهر ما يسمى بـ: " رأس المال البشري" وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع التي يتمتعون بها وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم وتكوين سمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، وهذا ما يبين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقاً.

في السنوات الأخيرة وفي النصف الأخير من القرن 20 ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة الناشطة، ويبرز تأثير عنصر العمل على النمو الاقتصادي من خلال النمو الديمغرافي للدول، بحيث يمكن أن يكون هذا الأخير عبء على النمو الاقتصادي من خلال تفاقم البطالة وبالتالي انخفاض الناتج الداخلي الخام للفرد، أو قد يكون فرصة لزيادة الناتج الداخلي الخام، وقد نميز بين عدة متغيرات ديمغرافية يمكن حصرها في الرسم التالي:

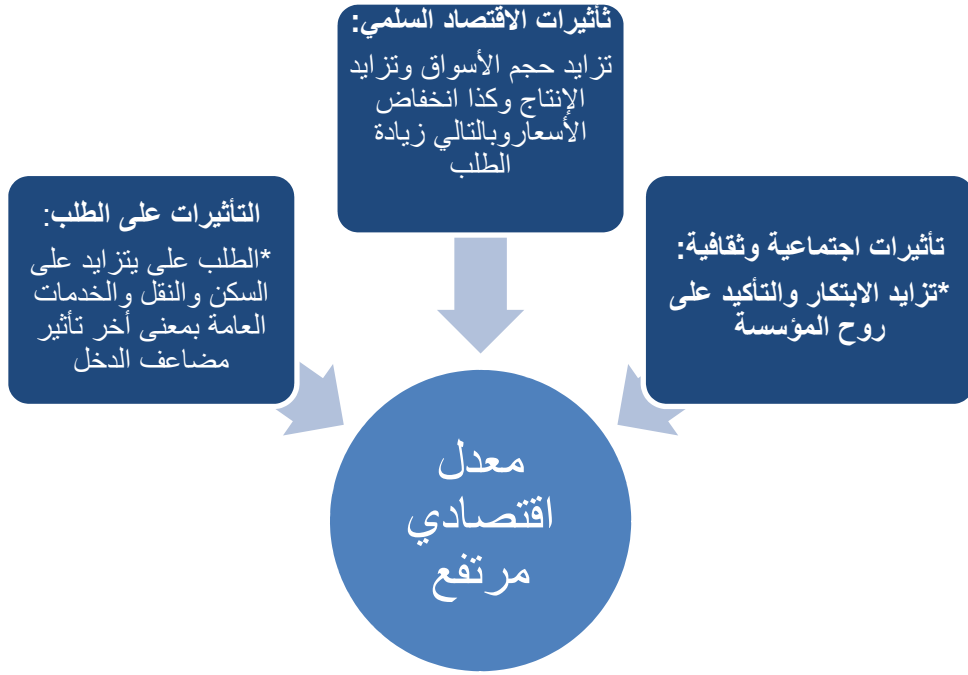
### رسم بياني رقم (07) يبين العلاقة بين مختلف المتغيرات الديمغرافية



Source : Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, "Economie Générale" Nathan, Paris, 1992, tome 2, P191

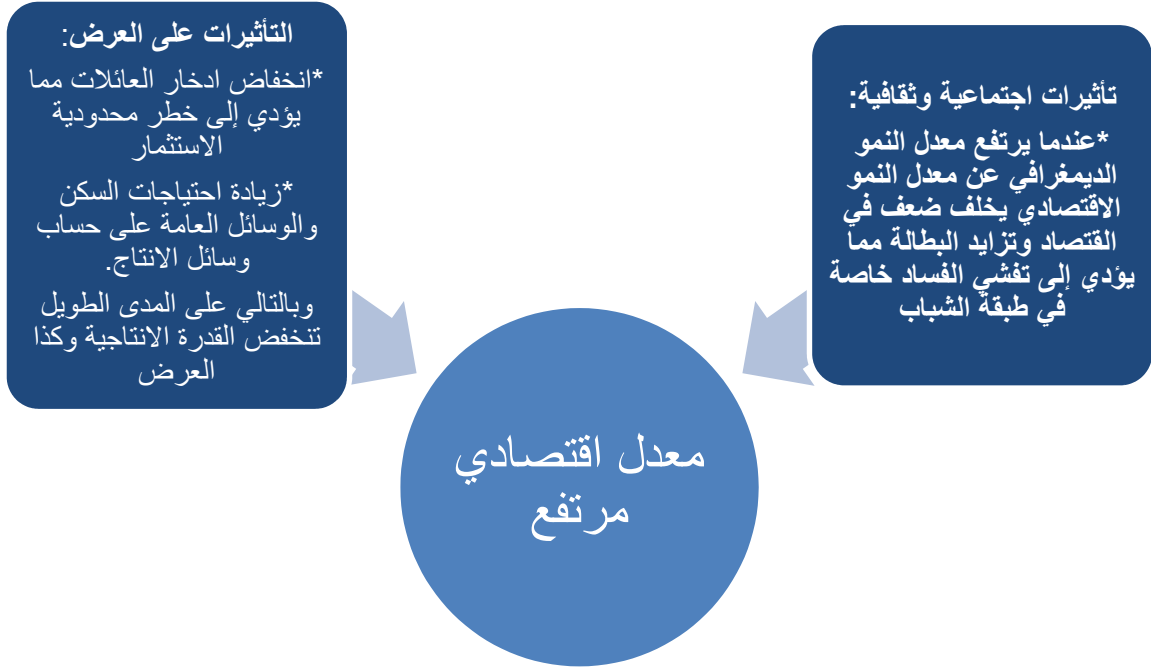
من الرسم أعلاه تتضح لنا عدة متغيرات ديمغرافية أهمها: عدد السكان الكلي (Population total) وعدد العمال الموظفين (Population active employée) وبالتالي اللذان يؤثران فعلا في النمو الاقتصادي وذلك حسب عدد الأشخاص الذين لا يعملون وكذا حجم البطالة، ويمكن توضيح التأثيرات الايجابية والسلبية للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الرسمين التاليين:

### رسم بياني رقم (08) يبين إيجابيات النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي



Vanves 2004 P325·4ed Foucher·' Notion fondamentales d'économie·', autre·Source : Michel Bialés

### رسم بياني رقم (09) يبين سلبيات النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي



Vanves 2004 P32·4ed Foucher·' Notion fondamentales d'économie·', autre·Source : Michel Bialés

إذا فرضنا أن العامل الوحيد الذي يحدد الإنتاج هو العمل فإن أي زيادة في العمل من شأنها أن تزيد في الإنتاج:

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L$$

بحيث:

$\Delta Y$ : التغير في الإنتاج       $\Delta L$ : التغير في العمل      PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

## 2. عنصر رأس المال

رأس المال بمثابة مجموعة من المنتجات الوسيطة والتجهيزات التي تدخل في عملية الإنتاج لاقتصاد ما في وقت معين. [49]

يجمع رأس المال مجموع الأصول المالية (القيم الثابتة، القروض) ويسمى رأس المال المالي والغير مالية (مثلا السكن، تجهيزات الجمعيات...) ويسمى رأس المال المادي للمتدخلين الاقتصاديين في وقت معين. [35]

إن تراكم رأس المال عن طريق الاستثمار المتتالي هو عامل مهم في النمو الاقتصادي، ويعتبر عنصر رأس المال عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين: [46]

**أولاً:** حجم رأس المال المتاح للإنتاج في اقتصاد محدد خلال فترة زمنية معينة بحيث يتغير هذا الحجم بسبب:

- تغير مخزون رأس المال المرتبطة بالاستثمار.
- تغير معدل استخدام رأس المال ( رأس المال المستخدم مقارنة برأس المال الكلي) .
- تغير في مدة استعمال رأس المال المستخدم.

**ثانياً:** جودة رأس المال أو ما يعرف بإنتاجية رأس المال وتتغير هذه الجودة حسب عمر رأس المال المستخدم.

كلما زاد حجم مخزون رأس المال أدى ذلك إلى الرفع من حجم الإنتاج، لكن تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال، ومن هنا نميز بين نوعين من الاستثمار، الاستثمار الخام والاستثمار الصافي، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد.

إذا فرضنا أن العامل الوحيد الذي يحدد الإنتاج هو رأس المال فإن أي زيادة فيه من شأنها أن تزيد في الإنتاج:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K$$

بحيث:

$\Delta Y$ : التغير في الإنتاج  
 $\Delta K$ : التغير في رأس المال  
 PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

إذا كل تغير في حجم العمل ورأس المال يؤدي إلى التغير في حجم الإنتاج الكلي، إذا فرضنا أن دالة الإنتاج تتحدد بهذين العاملين فإن التغير في الإنتاج يكون كالتالي:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K + PML \cdot \Delta L$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الإنتاج وللحصول على معدل النمو نقسم المعادلة الأخيرة على (Y) نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y} \cdot \frac{K}{K}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(PML \cdot L)}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{(PMK \cdot K)}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

حيث تشير المعادلة الأخيرة إلى أن معدل النمو الاقتصادي ( $\frac{\Delta Y}{Y}$ ) هو مرتبط بالتغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال، مع غلة حجم ثابت بحيث  $\alpha + \beta = 1$

$\alpha$ : نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الإنتاج

$\beta$ : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الإنتاج

### 3. عنصر التقدم التقني (التكنولوجي)

في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير عامل التقدم التقني، إذ أنه يمكن زيادة الإنتاج بتواجد نفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال، بإضافة عامل التقدم التقني، وقد أثبتت دراسة على دول (OCDE) أن مجموع معاملات  $\alpha$  و  $\beta$  يساوي 0.7 أي أن 30% من النمو الاقتصادي مفسر بمتغيرات أخرى وهذا ما يسميه العديد من الاقتصاديين بالبواقي [35] وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية [30]

يعرف التقدم التقني كمدخل ثالث في العملية الإنتاجية يسمح بإنتاج كميات مرتفعة وذلك بنفس كميات العمل ورأس المال المستعملة سابقاً، بطريقة أخرى هو يسمح بإنتاج نفس الكمية بكميات أقل من العمل ورأس المال السابقة. [47]

يرتبط التقدم التقني بالتقدم العلمي للبلد، أي هو الإنتاج المحقق من البحث العلمي الموجود في الجامعات والمعاهد وفي مراكز البحث الموجودة في المؤسسات، وعليه فالدول التي لها استثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي لها إمكانية كبيرة في تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، ويلعب عنصر التقدم التقني دورين هامين في الاقتصاد:

- تنشيط دورة حياة المنتج (الطلب) من خلال الابتكار.
- زيادة إنتاجية العمل من خلال دورات التكوين وكذا تطور التكنولوجيات المساعدة في دورة الإنتاج.

لهذا فإن للتقدم التقني أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، وغالباً ما يرفق مع هذا العامل عوامل اجتماعية وإدارية أخرى.

إذا فرضنا أن دالة الإنتاج تتحدد بثلاثة عوامل، العمل ورأس المال والتقدم التقني فستكون كالاتي:

$$Y = Af(K; L)$$

حيث A: مستوى التقدم التكنولوجي في وقت معين

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى ب: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وعلى هذا الأساس وبتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على الرسم التالي:



$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

أي أن:

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

المعادلة الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي إذ تظهر تواجد ثلاث مصادر للنمو الاقتصادي، وتتأثر "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة وبشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج والجدول التالي يوضح مساهمات وإنتاجية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta Y}{Y} - \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} - \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

جدول رقم (03) يبين مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-1999

السنوات	نمو الإنتاج $\frac{\Delta Y}{Y}$	مساهمة عنصر العمل	مساهمة عنصر رأس المال $\beta \cdot \frac{\Delta L}{L}$	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
1960-1950	3.3	1.0	1.0	1.3
1970-1960	4.4	1.4	1.2	1.8
1980-1970	3.6	1.4	1.2	1.0
1990-1980	3.4	1.2	1.6	0.6
1999-1990	3.7	1.2	1.6	0.9
1999-1980	3.6	1.2	1.3	1.1

Source :Gregory Mankiw « macroéconomie » 3ème édition, de Boeck, Belgique, 2003, P176

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبراز ملاحظتين أساسيتين:

## الملاحظة الأولى

تشير إلى وجود حالة توازن عامة في مساهمة عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال والتكنولوجيا في حجم الناتج، إذ أنه خلال الفترة 1950-1999 نجد تقارب بين مساهمة كل عامل حيث يبلغ متوسط مساهمة عنصر العمل 1.3%، مساهمة عنصر رأس المال 1.2% ومساهمة العامل التكنولوجي 1.1%

## الملاحظة الثانية

تبرز الانخفاض في مساهمة العامل التكنولوجي في حجم الناتج، من خلال انخفاض قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" ابتداء من سنة 1970 وذلك للأسباب التالية:

- **مشكلة القياس:** إذ يؤكد عديد الاقتصاديين أن " الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" لم تنخفض في الحقيقة عكس ما تدل عليه الأرقام إذ شهدت العملية الإنتاجية تطورا كبيرا بتطور أجهزة الحاسوب مقارنة بما كانت عليه من قبل ولكن هذا لم يعبر عنه لصعوبة القياس، إذ أنه رغم انخفاض الكمية إلا أنهم يرون أن الجودة ارتفعت وهو أمر ضروري وهام.
- **ارتفاع أسعار البترول:** ابتداء من سنة 1973 وهو الأمر الذي أثر على تكاليف المؤسسات وزاد من ارتفاعها وانخفاض نفقات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المخابر وذلك تأكد بعد سنة 1986 لما انخفضت أسعار البترول عاودت " الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" الارتفاع مجددا لأنها أدت إلى انخفاض التكاليف

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تراجع الأفكار الإنتاجية الجديدة من الناحية التكنولوجية ساهم في الحد من قيمة " الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" إذ أنها استقرت بعد الحرب العالمية الثانية وهو الأمر الذي تطلب زيادة التوجه نحو البحث العلمي قصد ابتكار أساليب إنتاجية وتقنيات تكنولوجية متطورة

إضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وهي: [89]

## ● النظام المالي

يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الانتهاج والنمو الاقتصادي

## • الوضع السياسي

يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملاً مؤثراً في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

✓ يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية والخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية.

✓ يلعب الاستقرار السياسي دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي لأنه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

## • حقوق الملكية

انطلاقاً من الدور الأساسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي، فإن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، إذ أنه توجد ضوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي وبرز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها الأثر الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

## • التضخم

إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار حيث إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر سلباً على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، بالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

## • القطاع العام

يلعب القطاع العام دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال ولم يعد الجدال يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل إن الجدال قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

#### 4. فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

يترافق النمو الاقتصادي مع جملة من الفوائد الاقتصادية ويتوقف رصيد هذه الفوائد والمفاسد (التكاليف) على طبيعة النمو الاقتصادي المتضمن ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره، ويعتمد أيضا على نوعية المؤسسات الاقتصادية في الدولة المعنية.

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة الدول المتقدمة أكثر منها في حالة الدول النامية ففي حالة الدول المتقدمة فإن مستوى المعيشة جيد يمكن التفكير جديا في منافع وتكاليف النمو الاقتصادي وخاصة في ظل التوجه إلى الاقتصاد الأخضر الذي هدفه المحافظة على البيئة [55]، أما في البلدان النامية فيعتبر النمو الاقتصادي ضروريا بغض النظر عن تكاليفه وإلى وجود الحاجة لتحسين المستوى المعيشي، وتكمن فوائد النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- تحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي وبالتالي زيادة الدخل الذي سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي تحقق له الرفاهية التي يريها.
- زيادة العمر المتوقع للسكان وذلك بتوفير الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل مما تمكن السكان من العيش لفترة طويلة.
- مكافحة الفقر من خلال اتخاذ الإجراءات المختلفة من طرف الحكومة كزيادة الدخل والأرباح وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية التي تمكن الدولة من تخصيص جزء من موازنة الدولة لخلق فرص العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية المجانية التي تستهدف الطبقة الفقيرة.
- تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا وذلك بزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولا سيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسن شروط المعيشة إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية

للمنمو ومن هذه التكاليف: [2]

- الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية مثل التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر الطبيعية، اختلال توازن البيئة.....
- التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير عقلاني.
- زيادة الفوارق الطبقة في أكثر البلدان بحيث حمل النمو الاقتصادي بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق.

- النفايات المتعلقة بالنمو مكلفة سواء لتخزينها أو التخلص منها.
- ظهور الرأسمالية الصناعية التي تنتج عدة نتائج منها: الطفولة العاملة، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في بعض الدول إلى 16 ساعة يوميا.

#### IV. نظريات النمو الاقتصادي

إن لنظرية النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد على الأقل إلى المفكر آدم سميث، دافيد هيوم (1711-1779) مرورا بدافيد ريكاردوا وتوماس مالتوس وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس، حيث بدأ هيوم في نقد للمدرسة التجارية حيث لاحظ أن هناك علاقة متجهة من التجارة الخارجية إلى النمو الاقتصادي، وقد بين بأنه ليس لفائض الميزان التجاري الأهمية الكبرى في هذا الجانب وإنما حجم الصادرات والواردات يلعب دور كبير وأكد هيوم على أنه ليست للصادرات تأثير جيد على النمو الاقتصادي وحدها فقط بل الواردات لها الأثر نفسه. سوف نتناول في هذا الجزء تاريخ نظرية النمو الاقتصادي بدءا من آدم سميث وصولا إلى نظريات النمو الحديثة.

##### 1. "آدم سميث 1776"

في كتابه الشهير "ثروة الأمم" عرف آدم سميث النمو بتنامي قيمة الإنتاج المتبادل الحقيقي لكل مواطن، وبالتالي فإن النمو متعلق بالعمل المنتج ودرجة كفاءته بحيث يقول سميث " لرفع قيمة الإنتاج السنوي للأرض والعمل لدولة ما لا يوجد وسيلة لذلك سوى زيادة عدد العمال المنتجين أو زيادة قدراتهم ومهاراتهم... وإذا لم يزيد الإنتاج فإن الآلات تسهل العمل" [47]

يرى سميث أن تراكم رأس المال هو مرتبطة بتوزيع الدخل المحلي بين العمل المنتج والعمل غير منتج ويكون هذا التوزيع في شكلين:

- بين رأس المال الذي يغذي الأجور المنتجة وبين الدخل في شكله (دخل لملاك الأراضي، ربح الرأسماليين)
- توزيع الرسمين السابقين للدخل على الاستهلاك والادخار الذي يتحول إلى استثمار.

بالتالي فإن تراكم رأس المال يؤدي إلى الادخار الذي يمثل محرك النمو الاقتصادي.

ربط آدم سميث بين تقسيم العمل والفعالية وحجم السوق وجعل منها جميعا العناصر الأساسية في نظريته حول كيفية خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، بحيث اعتبر الادخار والاستثمار نواتج جانبية للتجارة الخارجية بحيث لها دور كبير في توسيع حجم السوق وتقسيم العمل، ويرى سميث أن المستويات المرتفعة في الادخار والاستثمار تعزز النمو الاقتصادي من خلال التأثير المباشر

على زيادة تراكم رأس المال، والتأثير غير المباشر على إنتاجية عنصر العمل وتفاعلاته مع التجارة.

يؤكد سميث على أن التجارة الخارجية تحفز النمو الاقتصادي وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤكد على حجم السوق الداخلية باعتباره مصدرا للنمو الاقتصادي، كما يرى سميث أن النقطة الأساسية في النمو تتركز حول منافع تقسيم العمل الذي يزيد من إنتاجية العمل دون أن يتطلب ذلك مزيدا من الجد المبذول من قبل العمال، ولقد عدد سميث هذه المزايا بمايلي: [60]

- زيادة مهارة العمال نتيجة تخصصه وممارسته لعمل معين.
- الاقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.
- احتمال الوصول إلى الابتكارات وتحسن ظروف العمل الذي يقوم به الفرد

## 2. "توماس مالتوس 1798"

طرح توماس مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث قال أنه مهما كان نظام الاقتصاد المتبع في الدول فإن مستوى المعيشة الذي تعيشه الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، وأكد على أن النظام الرأسمالي ليس مسئول على الفقر والبؤس الذي تعيشه معظم الشعوب، بحيث أرجعهما إلى الفارق الموجود بين معدل النمو الديمغرافي والاقتصادي، فالأول يزيد بمتتالية هندسية والثاني يزيد بمتتالية حسابية وهذا الفارق ناتج عن أسباب طبيعية، ويرى مالتوس بعدم تدخل الدولة في الجانب الاجتماعي خصوصا لمساعدة الفقراء ولا يكون تدخلها إلا في حالة الفقر المدقع.

في كتابه الثاني الذي نشره سنة 1820 حول "مبادئ الاقتصاد السياسي" أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي بين مالتوس أن النمو السكاني ورأس المال وخصوبة الأرض والتقدم التقني كل هذه العوامل ليست كافية لتزايد الثروة إلا بالطلب الفردي، ولقد وجدت هذه النظرية صدها في الاقتصاد الجزئي بحيث لا يمكن أن يحدد سعر المنتج إلا بمواجهة الطلب بالعرض وبالتالي فإن النمو الاقتصادي مرتبط بالشرط التقنية للإنتاج (العرض) والظروف الاجتماعية للمستهلكين (الطلب) [47]

## 3. "دافيد ريكاردو 1817"

وافق دافيد ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرورية" آدم سميث في رؤيته للنمو الاقتصادي الذي كان عبارة عن تحديد مصادر النمو الاقتصادي إلا أن ريكاردو فضل دراسة النظام الرأسمالي من جهة أخرى وهي تأثير توزيع الدخل السنوي بين مختلف أقسام المجتمع وكان هدفه توضيح حدود للنمو الاقتصادي على المدى الطول.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى 03 طبقات رئيسية وهي: [14]

- ✓ الرأسماليون: يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة
- ✓ العمال: والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج
- ✓ ملاك الأراضي والعقارات: يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

حيث كل من هذه الأقسام لديها دخل محدد فالعمال لديهم أجور ثابتة تكون محددة من طرف السوق، أما ملاك الأراضي والعقارات لهم ريع، أما الرأسماليين لهم الربح الباقي أي الباقي من الدخل بعد دفع أجور العمال وريع الملاك

بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

بشكل عام يرى مفكري النظرية الكلاسيكية بأن العامل الحاسم في النمو الاقتصادي هو العمل ورأس المال فإن الزيادة في تراكم رأس المال (بافتراض أن نمو القوة العاملة مرتبطة بنمو السكاني) تؤدي إلى الزيادة في معدل الإنتاج ولكن كلما زاد تراكم رأس المال وزاد عدد السكان تناقصت إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح واتجه نصيب الفرد من الدخل المحلي نحو الركود في المدى الطويل

#### 4. "كارل ماركس" 1847

ركز كارل ماركس في كتابه "رأس المال" على نقد النظام الرأسمالي، ويتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة نظره في حركيتها الشديدة وفي تناقض مبادئه بحيث أوضح استحالة استمرارية هذه الحركية وأكد على أن هذه التناقضات ستؤدي بالنظام الرأسمالي إلى أزمات الكساد وبالتالي انهياره وأعد نموذج للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائي القطاعات [4] ولم يصل هذا النموذج إلى مستوى الذي يمكن أن ينشره وشكلت إطارا استخدمه أنجل لنشر كتابه الثاني والثالث سنة 1885 و1895

قسم ماركس المجتمع إلى قسمين، قسم العمال وتمثل قوة العمل وقسم الرأسماليين (البرجوازين) التي تحصل على المكسب حتى وإن لم توفر العمل، ويفترض بأن الاقتصاد ينتج نوعان من السلع: سلع استهلاكية وسلع التجهيز تستخدم نوعين من رأس المال، رأس مال ثابت ورأس مال متغير، كما يفترض في البداية أن كل السلع المنتجة من طرف مخزون رأس المال المتاحة مطلوبة ولكن

مع الزمن فإن استمرارية تراكم رأس المال ستؤدي إلى عدم التوازن في الاقتصاد بسبب خلق فارق بين القدرة الإنتاجية والطلب، وبالتالي القدرة الشرائية للعمال لا تستطيع امتصاص مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، هذه التطورات تؤدي بالاقتصاد الرأسمالي إلى الكساد وانخفاض الأرباح وبالتالي الانهيار.

يرى ماركس أن العلاقة التي تجمع بين العمال (السكان) ورأس المال هي علاقة اجتماعية تبرر التناقضات الداخلية في النظام الرأسمالي، ويرى ماركس أن محرك النشاط الاقتصادي هو بحث الرأسماليين على المكسب الكبير الدائم

## 5. "جوزيف شومبيتر" 1912

قام شومبيتر بنشر كتابه "نظرية تطور الاقتصاد" حيث عالج ظاهرة النمو الاقتصادي بمنظور مغاير عن الكلاسيك والاشتراكيين، حيث أخذ بعين الاعتبار التقدم التقني الذي يأتي من الابتكار التكنولوجي كعنصر مهم في النمو الاقتصادي عكس ما ذهب إليه كل من آدم سميث (رأس المال، العمل) و كارل ماركس (تراكم رأس المال) وريكاردو ومالتوس (ضغط النمو السكاني).

قبل البدء في الأفكار التي أتى بها شومبيتر يجب التفرقة بين الابتكار والاختراع فالأول يتضمن اكتشاف الأفكار الجديدة والثاني هو تحقيق الأفكار في الواقع.

في خطواته لفهم تطور الاقتصاد في النظام الرأسمالي ميز شومبيتر بين حالتين حالة سكون الاقتصاد أين يكون فيه التقدم التكنولوجي ثابت وحالة تطور الاقتصاد أين يتطور فيها التقدم التكنولوجي المدعم بالابتكارات.

في الحالة الأولى حدد حلقة تمثل اقتصاد ساكن لا يتحرك أين كل شيء ثابت (السكان، الأذواق، دالة الإنتاج) وبالتالي أي إنتاج منتج خلال فترة زمنية معينة سوف يستهلك وبالتالي الكميات المستهلكة تكون معروفة في الاقتصاد، ولا يكون هناك ادخار ومعدل الفائدة يكون صفر.

أما الحالة الثانية هي حالة ديناميكية تتميز بتطورات مدعومة بابتكارات مستمرة، هذه الابتكارات تسمح للاقتصاد بالتطور وتغيير تقنيات الإنتاج وبالتالي ظهور مصطلح (تدمير -خلق) أي أن المؤسسات التي لا تمارس إستراتيجية التحسين المستمر سوف تختفي بسبب المنافسة وستترك مكانه للمؤسسات التي لديها ابتكارات جديدة ومستمرة، ولتمويل هذه الابتكارات تلجأ المؤسسات إلى البنك للاقتراض ويعتبر شومبيتر من مؤسسي العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن شومبيتر أدخل الابتكار التكنولوجي كمتغير داخلي لأي نمو اقتصادي.

يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية: [50]



## أ. الابتكارات والتجديدات

تأخذ هذه التجديدات والابتكارات التي يقوم بها المنظم عديدة الأشكال مثل:

- إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
- إدخال طرق وتقنيات إنتاج جديدة.
- البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وبالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج
- إعادة تنظيم وهيكله الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.

## ب. الأرباح

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

## ج. كسر التدفق الدائري

يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمؤسسة، مع مرور الزمن يصبح في حوزة باقي المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المردودية، لهذا تظهر ضرورة تجديد وابتكار منتج آخر لأخذ الأفضلية في وبالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المؤسسات والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج وهكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المد والجزر في الدورة الاقتصادية فكل مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون تدفع بالمؤسسات بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا الدورة الاقتصادية.

## 6. "جون مانيار كينز" 1936

اهتم كينز بشكل أساسي بظاهرة البطالة والتي تكلم عنها في كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" وتقوم نظرية كينز في التشغيل على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعال وبالتالي فإن مشكلة الاقتصاد تكمن في خلق الطلب الفعال الذي يخلق العرض، وفي هذا الإطار أكد كينز على أن الطلب الفعال هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد. إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

يشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر " آلية المضاعف " والذي يفسر انتقال اثر تغيرات الطلب على جانب العرض. ولزيادة الطلب على السلع الرأسمالية فإن كينز ينصح بمايلي:

- عند حدوث بطالة يجب احداث مشروعات استثمارية من طرف الدولة توظف فيها جزء من البطالين.
- أن تخفض الدولة سعر الفائدة حت تشجع المؤسسات على الاقتراض والقيام بالاستثمارات.
- أن تقضي الدولة على الاحتكار حتى لا تبقى أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضعيف مما يقلل الاستثمارات، فعند القضاء على الاحتكارات تنخفض أسعار السلع الاستهلاكية فيزيد ذلك من الطلب عليها مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها ومن تم على زيادة طالبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج.

### V. نماذج النمو الاقتصادي

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلى أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب مايلي: [8]

- الأزمت الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية.
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام:

✓ نماذج النمو الكينزية بحث عرفت الأدبيات الكينزية عدة نماذج نذكر منها نموذجين هما:

- نموذج هارود ودومار (Harrod et Domar)

- نموذج كالدور (Kaldor)

✓ نماذج النمو النيوكلاسيكية وتتكون من عدة نماذج نذكر منها نموذجين هما:

- نموذج سولو (Solow)

✓ نماذج النمو الداخلي وتتكون من عدة نماذج نذكر منها أربعة نماذج هي:

- نموذج (S,Rebelo) (AK)

- نموذج رومر (Romer)

- نموذج لوكس (Lucas)

- نموذج بارو (Baroo)

- نموذج منكوي (Mankiw) رومر (Romer) ويل (Weil)

✓ نماذج النمو الأمثل لكاس (Cass) وكوبمنس (Koopmans) 1965

- نماذج النمو الأمثل بدون تقدم تقني
- نماذج النمو الأمثل بوجود تقدم تقني.

✓ نموذج النمو مع النفقات العمومية

### 1. نموذج هارود ودومار (Harrod et Domar)

ينتمي هذا النموذج إلى كل من الاقتصادي البريطاني (Roy Harrod) والاقتصادي الأمريكي (Evsey Domar)، بحيث عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال النمو الاقتصادي. وبعد الحرب العالمية الثانية قام بنقل نموذج كينز من التحليل القصير الأجل إلى التحليل الطويل الأجل بحيث كان هدفهما تطوير نظرية النمو الاقتصادي من خلال إيجاد نمو اقتصادي متوازن بين التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي، كانت المشكلة الأساسية لهارود البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل المحلي على المدى الطويل حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد [60] وقد انطلق من الفرضيات التالية:

- ✓ الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل المحلي
- ✓ الاستثمار هو التغير في مستوى الدخل وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها يتغير الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية.
- ✓ هناك تطابق بين الاستثمار المحقق والادخار المحقق باعتباره شرطاً للتوازن، وإذا اختلف هذا التطابق يخل التوازن الاقتصادي حيث يحدث تضخم إذا زاد الاستثمار على الادخار وتحدث البطالة والركود إذا زاد الادخار على الاستثمار
- ✓ النمو في الدخل يساوي الادخار مقسوم على المعجل
- ✓ عرض العمل من المفروض أن يزيد بمعدل ثابت ( $n$ ) والذي يسمى بمعدل النمو الطبيعي أو معدل النمو الديمغرافي ولا يوجد تفرقة بين الزيادة العامة للسكان وزيادة اليد العاملة.

حدد كل من هارود ودومار ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

- ✓ النمو الفعلي أو الحقيقي والمحقق في الاقتصاد
- ✓ النمو المرغوب فيه أو معدل النمو التوازني
- ✓ معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل

حيث توصل هارود إلى نموذج انطلاقاً من اقتصاد ينتج ناتج حقيقي ( $Y$ ) باستخدام رأس المال ( $K$ ) والعمل ( $L$ )

$$Y = \min\left(\frac{K_t}{v}; \frac{L_t}{u}\right) \dots \dots \dots (1)$$

بحيث:

$u$  و  $v$ : ثوابت موجبة

من المعادلة الأولى يمكن استخراج معدلة الطلب لعوامل الإنتاج:

$$K_t = vY_t \dots \dots (2)$$

$$L_t = uY_t \dots \dots (3)$$

يمكن اختصار شروط النمو المتوازن كالآتي: [44]

- التغيير في السلع الرأسمالية ما هو إلى استثمار الذي سيتعادل مع الادخار وذلك لتحقيق التوازن في سوق رأس المال

$$\delta K_t = I_t = S_t \dots \dots \dots (4)$$

بما أن الادخار جزء من الدخل المحلي فإن:

$$S_t = sY_t \dots \dots \dots (5)$$

بتعويض المعادلة (4) في (2) ومن ثم في (5) نجد:

$$K_t = vY_t \Rightarrow \delta K_t = v\delta Y_t$$

$$\Rightarrow S_t = v\delta Y_t$$

$$\Rightarrow sY_t = v\delta Y_t$$

بالتالي يمكن كتابة معادلة النمو على الشكل التالي:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{s}{v}$$

بحيث:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} : \text{معدل النمو الاقتصادي (المرغوب فيه)}$$

$s$ : الميل الحدي للادخار

$v$ : متوسط رأس المال إلى الإنتاج (المعجل)

- تساوي عرض العمل اعتماد على ثبات المعامل ( $u = \frac{L_t}{Y_t}$ ) في جميع الفترات وذلك لتحقيق التوازن في سوق العمل

من المعادلة (1) يمكن استخلاص دالة الطلب على العمل.

$$L_t = uY_t \dots \dots (3)$$

بما أن الارتفاع في عرض العمل هو ( $n$ ) والارتفاع في الناتج ( $Y_t$ ) هو ( $g$ ) وفي حالة اقتصاد يتسم بالنمو المستمر فإن التوازن في سوق العمل يكون كالآتي:

$$g = n = \frac{s}{v}$$

أي أن معدل النمو الطبيعي يساوي معدل النمو المرغوب فيه ولا يوجد أي سبب فعلى لتحقيق هذه المساواة إلا إذا كانت هناك مصادفة وعليه فإن الاقتصاد يكون في حالتين:

- الحالة الأولى: عندما يكون ( $g > n$ ) فإن سرعة نمو الناتج ورأس المال تكون أكبر من سرعة عرض العمل وبالتالي فإن الاستثمارات ستقضي على البطالة
- الحالة الثانية: عندما تكون ( $g < n$ ) فإن سرعة نمو عرض العمل تكون أكبر من سرعة نمو الناتج ورأس المال وبالتالي فإن الاستثمارات تكون غير كافية لتجهيز العمال الجدد وعليه تزيد البطالة

يطلق على هذه الحالات بمجموعة الأسلاك المشتركة (fil de rasoir) لأن التغير في قيمة  $g$  أو  $n$  يقودنا إلى إما للبطالة أو التشغيل الكامل

يتحقق الاستقرار عندما تتساوى المعدلات الثلاثة وفي المدى القصير هناك نوعان من عدم التوازن أين يتفاعل تأثير المعجل والمضاعف معاً:

الأول عندما يكوم معدل النمو الحقيقي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه، في هذه الحالة نحن في اقتصاد موسع وهناك تحفيز للاستثمارات (أثر المعجل) وهذا ما يؤدي على إنعاش وزيادة الطلب (تأثير المضاعف).

أما الثاني عندما يكوم معدل النمو الحقيقي أقل من معدل النمو المرغوب فيه، في هذه الحالة يكون الطلب أقل من المتوقع وبالتالي الاستثمارات تقل بسبب كساد العرض وتفاعل المضاعف مع المعجل يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الحقيقي وبالتالي يزيد الفارق بينه وبين النمو المرغوب فيه

وعليه فإنه من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن بالتشغيل الكامل وإذا تحققت لن يكون مستمر.

لقد وجهت لنموذج هارود ودومار عدة انتقادات نذكر منها:

- افتراض ثابت نسبة الادخار من الناتج المحلي غير واقعية وذلك لإمكانية تغييره خاصة في الأجل الطويل مع تغير الفن الانتاجي وطرقه وزيادة أو نقصان دخول الأفراد. [5]
- عدم اهتمام النموذج بتغيير أسعار السلع والفائدة
- فرضية ثابت نسبة استخدام العمل ورأس المال غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل بالإضافة لتأثير التقدم التكنولوجي. [24]

## 2. نموذج كالدور (Kaldor Robinson)

شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه نظرية النمو والتوزيع لما بعد الكينزية (Post-Keynesien) بحيث كانت تتميز نظريته من خلوها من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي، بحيث أعطت نظريته أهمية كبيرة لتراكم رأس المال والميل الحدي وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل لتفسير النمو الاقتصادي، حيث انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول أن معدل النمو يتراكم على معدل التراكم وهذا الأخير يتوقف على الادخار الذي يتحدد بدوره بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار بحيث اعتبر كالدور أن الدخل يمكن أن نقسمه إلى قسمين الأجر (W) والأرباح (P) بحيث:

$$Y = W + P$$

وفرض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور) والرأسماليين (الأرباح) بحيث الميل الحدي لادخار الرأسماليين أكبر من الميل الحدي للعمال:

$$0 < s_W < s_P$$

تكون دوال الادخار على الشكل التالي:

$$S_W = s_W W \quad \text{و} \quad S_P = s_P P$$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي (S) والاستثمار (I)

$$I = S = s_W W + s_P P$$

$$I = s_W (Y - P) + s_P P$$

$$I = P(s_P - s_W) + s_W Y$$

$$\Rightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y} (s_P - s_W) + s_W \dots \dots \dots (1)$$

$$\Rightarrow \frac{P}{Y} = \frac{I}{Y} - s_W \left( \frac{1}{s_P - s_W} \right) \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلة الأخيرة نستنتج أن حصة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، ولقد استعمال كالدور دالة إنتاج هاورد ودومار:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{s}{v} - \theta \dots \dots \dots (3)$$

$\theta$ : تمثل معدل اهتلاك رأس المال

يمكن كتابة نسبة الاستثمار من الإنتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\frac{I}{Y} = gv \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (4) نجد:

$$gv = \frac{P}{Y} (s_P - s_W) + s_W$$

$$g = \frac{1}{v} \left[ \frac{P}{Y} (s_P - s_W) + s_W \right] \dots \dots \dots (5)$$

بتعويض المعادلة (5) في المعادلة (3) نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل الكامل:

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{1}{v} \left[ \frac{P}{Y} (s_P - s_W) + s_W \right] - \theta$$

### 3. نموذج سولو (Solow)

من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هاورد-دومار هو عدم استقرار النمو المتوازن بمعنى أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح وقد أخذ هذه النتيجة كل من روبرت سولو (Robert Solow) وتريفور سوان (Trevor Swan) بعدهما جيمس ميد (James Meade)، حيث افترضوا أن معدل رأس المال-الناتج ليس متغيراً خارجياً وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجاً يعتبر أن معدل رأس المال-الناتج ما هو إلا عن معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي ولقد أصبح هذا النموذج الجديد يعرف بنموذج سولو-سوان

وذلك بعد أبحاثهما التي نشرت في سنة 1956، وكان هدف سولو تقديم حلا للمشكلة التي واجهت هارود - دومار، إذ يقول سولو " في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود ودومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن: معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج × معدل نمو القوى العاملة [9]

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات: [39]

- الاقتصاد مغلق وينتج سلعة واحدة وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار، ولا وجود للتجارة الدولية
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين
- ثبات عوائد الإنتاج
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت
- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث والتطوير

حيث أدخل سولو نمط إنتاجي إضافي وهو متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين بأن تركز رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تركز رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت [30].

قد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين أعوام (1909-1949) وجاءت النتائج كالآتي:

12.5% من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لتغير رأس مال العامل أما التغير الباقي فأرجعه سولو إلى متغير التقدم التقني وبالتالي فإن التغير في النمو الاقتصادي لا يعزى فقط لمتغير رأس المال والعمل فقط وإنما يعزى كذلك للتقدم التكنولوجي [13].

عليه فإن الزيادة في النمو الاقتصادي ترجع إلى ثلاثة عوامل هي:

- الزيادة الكمية والنوعية للعمل
- الزيادة في رأس المال عن طريق تحفيز الاستثمار



• الابتكارات التكنولوجية

من هذه العوامل يمكن كتابة معادلة الإنتاج لنموذج سولو:

$$\frac{\delta Y}{Y} = (1 - \alpha) \frac{\delta L}{L} + \alpha \frac{\delta K}{K} + \frac{\delta A}{A} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$$\frac{\delta Y}{Y}: \text{معدل نمو الناتج المحلي}$$

$$\frac{\delta L}{L}: \text{معدل نمو العمل} \quad (1 - \alpha): \text{ مرونة العمل أو حصة العمل من الناتج المحلي}$$

$$\frac{\delta K}{K}: \text{معدل نمو رأس المال} \quad \alpha: \text{ مرونة رأس المال أو حصة رأس المال من الناتج المحلي}$$

$$\frac{\delta A}{A}: \text{معدل التغيير التكنولوجي أو معدل تغيير الإنتاجية الكلية.}$$

هي تتميز بالخصائص التالية:

➤ تعتبر دالة مستمرة متزايدة بمعدل متناقص أي أن المشتقة الأولى موجبة والمشتقة الثانية سالبة.

$$f'(\cdot) > 0 \text{ و } f'' < 0$$

➤ تتميز بثبات الغلة أي في حالة تغيير عوامل الإنتاج في آن واحد بمقدار فإن الناتج يتغير بنفس المقدار.

$$mY = f(mK, mAL)$$

نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي يمكن الاستدلال بمساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة العمل ورأس المال في نمو الناتج وعليه يمكن ترتيب المعادلة (1) كالآتي:

$$\frac{\delta A}{A} = \frac{\delta Y}{Y} - (1 - \alpha) \frac{\delta L}{L} - \alpha \frac{\delta K}{K} \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلة (2) يتضح أن يمكن الوصول إلى المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في الناتج المحلي من خلال إيجاد باقي طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو المدخلات ولذلك يطلق

عليها أيضا بواقى سولو ويتضح أيضا أن التقدم التكنولوجي هو متغير خارجي يتحدد من خلال عناصر أخرى مثل البحث والتطوير والتعليم، التدريب.....

شرح سولو نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال عدة مراحل نذكرها كالآتي: [15]

### 1.3 نموذج سولو بدون تقدم تكنولوجي:

لقد تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على دالتين، الأولى هي دالة الإنتاج والثانية هي دالة تراكم رأس المال وتأخذ دالة الإنتاج على المستوى الكلي الشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{(1-\alpha)}$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$

قام سولو ببناء نموذج اعتمادا على دالة إنتاج الفرد الواحد أو العامل (فرضية تباث الغلة) وبالتالي تصبح صياغة الدالة السابقة كالآتي:

$$\begin{aligned} \frac{Y}{L} = y &\Rightarrow y = \frac{K^\alpha L^{(1-\alpha)}}{L} \\ &\Rightarrow y = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha \end{aligned}$$

حيث:

$y$ : إنتاج الفرد

$\frac{K}{L}$ : قيمة رأس مال الفرد ويمكن أن نرمز لها بـ  $(k)$  ومنه يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي: [36]

$$y = (k)^\alpha \dots \dots \dots (1)$$

تعتبر المعادلة (1) المعادلة الأولى الأساسية في بناء النموذج حيث توضح أن المحدد الأساسي لإنتاج الفرد هو مخزونه من رأس المال وبالتالي فإن عامل رأس المال مهم يجب أن نهتم بتطوره وتغيره عبر الزمن من خلال الصيغة التالية:

بما أن الاستثمار مطابق للادخار فإن معادلة الادخار تكون على الشكل التالي:

$$I_t = S_t = sY_t \dots \dots \dots (2.1)$$

افترض سولو أن مخزون رأس المال يهتك بمعدل ( $\theta$ ) وأن تغير مخزون رأس المال عبر الزمن هو ( $\dot{K}$ ) فإن معادلة الاستثمار تكون كالتالي:

$$I_t = \dot{K} + \theta K_t \dots \dots \dots (2.2)$$

من المعادلة (2.1) و (2.2) نستنتج معادلة تغير مخزون رأس المال

$$\dot{K} = sY_t - \theta K_t \dots \dots \dots (2)$$

تعتبر المعادلة (2) المعادلة الثانية الأساسية في بناء النموذج حيث أن التغير في مخزون رأس المال هو الاستثمار الصافي منقوص منه قيمة اهتلاك رأس المال الفترة السابقة.

من أجل مواصلة عرض النموذج فرض سولو بأن التشغيل يزيد بمعدل نسبي ( $n$ ) وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow n = \frac{\delta L / \delta t}{L}$$

$$\Rightarrow n \times \delta t = \frac{\delta L}{L}$$

بتطبيق التكامل على المعادلة التالية نحصل على:

$$L = e^{nt+b}$$

حيث (b) عبارة عن حد ثابت

$$L = e^{nt} \times e^b$$

نضع  $e^b = L_0$  نجد

$$L = L_0 e^{nt} \dots \dots \dots (3)$$

تمثل المعادلة رقم (3) هي عرض العمل ومنه الطلب على العمل لأن العرض يساوي الطلب وبتعويض المعادلة (3) في (2) نجد:

$$\dot{K} = sF(K, L) - \theta K_t$$

$$\dot{K} = sF(K_t, L_0 e^{nt}) - \theta K_t \dots \dots \dots (4)$$

لدينا ( $k = \frac{K}{L}$ ) مخزون رأس المال للفرد وبالتالي معدل نموه يكون على الشكل التالي: [47]

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (5)$$

بما أن  $\frac{\dot{L}}{L} = n$  وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (5) نجد:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sF(K_t, L_0 e^{nt}) - \theta K_t}{K} - n$$

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sF(K_t, L_0 e^{nt})}{K} - (n + \theta)$$

$$\frac{\dot{k}}{k} = s \frac{Y}{K} - (n + \theta)$$

أخير نحصل على معادلة تغير مخزون رأس المال

$$\dot{k} = sY - (n + \theta)k \dots \dots \dots (6)$$

بالتالي تغير مخزون رأس مال الفرد تكون معادلتها على الشكل التالي:

$$\dot{k} = sy - (n + \theta)k$$

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \theta)k \dots \dots \dots (7)$$

هذه المعادلة الأساسية لنموذج سولو وهي تبين أن التغير في مخزون رأس المال يتحدد بثلاثة عوامل هي: [15]

$s$ : الميل الحدي للاادخار والذي يؤدي زيادته لارتفاع نسبة رأس مال الفرد.

$n$ : معدل النمو السكاني أو العمالة والذي يؤدي زيادته إلى انخفاض نسبة رأس مال الفرد.

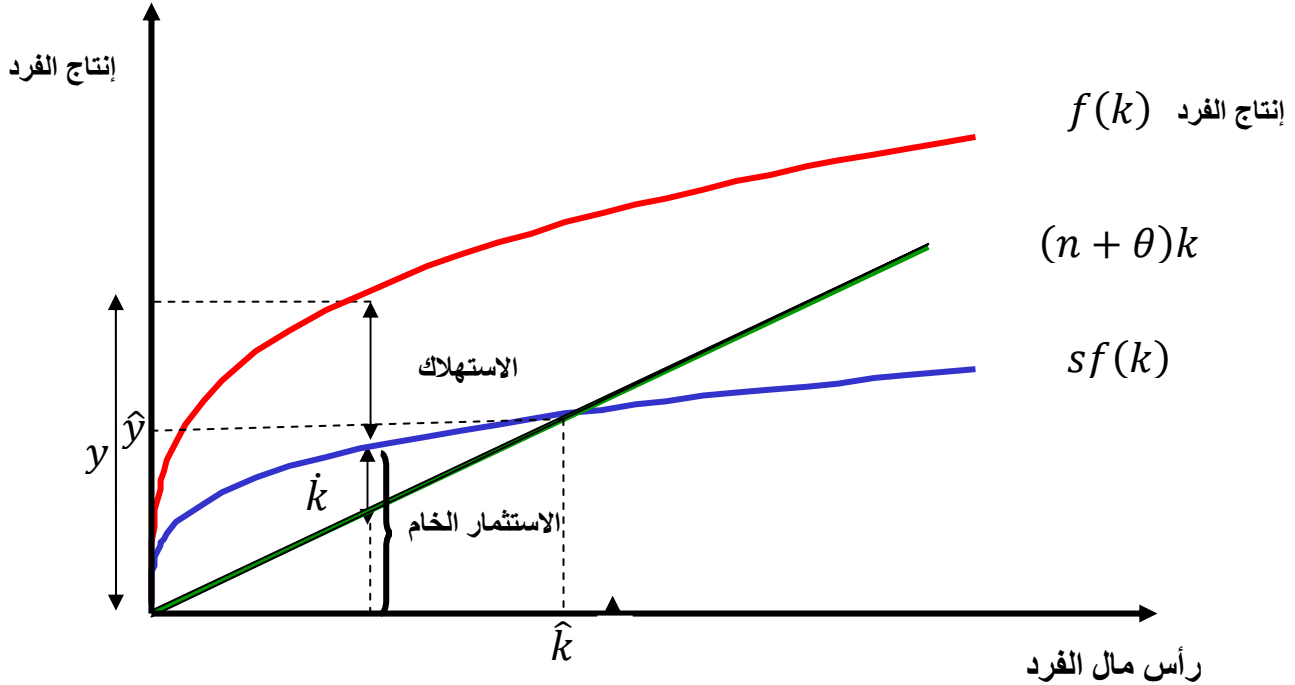
$\theta$ : نسبة اهتلاك رأس المال والذي يؤدي زيادته إلى انخفاض نسبة رأس مال الفرد.

من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد (الاقتصاد المتوازن) عندما يكون تغير مخزون رأس المال يساوي صفر ( $\dot{k} = 0$ ) وهذا ما يعني:

$$sf(k) = (n + \theta)k$$

يعطي التمثيل البياني للمعادلة الأساسية تفصيل حول مراحل النمو في النموذج المقترح من سولو

رسم بياني رقم (10) يبين نموذج سولو بدون تقدم تكنولوجي



Source : Solow, Robert "A Contribution to the Theory of Economic Growth" Quarterly Journal of Economics, 1956, 70, 65-94, [www.unilim.fr/pages\\_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc](http://www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc) consulter le 17/08/2013

من خلال ملاحظة الرسم يمكننا معرفة توازن واستقرار الاقتصاد من خلال نقطة تقاطع المنحنيين  $sf(k)$  و  $(n + \theta)k$  أين يكون فيها التغيير في مخزون رأس المال معدوم والادخار مساوي لتأثير المزدوج لمعدل النمو السكاني ونسبة اهتلاك رأس المال، ومن خلال هذا التوازن تتحدد قيمة رأس مال الفرد  $\hat{k}$  وقيمة إنتاج الفرد  $\hat{y}$  وهي قيم الحالة المستقرة.

من الرسم تظهر لنا حالتين إضافة لحالة التوازن هي كالاتي:

$$sf(k) > (n + \theta)k \Rightarrow \dot{k} > 0 \quad \text{الحالة الأولى:}$$

يكون تغيير مخزون رأس المال موجب هذا ما يسمح بزيادة رأس مال الفرد  $k$  نحو نقطة التوازن (من اليسار إلى اليمين) وبالتالي إنعاش الاقتصاد وإحياء الأمل للطبقة الفقيرة

$$sf(k) < (n + \theta)k \Rightarrow \dot{k} < 0 \quad \text{الحالة الثانية:}$$

يكون تغيير مخزون رأس المال سالب هذا ما يؤدي إلى تراجع رأس مال الفرد  $k$  نحو نقطة التوازن (من اليمين إلى اليسار) وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود.

كما نلاحظ أن تغير مخزون رأس المال يضمحل كلما توجهنا نحو نقطة التوازن وهذا ما يثبت بأن العلاقة بين التغير في مخزون رأس المال ونصيب الفرد من رأس المال علاقة عكسية

بعد بيان حالة والتوازن أراد أن يبين أن استقرار النمو الاقتصادي لا يكون إلا من خلال التقدم التكنولوجي فقط، ولبيان ذلك بدأ بتحليل أثر المتغيرات الأخرى لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

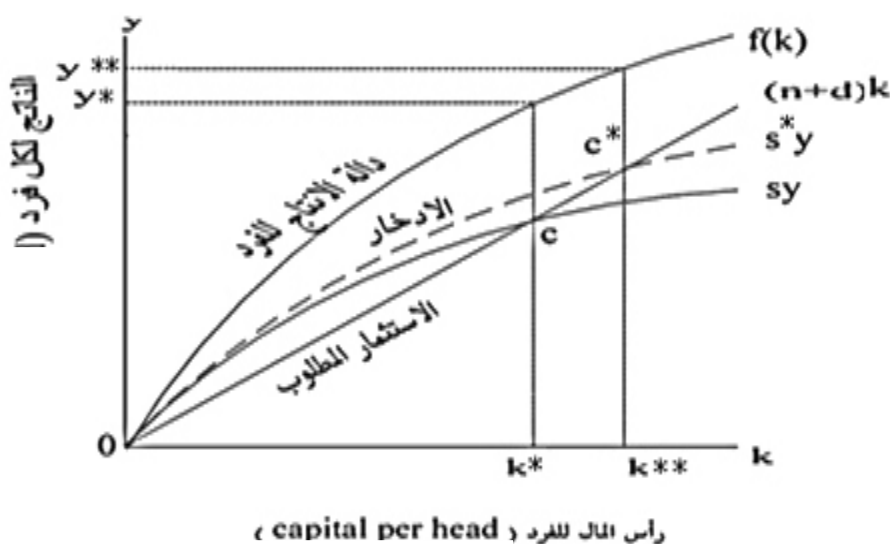
ما هو أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو في المدى الطويل؟

ما هو أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل؟

### 1.1.3 أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو في المدى الطويل

تغير الميل الحدي للادخار يؤدي إلى تغير نقطة التوازن، فزيادة الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى رفع منحى الادخار وبالتالي زيادة رأس مال الفرد وزيادة إنتاج الفرد بنفس النسبة وانتقال نقطة التوازن إلى الأعلى دون التغير في معدل النمو، وطبقاً للنظرية النيوكلاسيكية فإن الادخار لا يؤثر على النمو في المدى الطويل والرسم التالي يوضح ذلك

رسم بياني رقم (11) يبين أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو في المدى الطويل



المصدر: صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص98

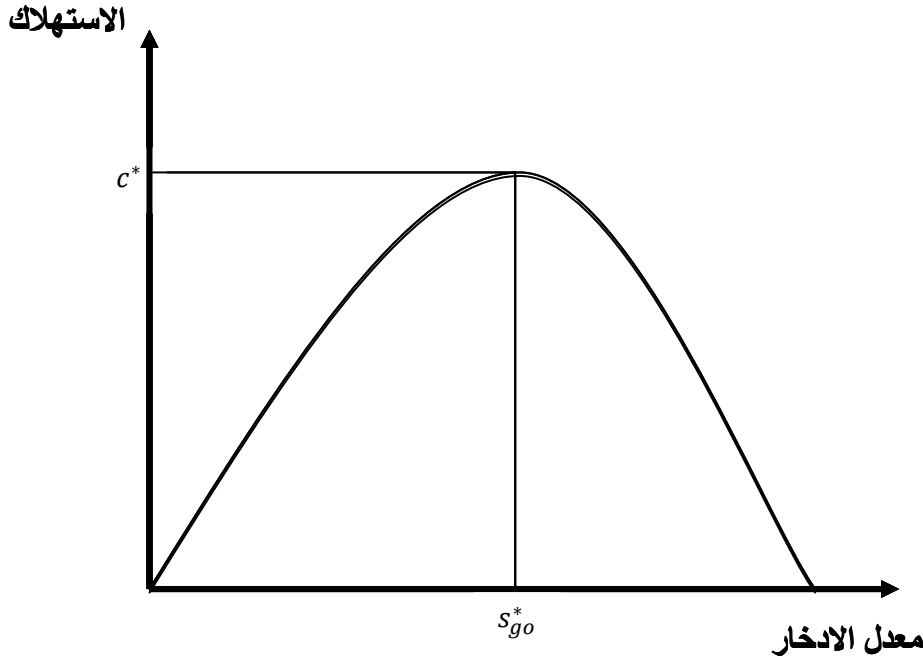
هكذا طبقاً للنموذج النمو النيوكلاسيكي فإن الزيادة في معدل الادخار ستؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من رأس المال من  $k^*$  إلى  $k^{**}$  وزيادة نصيب الفرد من الناتج  $y^*$  إلى  $y^{**}$  وبالتالي ينتقل

الاقتصاد من مستوى الحالة المستقرة الأولي عند  $c$  إلى مستوى أعلى للحالة المستقرة عن النقطة  $c^*$  ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي هو نفسه قبل زيادة الادخار.

إن زيادة الميل الحدي للادخار ستوجه الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى تتميز بمستوى عالي من رأس مال الفرد وكذا إنتاج الفرد وبالتالي سيصبح المجتمع مع مرور الوقت من البلدان الغنية.

إن اختلاف في معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد الحالات المستقرة للاقتصاد لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو أحسن معدل ادخار الذي يحقق أمثلى حالة مستقرة؟ ويعد أحسن معدل ادخار الذي يحقق أقصى استهلاك ممكن إذ يطلق على أقصى رأس مال ممكن الذي يحقق أقصى استهلاك ممكن بالقاعدة الذهبية بحيث يتحدد من خلال معدل الادخار الذهبي وذلك وفق الرسم التالي:

رسم بياني رقم (12) يبين القاعدة الذهبية لمستوى معدل الادخار



Source : Daron Acemoglu ‘‘introduction to modern economic growth’’ department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007 p04

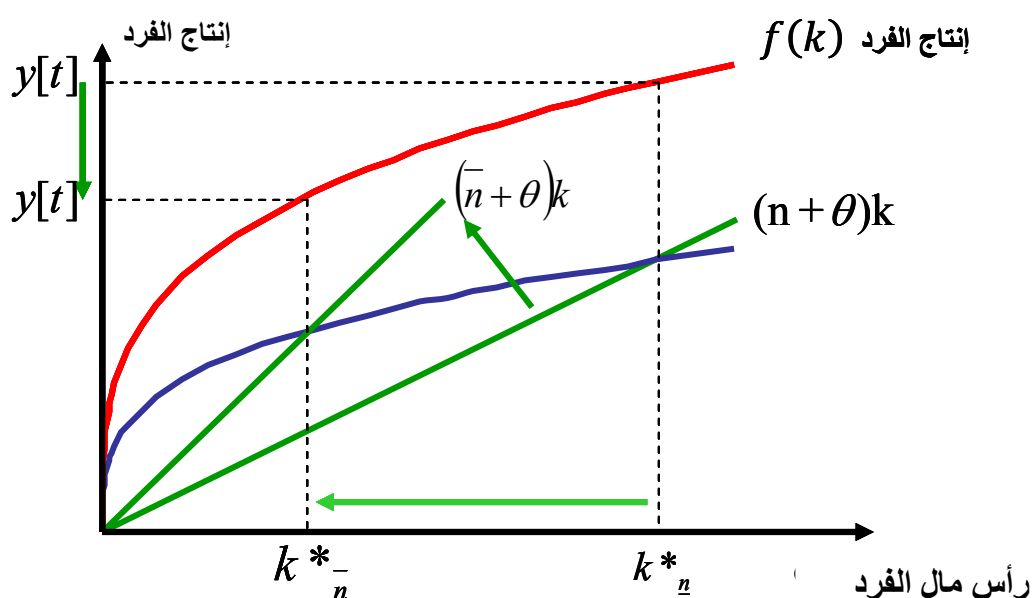
### 2.1.3 أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل

تغير النمو السكاني يؤدي إلى تغير نقطة التوازن، فزيادة معدل النمو السكاني (زيادة قوة العمل مع الحفاظ على نفس مستوى الاستثمار) ستؤدي إلى رفع منحنى  $(n + \theta)k$  وبالتالي ينقص رأس مال الفرد وينقص إنتاج الفرد وحتى ادخار الفرد والرسم التالي يوضح ذلك

من الرسم يتضح أن منحنى  $(n + \theta)k$  انتقل إلى  $(\bar{n} + \theta)k$  وبالتالي هبوط نقطة التوازن وانخفاض تغير مخزون رأس المال من  $k_n^*$  إلى  $k_{\bar{n}}^*$  وكذلك ينقص إنتاج الفرد من .

إن زيادة معدل النمو السكاني ستوجه الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى تتميز بمستوى منخفض من رأس مال الفرد وكذا إنتاج الفرد وبالتالي سيصبح المجتمع مع مرور الوقت من البلدان الفقيرة.

رسم بياني رقم (13) يبين أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل



Source : Solow, Robert "A Contribution to the Theory of Economic Growth" Quarterly Journal of Economics, 1956, 70, 65-94, [www.unilim.fr/pages\\_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc](http://www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc) consulter le 17/08/2013

### 2.3 نموذج سولو بوجود تقدم تكنولوجي

كما يمكن ملاحظته أن النموذج السابق لا يستطيع أن يفسر حقيقة نمو إنتاج الفرد، ففي الأجل الطويل وعندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة، فإن متوسط إنتاج الفرد لا ينمو ويظل ثابتا وبالتالي كيف يفسر الارتفاع الكبير لإنتاج الفرد في الدول المتقدمة، ولإعادة إطلاق عملية النمو ثانياً فقد تم إدخال مفهوم التقدم التكنولوجي A (التقني) ولقد سلمى سولو أنه متغير خارجي واصفا إياه بأنه هبة من السماء مستقل عن الظواهر الاقتصادية، فإذا كانت دالة الإنتاج على الرسم التالي:

$F(K, L)$  يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الناتج من مختلف تأثيرات التقدم العلمي [69]:



- التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية العامل" ويأخذ الرسم التالي:  $F(K, AL)$  حيث  $A$  هي مؤشر التقدم التقني، ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هاورد.
- التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية رأس المال" ويأخذ الرسم التالي:  $F(K, L)$  ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر سولو.
- التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس ويأخذ الرسم التالي:  $AF(K, L)$ .

عادة ما يفترض التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل لدراسة النمو في المدى الطويل الأجل وهو ينمو بمعدل ثابت:

$$\frac{\delta A}{A} = g$$

أما  $AL$  فتمثل الخدمة الفعلية للعمل أو عدد العمال الأكفاء والتي تنمو بمعدل  $(g + n)$  معدل نمو القوى العاملة الفعالة أي معدل العمالة زائد معدل نمو التقدم التقني وبنفس المنطق والخطوات المتبعة في النموذج بدون تقدم تقني نقوم ببناء نموذج سولو بوجود تقدم تقني مع تغير  $L$  بـ  $AL$ .

$$\dot{K} = sY_t - \theta K_t \quad \text{نمو مخزون رأس المال دائما يساوي:}$$

لحساب معدل نمو الدخل الفردي نقوم بقسمة معادلة الإنتاج على القوى العاملة الفعالة للحصول على رأس مال وإنتاج لكل وحدة عمل فعالة وفق الخطوات التالية: [48]

$$\begin{aligned} \frac{Y}{AL} &= \frac{F(K, AL)}{AL} \Rightarrow \frac{Y}{AL} = \frac{K^\alpha AL^{(1-\alpha)}}{AL} \\ &\Rightarrow \tilde{y} = \frac{K^\alpha}{AL^\alpha} \\ &\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^\alpha \end{aligned}$$

بالتالي تصبح المعادلة الأساسية للنموذج التي تعبر على مقدار التغير في مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعالة وهي كالآتي:

$$\frac{\delta \tilde{k}}{\delta t} = s\tilde{k}^\alpha - (n + g + \theta)\tilde{k}$$

بناء على ما سبق يتضح أن انتقال دالة الإنتاج إلى الأعلى يرجع إلى التقدم التقني وهذا ما يوصل الاقتصاد مع مرور الوقت إلى حالة استقرار جيدة وتكون مخرجات الفرد أعلى مما سبق وهذا ما يدل على أن الزيادة في إنتاج ورأس مال الفرد راجع بالدرجة الأولى إلى التقدم التقني الذي يعتبر

القوة الأساسية للحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي، أما تحليل معادلة المعادلة الأساسية وإيجاد حالة التوازن فهو نفس تحليل النموذج السابق .

من النتائج المهمة التي توصل إليها سولو هي فرضية التقارب التي أوضح فيها أن البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلى من البلدان الغنية حيث بنية هذه الفرضية على الاعتباريين التاليين:

الاعتبار الأول: إن التراكم رأس المال في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

الاعتبار الثاني: إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي. وهو لا يكون حكرًا على أحد فأى بلد تستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.

لكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي لبعض الدول مخالفة لفرضية التقارب خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية (كوريا- هونغ كونغ-سنغافورة) معدلات عالية جداً أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية

يؤخذ على النموذج النيوكلاسيكي أنه يتبنى عدة فرضيات غير واقعية ويهمل بعض القضايا الأساسية:

- يفترض النموذج أنه يمكن خلق سوق حرة بالمطلق وهذا افتراض غير واقعي لأن أغلب الأسواق الداخلية أو أسواق التجارة الخارجية هي أسواق منافسة احتكارية في جميع البلدان.
- يفترض النموذج أن التقدم التقني متغير خارجي وثابت وهذا غير صحيح لأن لكي تحقق الدول الفقيرة حالة التوازن يجب عليها الزيادة في البحث والتطوير ولو كان التقدم التقني هبة من السماء لكن سهلا على الدول النامية تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه وتلحق بركب الدول المتقدمة.
- الاستثمار في رأس مال العامل الواحد في الدول النامية أقل منه في الدول المتقدمة وبالتالي فإن الدول النامية تكون استثماراتها كبيرة هذا ما يجلب إليها الاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة وهذا مخالف لفرضية أن الاقتصاد مغلق.
- تم إهمال قضية عدم التوزيع المتساوي للدخل.

هذه الانتقادات دفعت بعض الاقتصاديين للقول بأن التقدم التقني ليس متغير خارجي ولا يسير بنفس وتيرة النمو وشكل اتجاه آخر للنمو الحديث أطلق عليه نماذج النمو الداخلي ومن بين

الاقتصاديين الذين انتقدوا الفكر النيوكلاسيكي، شولترز (Shutlez 1981) بارو (Baroo 1986) لوкас (Lucas 1988).

تري نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، فمن ناحية العمالة ترى النظرية أن زيادة إنتاجية العمال يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة من خلال التعليم والتدريب والتكوين وبالتالي يمكن التغلب على مشكل تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية النيوكلاسيكية من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري والرأس المال المادي بالتوازي [34] ولهذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة وإنما تستخدم لفظ الرأس المال البشري، كما أن المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو البحث على تفسير الاختلافات لمعدلات النمو الاقتصادي بين مختلف الدول، ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:

1- اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.

2- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.

3- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

4- إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

ولقد تم عرض هذه النظرية عبر عدة نماذج هي كالاتي:

#### 4. نموذج ريبيلو (S,Rebelo1991) AK

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي، في بداية تحليله بين ريبيلو كيف أن القضاء على تناقص الغلة من شأنه أن يقودن إلى النمو الداخلي حتى في غياب التقدم التقني، واشتق هذا النموذج من نموذج سولو بدون تقدم تقني مع  $\alpha = 1$  ولهذا افترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها:

- معدل الادخار ثابت وهو متغير خارجي.
- مردود سلمي ثابت.

انطلق من دالة إنتاج ( $Y$ ) خطية لعنصر واحد من عناصر الإنتاج هو رأس المال ( $K$ ):

$$Y = AK$$

بحيث  $A$ : معامل ثابت يمثل مستوى التقدم التكنولوجي.  
إنتاج الفرد يكون مساوي للمعادلة التالية:

$$y = Ak$$

بالتالي فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون تساوي  $A$ ، ويرجع ريبيلو اختياره لهذه المعادلة (عامل واحد فقط هو رأس المال) لأن يعتبر أن استثمار رأس المال يكون في جانب المادي والبشري، في نموذج سولو بدون تقدم تقني تكون معادلة تغيير مخزون رأس المال كالاتي:

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \theta)k$$

نعوض  $f(k)$  بـ  $Ak$  فنجد المعادلة التالية:

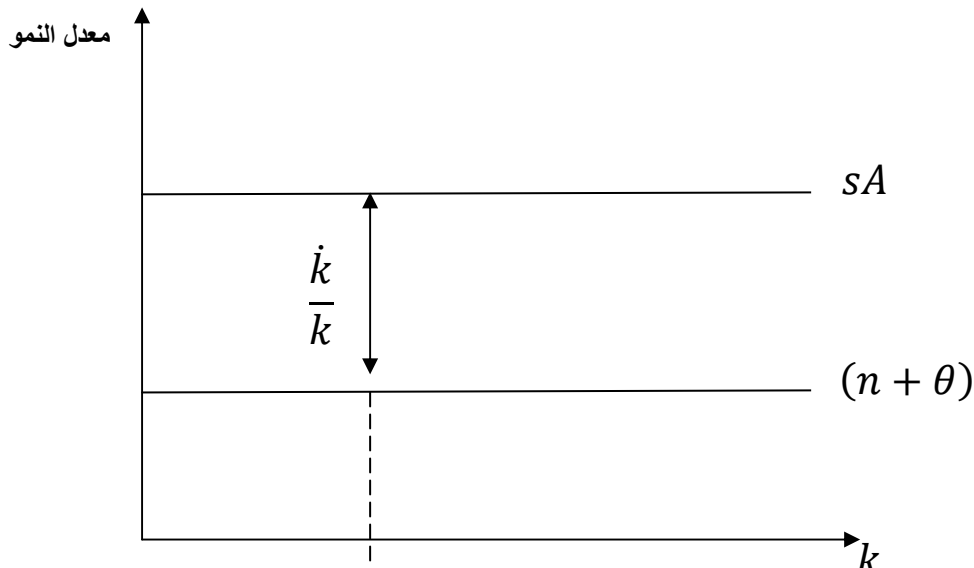
$$\dot{k} = sAk - (n + \theta)k$$

عليه تكون معادلة نمو تغيير مخزون رأس مال الفرد كالاتي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sA - (n + \theta)$$

الرسم التالي يبين الحالات التي يكون فيها الاقتصاد وفق نموذج  $AK$ :

رسم بياني رقم (14) يبين نموذج  $AK$



Source :Mohamed Tlili Hamdi, autre « Elément de croissance économique » centre de publication universitaire  
،tunis،2009، P154

من الرسم نستنتج أنه كلما كان  $(sA > (n + \theta))$  فإن الاقتصاد يحقق نمو مرتفع بعبارة أخرى أنه كلما كانت الميل الحدي كبير كلما كان رأس مال الفرد أكبر وبالتالي يرتفع إنتاج الفرد وذلك

بغض النظر ما إذا كان العامل التقني خارجي أو داخلي، وعليه فإن نمو رأس مال الفرد يعتمد على معدل الادخار بالإيجاب وعلى معدل النمو السكاني بالسلب إضافة إلى ذلك يجب تبني سياسة اقتصادية تسمح برفع معدل الادخار وذلك لاستمرار النمو في التحسن.

يمكن القول أن هذا النموذج قد حقق أهمية في نقطة لم يحققها نموذج سولو وهي يمكن لهذا النموذج تحقيق رأس مال للفرد موجب على المدى الطويل مستقل عن التقدم التقني يعتمد على معدل الادخار.

لقد وجهت لهذا النموذج عدة انتقادات أهمها أن النموذج ليس قوي بما فيه الكفاية وأنه اعتمد على عامل واحد وهو رأس المال إلا أنه هناك عوامل أخرى لا تدخل في استثمار رأس المال.

### 5. نموذج رومر (Paul Romer 1986)

بالنسبة لرومر الاستثمار في الرأس المال المادي هو أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يمارس تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التكنولوجي، ويعتبر هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، وتحديد من هذا المفهوم تميز نموذج رومر بالتأثيرات الخارجية للتكنولوجيا (المعرفة) الناجمة عن تراكم رأس المال بمفهومه الواسع.

كان هدف رومر هو عملية تراكم المعرفة إلا أنه أدرك أنه سيكون من الصعب تحقيقه في سياق اقتصاد تنافسي، ولقد قام بتحديث عمله سنة 1990 ليهتم بالاستثمار التكنولوجي وجعل تراكم المعرفي منتجا ثانويا لتراكم رأس المال. [39]

لقد اعتمد رومر في عمله على العمل الذي قام به كل من كينت وأرو (Arrow 1962، Kenneth) حول التدريب عن طريق التمرن، بحيث فرض رومر مايلي: [33]

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، هذا التأثير الموجب للخبرة اكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار.
- أن أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة، بمعنى أن أي ابتكار يجب أن ينتشر ويوزع في السوق.
- وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات  $n$  التي تنتج سلع متجانسة وكانت دالة الإنتاج كالاتي:

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)} (A_t l_{it})^\alpha \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$y_{it}$ : تمثل إنتاج المؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ .

$k_{it}$ : تمثل رأس مال المؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ .

$l_{it}$ : تمثل العمل المؤسسة  $i$  في الزمن  $t$ .

$A_t$ : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات، بحيث فرض رومر أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال أي أن متغير المعرفة تابع لمتغير رأس المال:

$$A_t = f(k_t)$$

قد فرض رومر بأن دالة المعرفة تأخذ الصيغة التالية: [40]

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}} \left( \sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

$A$ : يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع رأس مال الاقتصاد ككل بقيمة  $\beta$  كما يمكن أن يعبر عنه بقدرة المؤسسة بجلب المعارف الجديدة.

بتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد:

$$y_{it} = k_{it}^{(1-\alpha)} \left( A^{\frac{1}{\alpha}} \left( \sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha}$$

على مستوى الاقتصاد الكلي نعلم أن:

$$K_t = nk_{it} \quad \text{و} \quad L_t = nl_{it}$$

دالة الإنتاج الكلية تساوي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^n y_{it} \Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^n \left[ k_{it}^{(1-\alpha)} \left( A^{\frac{1}{\alpha}} \left( \sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} l_{it} \right)^{\alpha} \right]$$

$$\Rightarrow Y_t = \sum_{i=1}^n k_{it}^{(1-\alpha)} + A \left[ \left( \sum_{i=1}^n k_{it} \right)^{\beta} \times \sum_{i=1}^n l_{it} \right]^{\alpha}$$

$$\Rightarrow Y_t = Ank_{it}^{(1-\alpha+\alpha\beta)} n_{it}^\alpha$$

$$\Rightarrow Y_t = AK_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} L_t^\alpha \dots \dots \dots (3)$$

من اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الحدي الخاص لرأس المال:

$$r_{it} = \frac{\delta y_{it}}{\delta k_{it}} \Rightarrow (1 - \alpha)(k_{it})^{-\alpha} (A_t l_{it})^\alpha$$

بتعويض  $A_t$  بقيمتها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة:

$$r_{it} = (1 - \alpha)(k_{it})^{-\alpha} \left( A_t^\alpha \left( \sum_{i=1}^n k_{it} \right)^\beta l_{it} \right)^\alpha$$

$$r_t = \sum_{i=1}^n r_{it} = AL_t^\alpha (1 - \alpha)(K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (4)$$

من اشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال:

$$rs_t = \frac{\delta Y_t}{\delta K_t} \Rightarrow AL_t^\alpha (1 - \alpha + \alpha\beta) K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (5)$$

بمقارنة المعادلة (5) و(4) نستنتج أن العائد الاجتماعي لرأس المال أكبر من العوائد الحدية الخاصة وهذا ما يبين وجود تأثيرات خارجية موجبة أخرى، وتكمن حدود هذا النموذج في ما يعرف بمشكلة الشروط المعيارية، بحيث يكون النمو موجب وبمعدل ثابت عندما تكون قيمة  $\beta = 1$  ويكون النمو غائب (لا يوجد نمو أو نمو ضعيف جدا) عندما تكون قيمة  $\beta < 1$ ، أما عندما تكون قيمة  $\beta > 1$  في هذه الحالة يحدث تفجر في معدلات النمو، وهذا ما يعرف بمشكلة الأسلاك الشائكة لهاورد بحيث أي تغير لقيمة  $\beta$  تقودنا إما للسكون أو الانفجار.

بافتراض أن  $\beta = 1$  وأن المستهلك عقلاني فإننا نحصل على معدل النمو الاقتصادي التوازني في اقتصاد لامركزي: [47]

$$g = (1 - \alpha)AL^\alpha - \rho$$

بحيث  $\rho$ : تمثل معدل التفضيل أو المنفعة الحالية ويكون ثابت وموجب.

في الأخير يمكن القول أن نموذج رومر الأول بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي)، بحيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي

المؤسسات، وهذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل كما بين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي نجحت في اكتسبت معرفة واستفادة منها.

## 6. نموذج لوكس (R. Lucas 1988)

المصدر الثاني لنظرية النمو الداخلي قدمت من طرف لوكس في نموذجه الذي عالج الاستثمار في الرأس المال البشري، حيث اعتمد في دراسته على أعمال لاقتصاديين سبقوه<sup>1</sup>، وما يميز نموذج لوكس عنهم هو أنه جعل متغير رأس المال البشري متغير داخلي يأتي من التراكم، كما رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم الرأس المال البشري واعتبره على الأقل ثابت مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي [48]، وبين أنه يمكن لإنتاجية الأفراد أن تزيد إذا زاد عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد وبالتالي فإن أي فرد مهما كان رأس ماله الخاص ستزيد فعاليته إذا أحيط بأفراد فعالين يتميزون بالكفاءة

عرف لوكس الاستثمار في الرأس المال البشري بمجموعة القدرات والمهارات التي لها تأثير ذو كفاءة إنتاجية على الأفراد، ويمكن التعبير على هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي يمكن القول أن هذا المتغير ينتج من تلقاء نفسه.

يعتمد هذا النموذج على فرضيتين هما:

- يتركب الاقتصاد من قطاعين، الأول هو قطاع إنتاج السلع والخدمات وتكون دالته ممثل في دالة كوب دوغلاس بالصيغة التالية:

$$y_i = Ak_i^\beta (uh)^{1-\beta} h_a^\gamma$$

بحيث:

$y_i$ : إنتاج الفرد (المؤسسة)  $i$

$k_i$ : رأس مال الفرد (المؤسسة)  $i$

$u$ : الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج السلعة

$h$ : مخزون رأس مال البشري للفرد

$h_a$ : متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الاقتصاد.

$\beta$ : نسبة مساهمة رأس المال في الناتج

(Becker1964)

(Maddison 1987)

<sup>1</sup>:

(Uzawa 1965)



$\gamma$ : مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج الناتج عن تأثير مستوى الرأس المال البشري على النشاط الإنتاجي.

أما القطاع الثاني فهو قطاع يهتم بتكون رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويكون بالصيغة التالي:

$$\dot{h}_i = \varphi(1 - u)h$$

حيث:

$\dot{h}_i$ : مقدار التغير في رأس المال البشري.

$\varphi$ : معلمة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري

$(1 - u)$ : تمثل الوقت المخصصة للتكوين والتدريب المتعلق بتراكم الرأس المال البشري

تتميز هذه الدالة بثبات غلة الحجم بالنسبة لمقدار تغير رأس المال البشري وهي خاصية مميزة لضمان تحقيق النمو الداخلي، وأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت

- وجود تأثيرين خارجيين موجبين مرتبطين بالرأس المال البشري، الأول خاص بقطاع تراكم رأس المال البشري وهو ضروري للنمو الاقتصادي أما الثاني خاص بقطاع إنتاج السلع والخدمات وهو ليس ضروري بدرجة التأثير الأول لكنه مهم.

## 7. نموذج رومر (Paul Romer 1990)

بعد أن قدم رومر نموذجه الأول للنمو الداخلي الذي كان يتحدد بالتراكم المعرفي عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي، طور رومر نموذجه للنمو الداخلي وهذه المرة كان مصدر النمو هو رأس المال التكنولوجي الذي يعرف بخاصية عدم التنافس (non rival)<sup>1</sup> والذي يكون منتج من طرف قطاع محدد، ويعتبر هذا النموذج من الجيل الثاني الذي أسس لنظرية النمو الداخلي.

هذا النموذج تم تقديمه من قبل رومر بفرضية أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات منتجة:

### • القطاع الأول: قطاع البحث

<sup>1</sup>: خاصية عدم التنافس تعني المعرفة ملكية خاصة لكن استخدامها من قبل شخص لا تمنع استخدامها من قبل الأشخاص الآخرين

مجال البحث يجمع بين جزء من رأس مال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة والمقاسة عن طريق عدد الوحدات من رأس المال المادي التي تم تحويلها لاكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة إن التطور التكنولوجي يعتمد على الاكتشافات العلمية، وتعد المعرفة أساس هذه الاكتشافات بحيث تتميز هذه المعرفة بخاصية عدم التنافس، وتعطى دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية:

$$\dot{A} = \beta H_A A$$

بحيث:

$\dot{A}$ : التغير في كمية مخزون المعارف

$\beta$ : معامل ثابت يمثل إنتاجية قطاع البحث

$H_A$ : جزء من رأس المال البشري المستعمل في قطاع البحث

$A$ : مخزون المعرفة المتاحة في قطاع البحث

في هذا النموذج مصدر النمو يكمن في التقدم التكنولوجي المنتج في قطاع البحث الذي ينمو بدون توقف بحيث يمكن التعبير عنه بواسطة معدل نمو مخزون المعرفة والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \beta H_A \dots \dots \dots (1)$$

### ● القطاع الثاني: قطاع السلع الرأسمالية (الوسيطية)

يشترى هذا القطاع (مجموعة من المؤسسات) التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة للتصنيع وذلك لإنتاج سلع رأسمالية جديدة والتي بدورها تستعمل لإنتاج سلع نهائية، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية لأن جزء من الأرباح تعود للباحثين وهو ما يسمى بملكية براءة الاختراع وهذا ما يحفز التطوير والبحث العلمي.

بفرض أن المنتجين في هذا القطاع يستخدمون نفس الكميات من المدخلات لإنتاج سلع نهائية، وهذا ما يجعل أسعارها متساوية وبما أن يجب توفير  $\tau$  وحدة من السلع النهائية لإنتاج وحدة من السلع الرأسمالية فإن مخزون رأس المال يمكن كتابته بالصيغة التالية: [47]

$$K = \tau \sum_{i=1}^A x_i \dots \dots \dots (2)$$

$x_i$ : كمية المدخلات  $i$

$A$ : عدد السلع الرأسمالية المستعملة في الاقتصاد.

ويمكن كتابة المعادلة (2) كالآتي:  $K = \tau \bar{x}$

### • القطاع الثالث: قطاع السلع النهائية

أما هذا القطاع فينتج السلع النهائية عن طريق ثلاثة عوامل إنتاج: رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، العمل، رأس المال البشري<sup>1</sup> حيث يتكوم من مجموعة من المؤسسات، ويمكن صياغة دالة إنتاجه كمايلي:

$$Y = H_Y^\alpha L^\gamma \int_0^A x_i^{1-\alpha-\gamma} \Rightarrow Y = AH_Y^\alpha L^\gamma \bar{x}^{1-\alpha-\gamma}$$

هنا تجدر الإشارة أن  $\bar{x}$  ليس متغير بل هو مجرد معامل ثابت، أما  $A$  ليس ثابت وإنما يمثل التقدم التقني الذي يدخل في الرأس المال المادي وهو محرك النمو في هذا النموذج.

لإيجاد معدل النمو التوازني اللامركزي أين يزيد الرأس المال المادي والتقدم التقني والإنتاج بنفس المعدل ويفترض رومر عدة افتراضات هي:

- ✓ المستهلك يوزع دخله على الادخار والاستهلاك عن طريق معدل فائدة محدد.
- ✓ مخزون رأس المال البشري موزع بين قطاع السلع النهائية وقطاع البحث المتمثل في مخزون المعرفة المتاح، ومكافآت الابتكار.
- ✓ أي مؤسسة تشتري مخطط لتصنيع أو براءة اختراع لمنتج رأسمالي يجب أن تعظم أرباحها عن طريق تحديد سعر منتجها، وهذا بأخذ بعين الاعتبار كمية الطلب على المنتج.
- ✓ جميع الأسواق في حالة توازن.

يكتب هذا المعدل بالصيغة التالية:

$$g = \frac{(\beta H - \vartheta A)}{\beta A - 1}$$

$$A = \frac{\alpha}{((1-\alpha-\rho)(\alpha+\rho))}$$

مع العلم أن:

<sup>1</sup>: مجموع رأس المال البشري الموزع على قطاع إنتاج السلعة النهائية وقطاع البحث ( $H = H_Y + H_A$ )

معدل النمو الاقتصادي هو دالة متزايدة لرأس المال البشري المتاح في الاقتصاد وبما أن الرأس المال البشري المخصص لإنتاج الابتكارات (قطاع البحث) يرتفع بارتفاع إجمالي رأس المال البشري فإن معدل النمو الاقتصادي يصبح دالة متزايدة لرأس المال البشري الخاص بالبحث، وعلى هذا الأساس انتقد هذا النموذج لأن يصف فقط الدول المتقدمة التي تمتلك كما هائل من المعرفة وبالتالي مخزون كبير من الابتكارات التي تساعد على النمو، أما الدولة التي تحتوي على مستوى ضعيف من رأس المال البشري وضعف في تحقيق الابتكارات، يجعلها أما حلين إما عملية نقل التكنولوجيا التي تتميز بارتفاع تكاليفها وإما بالتكيف مع الوضع والذي يجعلها لا تحقق معدلات نمو جيدة

### 8. نموذج بارو (Barro 1990)

في هذا النموذج اهتم بارو بدور النفقات العمومية (نشاط الدولة) كعامل للنمو الاقتصادي الداخلي من خلال الاستثمار في رأس المال العام في البنية التحتية، واعتمد بارو في دراسته على دراسة كل من أشوي (Aschauer) في أواخر الثمانينات وكذا مينل (Munnell) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر بارو من الأوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية، وانطلق بارو من فكرة بسيطة مفاده أن النفقات الموجهة للبنية التحتية مثل بناء طريق سريع أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فاعلية.

في نموذجها، يعتقد بارو أن السلع العامة تتميز بخاصية عدم التنافس وأنها قابلة للاستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع، وهذا يثير مشكلة التمويل من قبل القطاع الخاص. فالنشاط الخاص ليست بديلاً لتمويل الدولة، لهذا تفرض الدولة ضريبة من أجل إنتاج هذا النوع من السلع. المؤسسات الخاصة تستعمل نوعان من عوامل الإنتاج: رأس المال الخاص و رأس المال العام. رأس المال الخاص لديه خصائصه المعتاد: أنه يعاني من تناقص الغلة، مع وجود إنفاق عام ثابت وإنتاجية حدية متناقصة. أما رأس المال العام هو في ممول من طرف الدولة، والنفقات تمول بالكامل من الضرائب.

بالنسبة لبارو فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال العام يجعل الرأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجياً عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءاً من دخلها. [81]

في هذا النموذج دالة الإنتاج التقليدية توسعت بإدخال متغير ثالث هو النفقات العمومية (G) المقدمة من طرف الدولة إضافة إلى متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وتكون بالصيغة التالية:

$$Y = AK^\alpha L^{(1-\alpha)} G^{(1-\alpha)} \dots \dots \dots (1)$$

يكون تدخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية والاقتطاعات الجبائية والتوازن في سوق السلع والخدمات يكون كالآتي: [47]

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

بما أن الضرائب (T) تفتطع من الدخل فإن:  $T = \tau Y$

بما أن النفقات ممول من الضرائب فإن:  $T = G = \tau Y \dots \dots (1.1)$

عليه فإن الدخل المتاح يساوي:  $Y_d = (1 - \tau)Y$

لدينا كذلك الاستهلاك يساوي:  $C = (1 - s)Y_d$

بالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$Y = (1 - s)(1 - \tau)Y + \dot{K} + \delta K + \tau Y$$

$$Y = (1 - s + s\tau)Y + \dot{K} + \delta K$$

$$s(1 - \tau)Y = \dot{K} + \delta K \dots \dots \dots (2)$$

بتعويض المعادلة (1.1) في (1) نجد:

$$Y = AK^\alpha L^{(1-\alpha)} \tau Y^{(1-\alpha)}$$

يمكن كتابتها على الشكل التالي: [47]

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (3)$$

من معادلة التوازن المطور هذه وتعويضها في المعادلة (2) يمكن استخراج معادلة تطور مخزون رأس المال بالطريقة التالية:

$$s(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = \dot{K} + \delta K$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1 - \tau) \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta K$$

عليه فإن معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\delta \left( \frac{\dot{K}}{K} \right)}{\delta \tau} = 0 \Leftrightarrow \left[ -\tau^{\frac{(1-\alpha)}{\alpha}} + \frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-\tau)} \tau^{\left( \frac{(1-\alpha)}{\alpha-1} \right)} \right] sA\alpha L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\tau = \left[ \frac{(1-\alpha)}{\alpha} \right] (1-\tau)$$

$$\tau\alpha = (1-\alpha)(1-\tau)$$

$$\tau^* = (1-\alpha)$$

منه يجب على الدولة لتعظيم نموه الاقتصادي أن تنفق جزءاً من دخلها على البنية التحتية وذلك بالصيغة التالية:

$$\left( \frac{G}{Y} \right)^* = \tau^* = (1-\alpha)$$

كان هدف هذا النموذج نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل بحيث تضمن درو الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية لتحقيق النمو الأمثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص.

### 9. نموذج سولو مع الرأس المال البشري (MRW, 1992)

طرح كل من منكويو (Mankiw) ورومر (Romer) وويل (Weil) إضافة تطور جودة اليد العاملة إلى نموذج سولو، وذلك لمعرفة تطور النمو الاقتصادي بشكل أفضل. وتعتبر الزيادة في الرأس المال البشري نتيجة الاستثمار في التعليم والصحة... وينطلق تحليل هؤلاء الاقتصاديين من أن تراكم رأس المال المادي ليس كافي وحده لشرح النمو الاقتصادي.

وتكتب دالة الإنتاج الاقتصاد على الشكل التالي: [47]

$$Y = K^a H^b (AL)^{(1-a-b)}$$

بحيث:

$K$ : مخزون رأس المال.

$H$ : مخزون رأس المال البشري.

$A$ : التقدم التقني.

$L$ : عدد العمال.

نفترض أن الأفراد يدخرون جزء من دخلهم لاقتناء سلع رأسمالية ( $s_K$ ) وجزء لتراكم الرأس المال البشري ( $s_H$ ) وبالتالي نجد:

$$\Delta K = s_K Y - \delta K$$

$$\Delta H = s_H Y - \delta H$$

لا يعتبر هدف هذا النموذج شرح النمو الاقتصادي فقط وإنما شرح التباين الدولي لمستوى المعيشة، وبالتالي نفرض أن التقدم التقني يتزايد بمعدل خارجي ثابت هو ( $g$ ).

$$\Delta A = gA$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج المتجانسة من الدرجة 1 على الشكل التالي:

$$y = k^a h^b$$

بحيث:

$$y = Y/AL \quad k = K/AL \quad h = H/AL$$

بالرجوع إلى نموذج سولو بوجود التقدم التقني نجد أن تطور رأس المال المادي والبشري للفرد الكفاء خلال مدة زمنية هو:

$$\Delta k = s_K y - (n - g - \delta)k$$

$$\Delta h = s_H y - (n - g - \delta)h$$

عندما يكون الاقتصاد في حالة مستقرة أو حالة ابتدائية فإن كل من رأس المال البشري الفردي و مخزون رأس المال يكون معدومين، وفي هذه الوضعية نجد:

$$s_K y = (n - g - \delta)k$$

$$s_H y = (n - g - \delta)h$$

بقسمة المعادلتين على بعضهما نجد:

$$\frac{s_K}{s_H} = \frac{k}{h}$$

باستخدام هذه النتيجة و دالة الإنتاج الاقتصادي نصل إلى:

$$k^* = \left[ \frac{s_K^{1-b} s_H^b}{n + g + \delta} \right]^{\frac{1}{1-a-b}}$$

$$h^* = \left[ \frac{s_K^a s_H^{1-a}}{n + g + \delta} \right]^{\frac{1}{1-a-b}}$$

كنتيجة لذلك تصبح دالة إنتاج العامل الكفاء كالآتي:

$$y^* = \left[ \frac{1}{n + g + \delta} \right]^{\frac{a+b}{1-a-b}} s_K^{\frac{a}{1-a-b}} s_H^{\frac{b}{1-a-b}}$$

هذه النتيجة هي مغايرة لما وصل له سولو بحيث انطلق سولو من دالة الإنتاج التالية:

$$Y = F(K, AL) = K^\alpha AL^{(1-\alpha)}$$

ليصل إلى دالة إنتاج للعامل الكفاء التالية:

$$y^* = \left[ \frac{1}{n + g + \delta} \right]^{\frac{a}{1-a}} s^{\frac{a}{1-a}}$$

### تحليل أعمال سولو وأعمال (MRW)

بمقارنة نموذج سولو و نموذج (MRW) نجد عدة اختلافات نذكر منها:

- اختلاف في دالة الإنتاج
- نموذج (MRW) أدخل عامل الرأس المال البشري، وبالتالي يستطيع النموذج قياس توزيع مستوى المعيشة على المستوى الدولي.

بالاعتماد على تحليل سولو، الكثير من الأعمال التجريبية حاولت تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي وذلك من خلال محاسبة النمو<sup>1</sup> حيث توصلت إلى أنه يوجد تأثير معتبر على النمو الاقتصادي في

<sup>1</sup>: الكثير من الأعمال اعتمدت على تحليل سولو ( $g_y = a_0 + a_1 g_K + a_2 n_1 + \epsilon$ ) بحيث ( $g_y$ ) النمو الاقتصادي و ( $g_K$ ) نمو مخزون رأس المال و ( $n_1$ ) النمو الديمغرافي و ( $\epsilon$ ) خطأ النموذج أو بواقي سولو التي تقيس اسهامات التقدم التقني في النمو الاقتصادي



البلدان المتقدمة لا يرجع إلى عوامل الإنتاج ( رأس المال ، العمل). وهذا ما يؤكد نتيجة سولو التي بينت أن التقدم التقني له أثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (04) بين إسهامات عوامل الإنتاج ( 1913-1987)

الولايات المتحدة الأمريكية	انجلترا	هولندا	اليابان	ألمانيا	فرنسا	
3.0	2.0	3.0	5.1	3.0	2.8	معدل النمو الاقتصادي
2.2	1.2	1.9	3.3	1.4	1.2	إسهامات عوامل الإنتاج
0.8	0.8	1.1	1.8	1.6	1.6	بواقى سولو

Source : Alexandre Nshue M.Mokime « modèles de croissance économique » version préliminaire Kinshasa, Juillet 2012 p17 [www.gfol1.lareq.com/.../Modeles\\_de\\_croissance\\_ws1004549...](http://www.gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549...) la date de consultation 08/01/2014

تنطلق محاسبة النمو من فرضية أن الأجور تعكس الإنتاجية، إلا أن هذه الفرضية تبقى مقيدة لأنه تبقى حصة كبيرة من النمو الاقتصادي غير معبر عنها، بعض الأعمال اقتراحات عوامل آخر تآثر في إنتاجية الاقتصاد والعمال وذلك من أجل إثراء تحليل سولو مثل مستوى التمدرس ونوعية اليد العاملة وصحة العمال.... الخ.

بين دنيسون ( Denison, 1985 ) أن في الولايات المتحدة الأمريكية، يلعب الرأس المال البشري (التربية، الصحة) دور كبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بحيث حققت الولايات متوسط نمو اقتصادي قدره 3.1% خلال الفترة ما بين 1929 و 1982 وهذا النمو راجع إلى:

- 25% نظرا لزيادة ساعات العمل.
- 12% زيادة مخزون رأس المال.
- 37% لمتغيرات كمية أخرى.

بين أيضا أن:

- 16% لزيادة مستوى التعليم.
- 11% تحسين التأمين الصحي للعمال.
- 11% الاقتصاد السلمي.
- 34% تراكم المعرفة أو التقدم التقني

بمقارنة الدول مع بعضه البعض نستطيع الوصول بسهولة إلى أن المؤشرات التعليمية والمؤشرات الاقتصادية تتطور معا سواء بالسلب أو الإيجاب، ففي دراسة في سنة 2002 للبنك العالمي بينت أن في الدول المتقدمة بلغ متوسط الناتج الداخلي الخام للفرد 29000 دولار ومعدل التمدرس بلغ

93% في كل المستويات، إما في الدول السائر في طريق النمو بلغ متوسط الناتج الداخلي الخام للفرد 4054 دولار ومعدل التمدرس بلغ 60% في كل المستويات

### 10. نماذج النمو الأمثل بوجود تقدم تقني [48]

كاس (Cass) وكوبمنس (Koopmans) 1965 حاولو أن يعرفوا الطرق التي تساعد المستهلك أو الفرد على تحسين مستوى معيشته وذلك من خلال طرح نماذج تسمح بأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات الجبائية أو النفقات العمومية على معدل الادخار وعلى النمو الاقتصادي ويختلف هذا النموذج على نموذج سولو بأنه يدرس الاستهلاك الأمثل.

ينطلق هذا النموذج من المنفعة التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية غير محددة.

$$U(c(t))$$

$$\text{مع: } U'(c) > 0, U''(c) < 0, \lim_{c \rightarrow \infty} U(c) = 0, \lim_{n \rightarrow \infty} U(c) = \infty$$

كل عائلة يتزايد حجمها عبر مرور الزمن بمعدل ثابت  $n$  مع  $L(0) = 1$  ، وفي الوقت  $t$  نحصل على:

$$L(t) = e^{nt}$$

العائلة المثلى هي التي تأمن الاستهلاك لجميع أفراد العائلة وبالتالي دالة الهدف للعائلة تكتب على الشكل التالي:

$$W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta-n)t} U(c(t)) dt$$

بحيث:

$W$ : دخل العائلة (الأجر).

$$c(t): \text{ الاستهلاك الفردي مع } C(t) / L(t)$$

$C(t)$ : الاستهلاك الكلي.

$L(t)$ : حجم العائلة المثلى.

$\beta$ : الخصم الشخصي.

$(\beta - n)$ : الخصم الحقيقي مع افتراض أن  $\beta > n$  لأن المسألة تتعلق بالحاضر والمستقبل.

منه المنفعة الكلية للعائلة تكتب على الشكل التالي:

$$L(t)U(c(t)) = e^{nt}U(c(t))$$

يفترض النموذج أن أسواق السلع وعوامل الإنتاج تتميز بالمنافسة وبالتالي دالة الإنتاج تكون كالتالي:

$$Y(t) = F(K(t), L(t))$$

يفترض هذا النموذج نفس فرضيات نموذج سولو مثل ثبات المردود السلمي وبالتالي نستطيع كتابة دالة الإنتاج الفردية كالتالي:

$$y(t) = f(k(t)) \quad , \quad k(t) = K(t)/L(t)$$

بما أن الأسواق في حالة منافسة يجب التأكد من:

$$R(t) = f'(k(t))$$

$$w(t) = f(k(t)) - k(t)f'(k(t))$$

بحيث:

$R(t)$ : عائد رأس المال.

$w(t)$ : الأجر المقدم لكل عامل.

في الفترة  $t$  تمتلك العائلة المثلى مستوى معين من الأصول  $A(t)$  ، ومع مرور الزمن فإن أصول العائلة تتغير وفق القاعدة التالية:

$$\dot{A}(t) = r(t)A(t) + w(t)L(t) - c(t)L(t)$$

بحيث:

$r(t)$ : معدل الفائدة في السوق.

$w(t)L(t)$ : أجور التي يتلقها جميع أفراد العائلة.

$c(t)$ : الاستهلاك الفردي.

يمكن كتابة الأصول الفردية على الشكل التالي:  $a(t) = A(t)/L(t)$ ، ومنه نجد:

$$\dot{a}(t) = (r(t) - n)a(t) + w(t) - c(t)$$

هنا يجب أن نذكر أن أصول العائلة يمكن أن تتكون من مخزون رأس المال  $k(t)$  وسندات الخزينة وإذا لم نأخذ هذه السندات بعين الاعتبار نجد:  $a(t) = k(t)$ .

بما أن مخزون رأس المال يهتك مع مرور الزمن بمعدل  $\delta$  فإن معدل الفائدة يكون كالآتي:

$$r(t) = R(t) - \delta$$

في مجال غير محدد يجب تطبيق شرط (condition du jeu de no-ponzi):

$$\lim_{n \rightarrow \infty} a(t) e^{-\int_0^t (r(t) - n) dt} \geq 0$$

لا يجب تطبيق هذا الشرط إلا في الملا نهاية لأنه لا يمكن للفرد أن يحصل على ثروة سالبة.

### • التوازن عند العائلة

للوصول إلى حالة التوازن عند العائلة يجب أن نأخذ جميع المتغيرات (الاستهلاك الفردي، مخزون رأس المال، معدل الأجر، عائد رأس المال) بعين الاعتبار، بحيث تبحث العائلة المثلى على تحقيق أكبر منفعة ممكنة خلال فترة زمنية معينة وتحت شروط معينة، ويمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\text{Max } W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta - n)t} U(c(t)) dt$$

تحت القيود التالية:

$$\dot{a}(t) = (r(t) - n)a(t) + w(t) - c(t)$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} a(t) e^{-\int_0^t (r(t) - n) dt} \geq 0$$

يمكن كتابة هذا النموذج عن طريق صيغة لاغونج (Lagrange) أو بالصيغة الهاملتونية (Hamiltonien):

$$H = e^{-(\beta - n)t} U(c(t)) + u[(r(t) - n)a(t) + w(t) - c(t)]$$

بحيث:

$u$ : مضاعف يمثل السعر للأصول بحيث  $u = e^{-(\beta-n)t} q(t)$

للوصول للتوازن يجب تطبيق الشرطين التاليين:

$$\frac{\Delta H}{\Delta c} = 0 \quad \text{و} \quad \frac{du}{dt} = -\frac{\Delta H}{\Delta a}$$

سنحصل على:

$$U'(c(t)) = q(t) \quad \text{و} \quad \frac{\dot{q}}{q} = -(r(t) - \beta)$$

كما يمكن استخلاص نقطة التوازن التي تمثل معدل الاستهلاك الفردي وهي كالآتي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{f'(k(t)) - \delta - \beta}{\theta}$$

بحيث:

$\theta$ : تمثل المرونة الحدية للاستهلاك

### • النمو الأمثل

للوصول إلى التوازن على المستوى الكلي يجب دراسة كل من الاستهلاك ورأس المال لأنه توجد علاقة بينهما بسبب أن مستوى الاستهلاك يتأثر بمعدل الادخار.

إن مشكلة إيجاد النمو الأمثل تكمن في تعظيم منفعة العائلات تحت قيد تراكم رأس المال.

$$\text{Max } W = \int_0^{\infty} e^{-(\beta-n)t} U(c(t)) dt$$

تحت القيود التالية:

$$\dot{k}(t) = f(k(t)) - (n + \delta)k(t) - c(t)$$

بنفس الخطوات السابقة في توازن العائلة نحصل على معدل النمو الاقتصادي للاستهلاك وهو كالآتي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{f'(k(t)) - \delta - \beta}{\theta}$$

منه نقول أن النمو الاقتصادي يتحدد بثلاثة معايير هي: معدل الفائدة الحقيقي الذي يحفز الادخار ومعدل الخصم الحقيقي الذي يمثل التكلفة الشخصية للادخار والمرونة الزمنية للإحلال.

## 11. النمو الأمثل بوجود تقدم تقني [72]

لنفرض أنه لدينا دالة الإنتاج التالية:

$$Y = F(K, AL)$$

بحيث  $A$  يمثل التقدم التقني وبتزايد بمرور الزمن بمعدل  $g$ ، وتعتبر دالة الإنتاج هذه متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي نستطيع أن نستخرج متوسط إنتاج العامل الكفاء:

$$\check{y} = \frac{Y}{AL}$$

نستطيع أن نستخرج كل من رأس مال العامل الكفاء وكذا الاستهلاك الفردي على التوالي:

$$k = \frac{K}{AL}$$

$$\check{c} = \frac{C}{L}$$

يمكن تحديد استهلاك العامل الكفاء كالتالي:

$$c = \frac{C}{AL} = \frac{\check{c}}{A}$$

منه نقول أن معدل النمو الاستهلاك للعامل الكفاء هو الفرق بين معدل النمو الاستهلاك للفرد ومعدل نمو التقدم التقني أي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{\dot{\check{c}}}{\check{c}} - g = \frac{f'(k(t)) - \delta - \beta - \theta g}{\theta}$$

## 12. نماذج النمو مع النفقات العمومية [72]

إن الدول تشتري سلع وذلك بتمويل من مصادر إيراداتها كالضرائب مثلاً، لتقدمها كخدمات عمومية مجانية للمجتمع، مما يحسن إنتاجية رأس المال والعمل لكل مؤسسة.

إن النفقات الموجهة للبنية التحتية تؤثر تأثيراً موجباً خارجياً على النمو الاقتصادي لأن البنية التحتية تسهل الكثير من العمليات التي تكلف المؤسسات أموال طائلة (النقل، الشحن...)، ويعتمد إنتاج كل مؤسسة على مخزون رأس المال وكذا العمل المستعمل وأيضاً على النفقات العمومية لكي لا يصبح تمويل الاستثمار العمومي عائقاً للاستثمار الخاص.

في هذا النموذج نفرض أن العائلة المثلى هي التي تعظم منفعتها في مجال غير محدد، وتكون دالة المنفعة كالاتي:

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\beta t} U(c(t)) dt$$

يكون دخل العائلة من رأس المال الخاص والعام (النفقات العمومية المنتجة) ويكتب على الشكل التالي :

$$Y(t) = F(K(t), G(t))$$

نستطيع كتابتها في شكل دالة كوب دو غلاس:

$$Y(t) = K(t)^a G(t)^b$$

مع  $(a+b=1)$  وفي شكلها المكثف يمكن أن تكتب على الشكل التالي:

$$y(t) = f(k(t), g(t)) = k(t)^a g(t)^b$$

إذا كان  $(b=0)$  نحصل على نموذج للنمو الخارجي (نموذج سولو)، وإذا كان  $(b=1-a)$  نحصل على نموذج للنمو الداخلي.

نفترض أن النفقات العمومية ( $g$ ) ممولة عن طريق ضريبة نسبية ( $\pi$ ) على دخل العائلة، وبالتالي معادلة تراكم رأس المال الخاص تصبح كالاتي:

$$\dot{k}(t) = (1 - \pi)y(t) - \delta k(t) - c(t)$$

$\delta$ : اهتلاك رأس المال الخاص.

منها نستطيع تعظيم المنفعة الاستهلاكية في الزمن للاقتصاد وذلك تحت قيد رأس المال الخاص:

$$MAX U = \int_0^{\infty} e^{-\beta t} U(c(t)) dt$$

تحت قيد:

$$\dot{k}(t) = (1 - \pi)y(t) - \delta k(t) - c(t)$$

منه المشكلة الهاملتونية (Hamiltonien) تكتب على الرسم التالي:

$$H = e^{-\beta t} U(c(t)) + u \left[ (1 - \pi) f(k(t), g(t)) - \delta k(t) - c(t) \right]$$

مع

$$u = e^{-\beta t} q(t)$$

شروط التوازن هي:

$$U'(c(t)) = q(t)$$

$$\frac{\dot{u}}{u} = - \left[ (1 - \pi) f'(k(t), g(t)) - \delta \right]$$

بحل هذه الشروط نستطيع الحصول على معادلة النمو الآتية:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{(1 - \pi) f'(k(t), g(t)) - \delta - \beta}{\theta}$$

$$f'(k(t), g(t)) = a k^{a-1} g^b \quad \text{مع:}$$

نجد:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{a(1 - \pi) k(t)^{a-1} g(t)^b - \delta - \beta}{\theta}$$

يظهر في هذه العبارة لمعدل النمو تأثيرين مهمين، الأول تأثير سلبي وهو الاقتطاع الجبائي المطبق أما الثاني فهو تأثير موجب وهو النفقات العمومية المنتجة، ولإكمال النموذج نفترض أن ميزانية الدولة متوازنة أي:  $g = \pi y$ .

• إذا كان  $(b=0)$  تصبح دالة الإنتاج كالآتي:

$$y(t) = k(t)^a$$



في حالة نظام ثابت نحصل على:

$$k^* = \left[ \frac{a(1-\pi)}{\delta + \beta} \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

$$y^* = \left[ \frac{a(1-\pi)}{\delta + \beta} \right]^{\frac{a}{1-a}}$$

يمكن تحديد حجم الإيرادات الجبائية كالتالي:

$$R_{\text{fisc}} = \pi y^* = \pi \left[ \frac{a(1-\pi)}{\delta + \beta} \right]^{\frac{a}{1-a}}$$

للحصول على معدل الضريبة الذي يعظم الإيرادات الجبائية نشق المعادلة ونسويها بالصفر نجد:

$$\pi^* = 1 - a$$

• إذا كان  $(b=1-a)$  فإن دالة الإنتاج تصبح كالتالي:

$$y(t) = k(t)^a [\pi y(t)]^{1-a}$$

وبحل هذه المعادلة نسبة لـ  $(y(t))$  نجد:

$$y(t) = k(t) \pi^{\frac{1-a}{a}}$$

باشتقاق المعادلة نحصل على:

$$f'(k(t), g(t)) = y'(t) = \pi^{\frac{1-a}{a}}$$

في هذه الحالة نحصل على:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{a(1-\pi)\pi^{\frac{1-a}{a}} - \delta - \beta}{\theta}$$

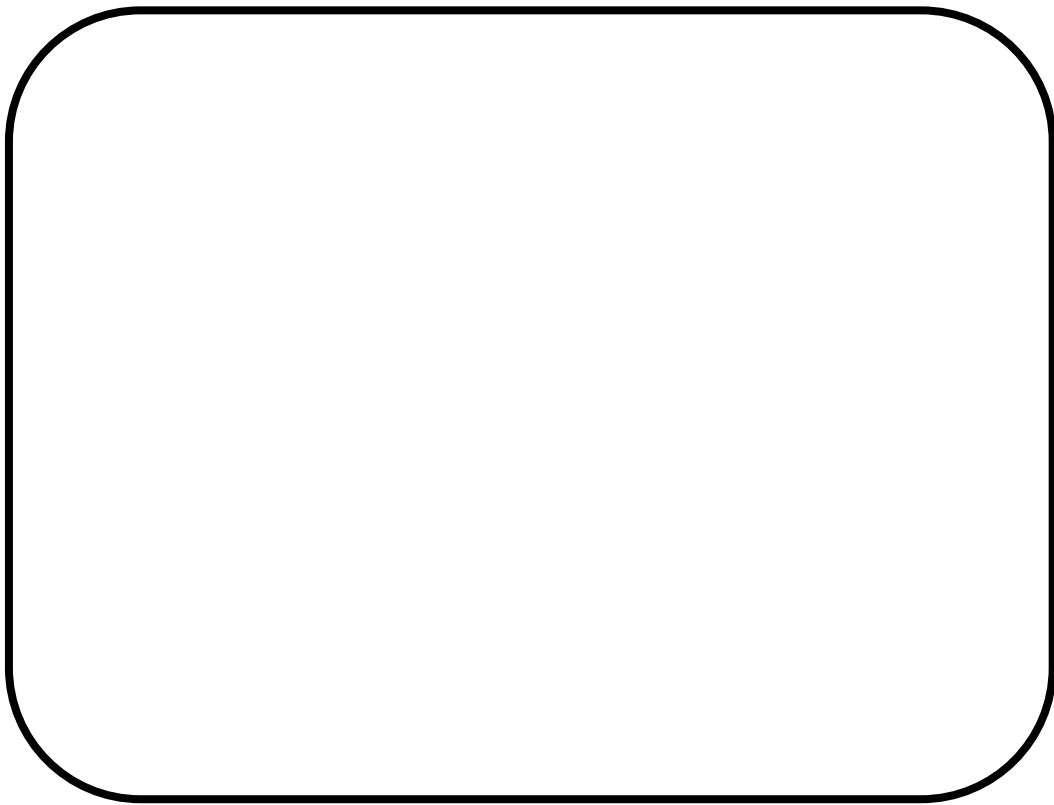
لكي تكون النفقات العمومية المنتجة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي يجب إيجاد الحجم الأمثل لتدخل الدولة

## خاتمة الفصل:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس على عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط لأن تكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

انطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج "هاورد-دومار" إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.



### مقدمة الفصل الثالث

في هذا الفصل سنسعى لمعرفة مختلف الدراسات التي تناولت أثر حجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث انقسمت الدراسات إلى قسمين قسم يبين وجود علاقة سببية موجبة بين حجم الإنفاق الحكومي ممثلاً في النفقات العمومية والنواتج الداخلي الخام وقسم يبين العكس وذلك نظراً للعلاقة المعقدة بينهم، وكذا حجم ونوعية العينة محل الدراسة وسنحاول كذلك ذكر أهم الدراسات التجريبية التي عالجت تأثير مختلف النفقات العمومية على النمو الاقتصادي بحيث بينت هذه الدراسات وجود تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي خاصة النفقات الموجهة للاستثمار في مجال البنية التحتية والصحة والتعليم في الدول المتقدمة أما الدول ضعيفة الدخل أو الدول السائرة في طريق النمو فأكدت الدراسات على وجود تأثير ايجابي لنفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي.

## I. استعراض أدبيات تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

إن نماذج النيوكلاسيكية تفسر النمو الاقتصادي في المدى الطويل عن طريق معدل النمو الديمغرافي و التقدم التقني كمتغيرات خارجية، وتبقى المتغيرات الأخر لها اثر كبير غير مفسر في النمو الاقتصادي وهو ما يظهر في بواقي سولو، وعلى هذا الأساس بحث منظروا النمو الداخلي لمتغيرات أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي كتدخل الدولة من خلال النفقات العمومية، ففي النظرية الكينزية تسهم النفقات العمومية بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف.

تعتبر دراسة اثر تدخل الدولة (حجم القطاع الحكومي المعبر عنه بالنفقات العمومية) على النمو الاقتصادي من الدراسات المتناقضة بين الدول حيث أن بعض يؤيد زيادة تدخل الدولة من خلال زيادة النفقات العمومية وذلك بسبب دور الدولة في تحقيق الانسجام بين الحاجات العامة والخاصة وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لعملية النمو الاقتصادي، أما البعض الآخر لا يؤيد تدخل الدولة بسبب زيادة التكاليف الموجودة في المشاريع والإدارات الحكومية كما أن هناك بعض السياسات المالية والنقدية تعيق النمو الاقتصادي.

إن معظم النماذج الحديثة للنمو الداخلي قادرة على تقدير التأثيرات الخارجية للنفقات العمومية من خلال إسهامات الاستثمار العام في القطاع الخاص ومن هذا المنطلق قدم (Barro 1990) [74] نموذج للنمو الاقتصادي أين تلعب فيه النفقات العمومية دور المحرك وهذا ما وجدته كذلك (Aschauer 1989) بحيث وجد ارتباط موجب بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي والعكس من ذلك فلقد وجد (Ram 1986) [92] في عينة حجمها 115 دولة بأن النفقات العمومية لها تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية لكن إجمالي النفقات العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. لقد بينت هذه النماذج أن هناك قنوات مختلفة يمكن أن تؤثر فيها النفقات العمومية على النمو الاقتصادي والتي اقترحا (Tanzi et Zee 1997) من بينها [97]

- تأثير مباشر من خلال زيادة مخزون رأس المال عن طريق زيادة الاستثمارات العمومية في مجالات البنية التحتية أو المؤسسات العمومية.
- تأثير غير مباشر من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الموجهة للقطاع الخاص عن طريق زيادة نفقات التعليم والصحة وخدمات أخرى من شأنها أن تساهم في تراكم الرأس المال البشري.

لقد ميزت هذه النماذج بين تأثير النفقات العمومية المنتجة وغير منتجة، وتصنف النفقات المنتجة إذا كانت عبارة عن مدخلات للقطاع الخاص (Barro et Sala -i- Martin 1992) وهذا

التصنيف يجعل النفقات العمومية المنتجة لها تأثير مباشر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، أما النفقات العمومية غير منتجة لها تأثير غير مباشر وقد لا يكون لها تأثير وهذا ما وجدته (Kneller 1998) [90] بحيث أثبت أن النفقات المنتجة لها تأثير موجب أما النفقات غير المنتجة لها تأثير سالب على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (OCDE) خلال الفترة الممتدة بين (1970-1995) ، وكذلك ما وجدته (Lin 1994) [88] في عينة حجمها 62 دولة خلال الفترة الممتدة بين (1960-1985) أن النفقات غير المنتجة ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة أما في الدول النامية فلها تأثير إيجابي.

تعد الدراسات التجريبية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي متعددة ومتنوعة ومثيرة للجدل معتمدة في الأساس على دراسات لعينة عشوائية من الدول أو لعينة من الدول موجودة في منظمة معينة أو لدولة بحد ذاتها، والنتيجة المنفق عليها تقريبا لمعظم هذه الدراسات هي أن لنفقات الاستهلاك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ومن بينها دراسة (Grier and Tullock, 1989; Barro 1991; Easterly and Rebelo, 1993; Tanninen, 1999) وذلك من خلال إضعاف الاستثمار الخاص وكبح الإنعاش الاقتصادي على المدى القصير والحد من تراكم رأس المال على المدى الطويل، ويرجع هذا الضعف على عجز الميزانية (DIAMOND 1989). وكذلك بالنسبة للدراسات التي درست دول (OCDE) حصلوا على نفس النتائج مثل دراسة (Hansson et Henrekson 1994) [90] اللذين لاحظوا أن نفقات الاستهلاك تبطئ النمو الاقتصادي إلا أن تأثير نفقات التعليم كان موجبا على النمو الاقتصادي.

إن الدراسات التحليلية الحديثة نبهت للدور الذي يلعبه الاستثمار العام والخاص في النمو الاقتصادي، بحيث أن زيادة النفقات في الاستثمارات الموجهة لمشاريع البنية التحتية التي تكون مكتملة للاستثمارات الخاصة يمكن أن تزيد في الإنتاج الحدي لرأس المال الخاص وبالتالي زيادة تراكم رأس المال الذي يساعد في زيادة النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وعلى العكس من ذلك فإذا كان الاستثمار العام ينافس أو يعيق الاستثمار الخاص فسيكون هناك أثر مغاير يؤدي إلى تأثيرا سلبية على النمو الاقتصادي.

أما نتائج الدراسات التجريبية على الدول النامية في ما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية فكانت كذلك متباينة وفي كثير من الأحيان مبهمه. فلقد قام كل من (Kahn et Kumer 1997) [63] بدراسة 95 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين (1970-1990) فوجدوا أن تأثير الاستثمار الخاص والعام على النمو الاقتصادي يختلفان بحيث أن الاستثمار الخاص أكثر تأثير من الاستثمار العام.

أما (Knight, Loayza et Vilanueva 1993) و (Nelson et singh 1994) وجدوا تأثير ذو دلالة معنوية لنفقات الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي خلال الثمانينيات.

وقام كل من (Easterly et Rebelo 1993) بدراسة لـ 100 دولة نامية ومتقدمة فوجدوا أن نفقات الاستثمار و نفقات الاستهلاك لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. أما (Devarajan et autre 1996) [63] فقد قاموا بدراسة عينة حجمها 43 دولة متقدمة ونامية فوجد أن تأثير النفقات الموجهة للاستثمار موجب وتأثير نفقات الاستهلاك سالب في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فكان العكس. أما الدراسات التجريبية التي تناولت تأثيرات تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي فلقد أنتجت نتائج متباينة

فقد قام كل من (Devarajan et autre 1993) بدراسة عينة حجمها 14 دولة من (OCDE) فوجد أن نفقات الصحة والنقل والاتصال لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي أما نفقات التعليم والدفاع لها تأثير سلبي.

أما (Barro 1997) أن نسبة نفقات الاستهلاك (التربية، الدفاع) من الناتج الداخلي الخام لها علاقة ارتباط سلبية مع النمو الاقتصادي، وكذلك استطاع كل من

(Caselli ;Esquivel ;Lefort 1996) من إثبات التأثير الموجب لنسبة نفقات الاستهلاك

(التربية، العسكرية) من الناتج الداخلي الخام و لم يجد كل من

(Easterly, Loayza, Montiel 1997) تأثير لنسبة نفقات الاستهلاك على الناتج الداخلي الخام وذلك في دراسة أقيمت على دول أمريكا اللاتينية.

من ناحية أخرى هناك دراسات تجريبية متعددة وجدت علاقة عكسية بين الضرائب (طريقة لتمويل النفقات العمومية) والنمو الاقتصادي إلا أن هذه النتائج ليست قوية، وكذلك لم يجد كل من (Nelson, Singh 1994) أي تأثير ذو دلالة معنوية لعجز الميزانية (طريقة أخرى لتمويل النفقات العمومية) على النمو الاقتصادي للدول النامية خلال الفترة الممتدة بين 1970-1980، على عكس (Rodink 1998) وجد أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل في دول الصحراء الكبرى في إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين (1965-1990) له تأثير ذو دلالة إحصائية على السياسة المالية.

في عام 1995 بين (Ojo, Oshikoya) أن زيادة النفقات العمومية تخفض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول صحراء إفريقيا ولقد حصل (Temou 1996) على نفس النتيجة لدول اتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA).

في سنة 2000 قام (Morly, Perdakis) [90] بدراسة حالة مصر بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ فوجدوا على المدى الطويل تأثير موجب للنفقات العامة على النمو الاقتصادي وذلك بعد التصحيح الجبائي الذي شهدته مصر في سنتي 1974 و 1991 أما على المدى القصير فلم يجدوا أي تأثير ذو دلالة معنوية، من ناحية أخرى هناك عدة دراسات تجريبية حاولت تقييم العلاقة السببية الموجودة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي وأي منهما يؤثر في

الأخر ، فكانت النتائج المتحصل عليها متباينة بين الدول إضافة إلى أن تصنيفات النفقات العمومية ليس لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل وبعض النفقات ليس لها تأثير، وفي ما يخص الدراسات التجريبية في الدول النامية بهذا الخصوص نذكر على سبيل المثال دراسة (Ouattara 2007) [90] المطبقة على دول (UEMOA) الذي أثبت عن طريق اختبار السببية التأثير المتبادل للنفقات العامة والنمو الاقتصادي، وهذا ما توصل إليه من قبل كل من (Cheng et Wei 1997) [79] في حالة كوريا الجنوبية خلال الفترة الممتدة بين (1954-1994) وفي نفس السياق قام كل من (Ben et Hassad 2006) [75] في تحليلهم لكفاءة تمويل النفقات العمومية والنمو الاقتصادي لـ 45 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين (1990- 2002) فوجدوا أن النفقات ليست حاملة للنمو الاقتصادي في حين أن نفقات التعليم والصحة هي حاملة للنمو الاقتصادي إذا تم استعمالها بشكل كفي، وفي دراسة قام بها (Nubukpo 2003) [88] لدول (UEMOA) خلال الفترة (1965-2000) من خلال إعداد نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة في الإتحاد، وجد على المدى القصير بان النفقات العمومية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في غالبية دول الأعضاء أما في المدى الطويل فإن زيادة النفقات العمومية لها تأثير متباين حسب كل دولة، ووجد أن النفقات الموجهة للاستهلاك لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل أما النفقات الموجهة للاستثمار فلها تأثير موجب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. في حين اهتم كل من (Ashipala et al 2003) [73] بدراسة حالة ناميبيا وكان هدفها هو التأكد من صحة الفرضية التالية الاستثمار العام يسبب الاستثمار الخاص وكانت النتائج التي تحصلا عليها باستعمال اختبار كرانجر بينت وجود علاقتين في المدى الطويل بين النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج الداخلي الخام والاستثمار العام والخاص، هذه العلاقة تشير من جهة إلى أن زيادة الاستثمار العام لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وإلى وجودا تكامل بين الاستثمار العام والخاص

## II. الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التجريبية فيما يخص مدى تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وكذا العلاقة التي تجمعهما، رغم أن الدراسات العربية ضعيفة جدا من حيث تحليل النفقات العمومية وعلاقتها مع النمو الاقتصادي لهذا سنحاول ذكر بعض هذه الدراسات التجريبية بالتسلسل الزمني.

### 1. دراسة (Landau Daniel 1983)

« Government expenditure and economic growth, A Cross Country Study » قام لاندو بدراسة عينة حجمها 96 دول نامية، بحيث كان هدفه معرفة تأثير تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة نفقات الاستهلاك فكانت النتيجة أن نفقات الاستهلاك لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.



2. دراسة (Kormendi et Meguire 1985)

« **Macroeconomic determinants of growth A Cross Country Study** » قام هذين الاقتصاديين بدراسة عينة حجمها 47 دول، بحيث كان هدفه معرفة تأثير تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة نفقات الاستهلاك فكانت النتيجة أن نفقات الاستهلاك لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

3. دراسة (Landau Daniel 1986)

« **Government and economic growth, Empirical Study for 1960-1980** » قام لاندو بدراسة عينة حجمها 96 دولة نامية بحيث كان هدفه معرفة تأثير تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة نفقات الاستهلاك ، نفقات الاستثمار ، نفقات التربية فكانت النتيجة أن نفقات الاستهلاك والاستثمار لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ولا يوجد تأثير معنوي لنفقات التربية.

4. دراسة (Ram 1986)

« **Government Size and Economic Growth A New Framework and Some Evidence from cross-section and Time-Series Data 1960-1980** » وجد رام في دراسته في عينة حجمها 115 دولة بأن حجم القطاع الحكومي مقاسا بالنفقات العمومية (نفقات الاستهلاك) له تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية لكن إجمالي النفقات العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

5. دراسة (Grier et Tullock 1989)

« **An empirical analysis of cross-national economic growth, 1951-1980.** » قام الاقتصاديين بدراسة عينة حجمها 113 دولة، ووجدوا أنه لا توجد دلالة معنوية لنفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، إلا أنه في البلدان الأسبوية كان لنفقات الاستهلاك تأثير موجب، وفي الإجمال كان هناك تأثير سلبي للنفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

6. دراسة (Romer 1990)

« **Human capital and growth Theory and evidence from cross-section and Time-Series Data 1960-1985** » وجد رومر في دراسته في عينة ل112 دولة حول تأثير كل من رأس المال البشري والاستثمار العام ونفقات الاستهلاك والنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الداخلي الخام الحقيقي أن هناك تأثير معنوي سلبي للنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي.

7. دراسة (Barro 1991)

« Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth A Cross Country Study »  
وجد بارو في عينة من 98 دولة أن حجم الإنفاق الحكومي ممثلاً في النفقات العمومية له أثر موجب على النمو الاقتصادي، كما وجد أن نفقات الاستهلاك لها أثر سلبي على النمو.

8. دراسة (Easterly et Rebello 1993)

« Fiscal Policy and Economic Growth, from cross-section and Time-Series Data 1970-1988 »  
قام الاقتصاديين بدراسة عينة حجمها لـ 113 دولة نامية ومتقدمة لمعرفة أثر حجم الإنفاق الحكومي ممثلاً في نفقات الاستثمار، نفقات الاستهلاك، الضرائب، نفقات البنية التحتية فوجدوا أن هناك تأثير سلبي لنفقات الاستثمار ونفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي لكنه موجب على الاستثمار الخاص، أما نفقات البنية التحتية لها تأثير موجب على الاستثمار الخاص.

9. دراسة (Lindauer 1994)

« Government Spending trend, causes and consequences cross-section »  
قام لاندوي بدراسة عينة حجمها لـ 62 لمعرفة أثر حجم الإنفاق الحكومي ممثلاً في نفقات الاستهلاك، فوجد أن لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة لكنه موجب في الدول النامية.

10. دراسة (Devarajan et autre 1996)

« The Composition of Public Expenditure and Economic Growth from cross-section and Time-Series Data 1970-1990 »  
درس كل من ديفرجن وآخرون عينة من 43 دولة لمعرفة أثر تقسيمات النفقات العمومية الممتثلة في نفقات الاستهلاك ونفقات الاستثمار على النمو الاقتصادي فتحصلوا على نتيجة مفادها أن يوجد تأثير سلبي لنفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي وتأثير موجب لنفقات الاستثمار وذلك في الدول المتقدمة أما الدول النامية فكان العكس.

11. دراسة (Cheng, S. et Wei, L. 1997)

« Government Expenditure and Economic Growth Evidence from causality testing 1954-1994 »  
درس الاقتصاديين سلسلة زمنية لكوريا الجنوبية لاختبار وجود علاقة سببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي فتحصلوا على نتيجة مفادها أن يوجد علاقة سببية متبادلة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، كما يوجد تأثير للطلب على النقود على النمو الاقتصادي.

12. دراسة (Khalifa H. Ghali 1997)

« Government size and Economic Growth Evidence from multivariate cointegration analysis 1963-1993 »  
درس كل من خليفة وغالي سلسلة زمنية للعربية السعودية لمعرفة ما إذا كان حجم الإنفاق الحكومي الممثل في النفقات العمومية يؤثر في النمو الاقتصادي أو لا، فكانت النتيجة أن

النفقات العمومية تؤثر في النمو الاقتصادي إلا أن هذه الدراسة لم تستطيع تحديد نوعية هذا التأثير.

13. دراسة (Kneller et autre 1998)

« Fiscal Policy and Growth Evidence from OECD Countries Time-Series Data1970-1995 »  
درس كل من كنلر وآخرون سلسلة زمنية من 22 دولة من الاتحاد الأوروبي لمعرفة مدى تأثير نفقات الاستثمار، نفقات الاستهلاك، الضرائب، الاستثمار، نفقات أخرى على النمو الاقتصادي فكانت النتيجة كالاتي نفقات الاستثمار تعزز النمو الاقتصادي وتؤثر فيه بشكل مباشر وإيجابي أما نفقات الاستهلاك فكانت عكس ذلك.

14. دراسة (Fölster et Henrekson1999)

« Growth Effects of Government Expenditure and Taxation in Rich Countries from Time-Series Data1970-1995 »  
درس الاقتصاديين سلسلة زمنية لـ23 دولة تابعة للاتحاد الأوروبي لمعرفة ما إذا كان حجم الإنفاق الحكومي الممثل في النفقات العمومية والضرائب يؤثر في النمو الاقتصادي أو لا، فكانت النتيجة أن النفقات العمومية تؤثر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

15. دراسة (Batchelor et autre 1999)

« Military Spending and Economic Growth in South Africa from Time-Series Data1964-1995 »  
درس الاقتصادي باتشيلور وآخرون سلسلة زمنية لجنوب إفريقيا لمعرفة تأثير النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي فوجدوا النتيجة التي مفادها أن للنفقات العسكرية تأثير إيجابي خارجي على النمو الاقتصادي أما حجم تدخل الدولة الممثل في النفقات العمومية فله أثر سلبي.

16. دراسة (Safa, D 1999)

« Cointegration analysis-causality testing and wagner's law the case of turkey, 1950-1990»  
درس الاقتصادي صفى سلسلة زمنية لتركيا بحيث أراد الباحث معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين النفقات العمومية والنتائج الداخلي الخام الحقيقي على المدى الطويل بتطبيق طريقة التكامل المتزامن وسببية غرانجر، ولقد تحصل على نتيجة مفادها أنه لا يوجد تأثير متبادل بين النفقات العمومية والنتائج بحيث تم رفض قانون (Wagner)<sup>1</sup>

17. دراسة (Dunne et Nikolaidou 2001)

« Defence Spending and Economic Growth in a causal analysis for Greece and Turkey from Time-Series Data1960-1996 »  
درس الاقتصاديين سلسلة زمنية لليونان وتركيا لمعرفة تأثير نفقات الدفاع و نفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي فوجدا نتيجة مفادها أن للنفقات العسكرية والدفاع تأثير سلبي أما نفقات الاستهلاك فلا تؤثر في النمو.

<sup>1</sup>: قانون (Wagner) يتوقع أن حصة النفقات العمومية في الناتج الداخلي الخام يزيد مع مستوى الحياة.

18. دراسة (Ismael Sanz et autre 2001)

« The composition of public expenditure and growth Different models of government expenditure distribution by functions»

درس إسماعيل وآخرون عينة من دول الاتحاد الأوروبي لمعرفة ما إذا كانت تقسيمات النفقات العمومية تؤثر في النمو الاقتصادي وهل يوجد تقسيم متماثل في هذه الدول بحيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لتقسيمات النفقات على النمو الاقتصادي كما أن الدول تميل نحو توزيع متماثل في حالة الاستقرار، وتم تحديد تقارب في هيكل الإنفاق الحكومي في دول الاتحاد الأوروبي للفترة 1970-1997 و احتمالات استمرار هذه العملية في المستقبل

19. دراسة (Kossivi NUBUKPO 2003)

« DEPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE DES ECONOMIES DE L'UEMOA from Time-Series Data1965-2000 »

عالمج نبيكو سلسلة زمنية لدول إتحاد غرب إفريقيا لمعرفة تأثير حجم القطاع الحكومي ممثلاً في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي فتحصل على أن النفقات العمومية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في غالبية دول الأعضاء أما في المدى الطويل فإن زيادة النفقات له تأثير متباين حسب كل دولة .

20. دراسة (Ben, S. et Hassad, M. 2006)

« Efficience du financement des services publics et croissance économique dans les pays en développement Analyse en coupe transversale 1990-2002 »

درس الباحثين عينة من 45 دولة نامية من أجل معرفة ما إذا كانت النفقات العمومية هي مسؤولة أو حاملة للنمو الاقتصادي فكانت النتيجة أن النفقات العمومية ليست حاملة للنمو الاقتصادي.

21. دراسة (Ouattara 2007)

« Dépenses Publiques, Corruption et Croissance Économique dans (UEMOA) une Analyse de la Causalité au Sens de Granger from Time-Series Data1980-2004

درس وطارا سلسلة زمنية لدول إتحاد غرب إفريقيا لمعرفة تأثير حجم القطاع الحكومي ممثلاً في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي فتحصل على أن النفقات العمومية لها تأثير متبادل بينها وبين النمو الاقتصادي.

22. دراسة (B. Rakissiwind et H. Hilaire 2009)

« HETEROGENEITE DE LA CAUSALITE ENTRE DEPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE ECONOMIQUE DANS LES PAYS DE L'UEMOA QUELLES IMPLICATIONS POUR LA COORDINATION DES POLITIQUES BUDGETAIRE »

درس الباحثين عينة من دول إتحاد غرب إفريقيا من أجل معرفة العلاقة السببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي عن طريق التنسيق بين سياسات الميزانية في هذه الدول من خلال استعمال طريقة التكامل المترامن وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود تجانس في سياسات الميزانية لهذه الدول مما يؤثر على العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي للاتحاد.

23. دراسة (Shaista Alam et autre 2010)

« Does Social Expenditures Promote Economic Growth? A Multivariate Panel Cointegration Analysis for Asian Countries »

درس الباحثون عينة من 10 دول آسيوية نامية لدراسة أثر النفقات في القطاع الاجتماعي مثل التعليم والصحة و الضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي وخلصت الدراسة إلى أن النفقات في القطاع الاجتماعي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل و عليه تلعب هذه النفقات دورا محفزا للنمو الاقتصادي.

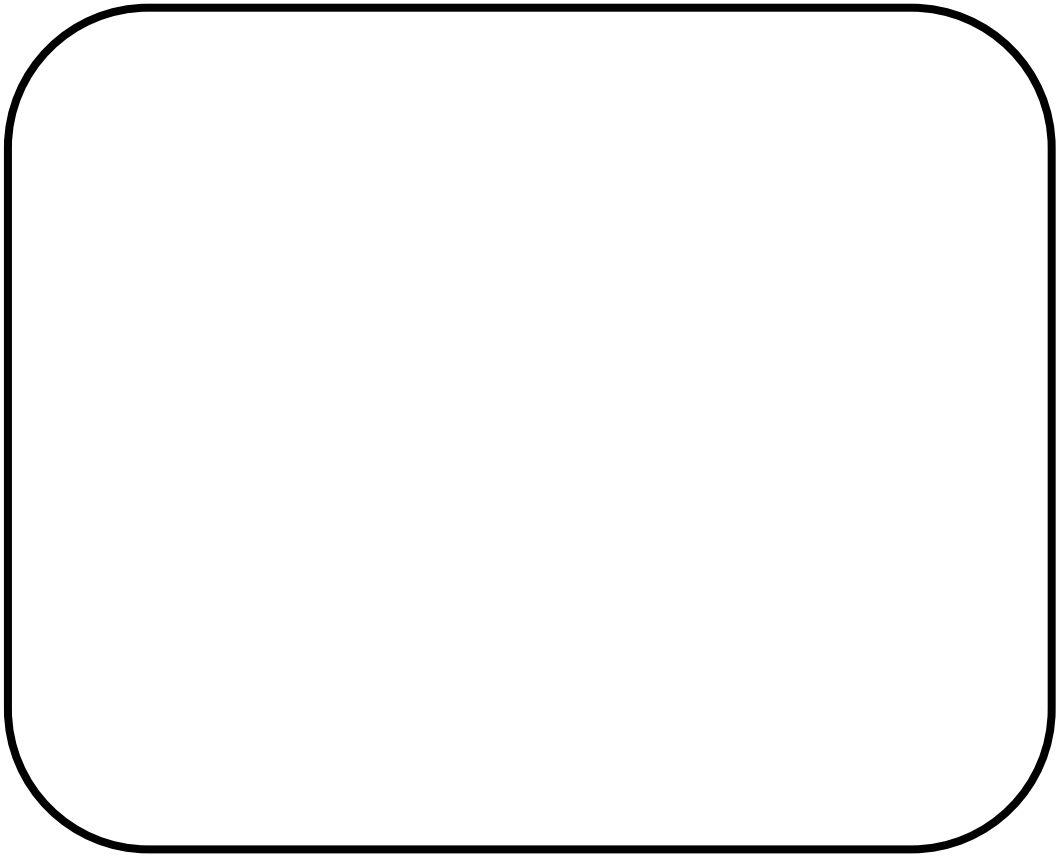
24. دراسة (علي سيف علي المزروعي)

'' أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 2009-1990 ''

درس الباحث سلسلة زمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة لمعرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونتيجة لتحليل النماذج القياسية للبحث، ظهر أن هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت النتائج أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

### خاتمة الفصل الثالث

في هذا الفصل حاولنا ذكر بعض الدراسات السابقة في حدود علمنا التي عالجت تأثير حجم القطاع الحكومي المتمثل في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها متناقضة في كثير من الأحيان وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها حجم ونوعية العينة المأخوذة فالدراسات التي تمت على الدول المتقدمة كانت نتائجها مختلفة عن نتائج الدراسات التي تمت على الدول النامية، فضلا عن حجم العينة الذي يلعب دور كبير في اختلاف النتائج، ومن الأسباب كذلك الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة، أو الفترة التي تمر بها الدولة، حالة ازدهار وتقدم أو حالة استقرار أو حالة تدهور، ومن الأسباب أيضا جودة البيانات والنماذج المستعملة في إبراز هذا التأثير. إلا أن معظم الدراسات أجمعت على وجود تأثير سلبي لنفقات الاستهلاك على النمو الاقتصادي وتأثير موجب لنفقات الاستثمار على النمو الاقتصادي



## مقدمة الفصل الرابع

سنتناول في هذا الفصل مختلف النماذج المقترحة التي عالجت تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي انطلاقاً من النموذج المرجعي للدراسة وهو نموذج رام (R.Ram,1986) مروراً بنموذج لاندو ورينشارد روبنسون (D. Landau, R. Rubinson,1989) لننتهي بنموذج أرمي (courbe d'Armey,1995) محاولين نمذجة ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري التي نتجت عن محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970-2012 ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج رام (Ram 1986) كما تم استخدام نموذج روبنسون ولاندو (Landau et Robinson) لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، وبعدها تم استخدام نموذج أرمي (courbe d'Armey,1995) لتحديد الحجم الأمثل للنفقات العمومية.



## I. النموذج المقترح

اعتمد رام (Ram,1986) في نمودجه على تقسيم غريشون فيدر (Gershon Feder,1983) الذي قسم الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع ينتج سلعا للتصدير الخارجي وله اثر ايجابي على النمو الاقتصادي وقطاع ينتج سلعا للاستهلاك المحلي وأثره سلبي على النمو الاقتصادي. [61]

أما رام (Ram) فقد قسم الاقتصاد إلى قطاعين [92] قطاع حكومي (G) وقطاعي غير حكومي أي قطاع خاص (C)، بحيث تعتمد دالة الإنتاج في القطاع الحكومي على عنصر العمل في القطاع الحكومي (L<sub>g</sub>) وعنصر رأس المال في القطاع الحكومي (K<sub>g</sub>) كما هو موضح في الدالة:

$$G = G(L_g; K_g) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

G: إنتاج القطاع الحكومي.

L<sub>g</sub>: العمل في القطاع الحكومي.

K<sub>g</sub>: رأس المال في القطاع الحكومي.

أما القطاع غير حكومي (C) فتعتمد دالة إنتاجه على عنصر العمل في القطاع الخاص (L<sub>C</sub>) وعنصر رأس المال في القطاع الخاص (K<sub>C</sub>) بالإضافة إلى إنتاج القطاع الحكومي (G) الذي يعتبر كمدخلات في دالة الإنتاج للقطاع غير حكومي كما هو موضح في الدالة:

$$C = C(L_C; K_C; G) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

C: إنتاج القطاع الخاص.

L<sub>C</sub>: العمل في القطاع الخاص.

K<sub>C</sub>: رأس المال في القطاع الخاص.

يتكون الإنتاج الكلي من مجموع الإنتاج في القطاعين كما هو موضح في الدالة: [63]

$$Y = G + C \dots \dots \dots (3)$$

$$Y = G(L_g; K_g) + C(L_C; K_C; G) \dots \dots \dots (3.1)$$

يتكون رأس المال والعمل الكلي من مجموع رأس المال والعمل في القطاعين الحكومي والخاص كما هو موضح في الدالة:

$$L = L_g + L_c \dots \dots \dots (4)$$

$$K = K_g + K_c \dots \dots \dots (5)$$

تختلف الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في القطاعين الحكومي والخاص حسب العلاقة النسبية التالية:

$$\frac{G_{Lg}}{C_{Lc}} = \frac{G_{Kg}}{C_{Kc}} = 1 + \alpha \dots \dots \dots (6)$$

$$G_{Lg} = (1 + \alpha)C_{Lc} \dots \dots \dots (6.1)$$

$$G_{Kg} = (1 + \alpha)C_{Kc} \dots \dots \dots (6.2)$$

بحيث:

$G_{Lg}$  و  $C_{Lc}$ : الإنتاجية الحدية للعمل في القطاعين.

$G_{Kg}$  و  $C_{Kc}$ : الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطاعين.

أما  $\alpha$  فيقيس الانحرافات الموجودة بين عناصر الإنتاج في القطاعين ويمكن لهذا المعامل أن يأخذ الحالات الثلاثة الآتية:

أولاً:  $\alpha > 0$

هذا يعني أن إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الحكومي أكبر من إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الخاص.

ثانياً:  $\alpha < 0$

هذا يعني أن إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الحكومي أقل من إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الخاص.

ثالثاً:  $\alpha = 0$

هذا يعني أن إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الحكومي تساوي إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع الخاص.

بأخذ الفروق الكلية للمعادلة (3) نجد المعادلة التالية:

$$\delta Y = \delta G + \delta C \dots \dots \dots (7)$$

مع العلم أن:

$$\delta G = \delta L_g G_{Lg} + \delta K_g G_{Kg} \dots \dots \dots (8)$$

بتعويض (6.1) و(6.2) في (8) نجد:

$$\delta G = \delta L_g (1 + \alpha) C_{Lc} + \delta K_g (1 + \alpha) C_{Kc} \dots \dots \dots (8.1)$$

بالتبسيط نجد:

$$\delta G = (1 + \alpha)(\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) \dots \dots \dots (8.2)$$

منه نجد:

$$(\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) = \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} \dots \dots \dots (8.3)$$

$$\delta C = \delta L_c C_{Lc} + \delta K_c C_{Kc} + \delta G C_G \dots \dots \dots (9)$$

بحيث:

$\delta K_g$  و  $K_c$ : هو التغير في الاستثمار في القطاعين و التغير في الاستثمار الكلي يساوي:

$$\delta K = \delta K_g + \delta K_c \dots \dots \dots (9.1)$$

$\delta L_g$  و  $\delta L_c$ : هو التغير في اليد العاملة في القطاعين و التغير في العمل الكلي يساوي:

$$\delta L = \delta L_g + \delta L_c \dots \dots \dots (9.2)$$

$C_G$ : الإنتاجية الحدية للقطاع الحكومي في القطاع الخاص أو هو مؤشر يقيس الأثر الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص أي:

$$C_G = \frac{\delta C}{\delta G} \dots \dots \dots (9.3)$$

بتعويض (8) و(9) في (7) نجد

$$\delta Y = \delta L_g G_{Lg} + \delta K_g G_{Kg} + \delta L_c C_{Lc} + \delta K_c C_{Kc} + \delta G C_G \dots \dots \dots (10)$$

بتعويض (6.1) و(6.2) في (10) نجد:

$$\delta Y = \delta L_g (1 + \alpha) C_{Lc} + \delta K_g (1 + \alpha) C_{Kc} + \delta L_c C_{Lc} + \delta K_c C_{Kc} + \delta G C_G \dots \dots \dots (10.1)$$

بالنشر نجد:

$$\delta Y = \delta L_g C_{Lc} + \alpha \delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc} + \alpha \delta K_g C_{Kc} + \delta L_c C_{Lc} + \delta K_c C_{Kc} + \delta G C_G \dots \dots \dots (10.2)$$

بالتبسيط نجد:

$$\delta Y = C_{Lc} (\delta L_g + \delta L_c) + C_{Kc} (\delta K_g + \delta K_c) + \alpha (\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) + \delta G C_G \dots \dots \dots (10.3)$$

بتعويض (9.1) و (9.2) في (10.3) نجد:

$$\delta Y = C_{Lc} (\delta L) + C_{Kc} (\delta K) + \alpha (\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) + \delta G C_G \dots \dots (11)$$

بتعويض (6.1) و(6.2) في (8) نجد:

$$\delta G = \delta L_g (1 + \alpha) C_{Lc} + \delta K_g (1 + \alpha) C_{Kc} \dots \dots \dots (8.1)$$

بالتبسيط نجد:

$$\delta G = (1 + \alpha) (\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) \dots \dots \dots (8.2)$$

منه نجد:

$$(\delta L_g C_{Lc} + \delta K_g C_{Kc}) = \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} \dots \dots \dots (8.3)$$

بتعويض (8.3) في (11) نجد:

$$\delta Y = C_{Lc} (\delta L) + C_{Kc} (\delta K) + \alpha \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} + \delta G C_G \dots \dots \dots (12)$$

بافتراض أن هناك علاقة خطية بين الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الخاص ( $C_{Lc}$ ) ومتوسط الإنتاج الكلي لكل عامل ( $\frac{Y}{L}$ ) كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$C_{Lc} = \beta \frac{Y}{L}$$

بوضع  $\delta K = I$  الذي يمثل الاستثمار الكلي الخام.

بوضع الإنتاجية الحدية لرأس المال كالاتي  $C_{Kc} = \gamma$  نجد:

$$\delta Y = \beta \frac{Y}{L} (\delta L) + \gamma I + \alpha \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} + \delta G C_G \dots \dots \dots (13)$$

بافتراض أن إنتاج القطاع الحكومي يؤثر على إنتاج القطاع الخاص بمرونة ثابتة تصبح المعادلة (2) كالاتي:

$$C = C(L_C; K_C; G) = G^\vartheta F(L_C; K_C)$$

بحيث  $\vartheta$  هي: مرونة الإنتاج في القطاع الخاص بالنسبة لإنتاج القطاع العام.

$$\vartheta = \frac{\delta C}{\delta G} \cdot \frac{G}{C} \quad \text{أي أن}$$

من المعادلة رقم (9.3) نجد:

$$\vartheta = C_G \frac{G}{C} \Rightarrow C_G = \vartheta \frac{C}{G} \dots \dots \dots (14)$$

بتعويض المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (13) نجد:

$$\delta Y = \beta \frac{Y}{L} (\delta L) + \gamma I + \alpha \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} + \delta G \vartheta \frac{C}{G} \dots \dots \dots (15.1)$$

من المعادلة (1) و (2) و (3) نستنتج مايلي:

$$\frac{C}{G} = \frac{Y}{G} - 1$$

بالتعويض والترتيب في المعادلة رقم (15) نجد:

$$\delta Y = \beta \frac{Y}{L} (\delta L) + \gamma I + \alpha \frac{\delta G}{(1 + \alpha)} + \delta G \vartheta \left( \frac{Y}{G} - 1 \right) \dots \dots \dots (15.2)$$

$$\delta Y = \beta \frac{Y}{L} (\delta L) + \gamma I + \vartheta \delta G \frac{Y}{G} + \delta G \left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} - \vartheta \right) \dots \dots \dots (15.3)$$

لكي نحصل على معادلة متغيره التابع النمو الاقتصادي يجب قسمت المعادلة (15.3) على Y فنجد:

$$\frac{\delta Y}{Y} = \beta \frac{\delta L}{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta \frac{\delta G}{G} + \frac{\delta G}{Y} \left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} - \vartheta \right) \dots \dots \dots (15.4)$$

للتبسيط نضع:

$$\frac{\delta Y}{Y} = \hat{Y} ; \quad \frac{\delta L}{L} = \hat{L} ; \quad \frac{\delta G}{G} = \hat{G} ; \quad \frac{\delta G}{Y} = \hat{G}_Y$$

نجد:

$$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta \hat{G} + \hat{G}_Y \left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} - \vartheta \right) \dots \dots \dots (15.5)$$

بحيث:

$\hat{Y}$ : معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

$\hat{L}$ : معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين

$\frac{I}{Y}$ : نسبة مخزون رأس المال الصافي من الناتج الداخلي الخام

$\hat{G}$ : معدل النمو في القطاع الحكومي

$\hat{G}_Y$ : نسبة نمو القطاع الحكومي للناتج الداخلي الخام.

إذا فرضنا أن  $\vartheta$  ثابت فإن المعادلة أعلاه تصبح نموذج قياسي خطي نستطيع من خلال الكشف عن معاملات هذا النموذج وتصبح على الشكل التالي: [63]

$$Y = \beta L + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta G + G_Y \left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} - \vartheta \right) + \mu \dots \dots \dots (16)$$

بحيث:

$\beta$ : أثر معدل النمو الحقيقي للعاملين على معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

$\gamma$ : أثر نسبة مخزون رأس المال الصافي من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

θ: التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص

α: الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج بين القطاعين الحكومي والخاص

$\left(\frac{\alpha}{1+\alpha} - \theta\right)$ : أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

μ: المتغير العشوائي.

لقد طبق رام (Ram) هذا النموذج على 115 دولة خلال الفترتين الممتدتين بين 1960-

1970 و 1970-1980 وتوصل إلى النتائج التالية: [63]

1. التأثير الكلي للنفقات العمومية موجب في جميع الحالات
2. التأثير الخارجي للنفقات العمومية على العموم موجب
3. إنتاجية عناصر الإنتاج للقطاع الخاص أكبر من إنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع العام
4. تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي يكون أكبر في الدولة ضعيفة الدخل

قد اقترح دانيال لاندو (Daniel Landau) ورشارد روبنسون (Richard Rubinson) نموذج لقياس حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي حيث تم استخدام المتغير المستقل (GS) كمقياس لحجم القطاع الحكومي لدراسة أثره على النمو الاقتصادي من خلال وضع

$\theta = \frac{\alpha}{1+\alpha}$  والتي تعطى بالصيغة التالية

$$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \theta GS + \mu$$

تم اقتراح نموذج أخرى متمثل في منحنى أرمي (courbe d'Armey, 1995): بحيث تعطى بالشكل التالي:

$$Y = aX^2 + bX + C$$

بحيث Y النمو الاقتصادي وهو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و X تمثل متغيرة وكيلة لحجم القطاع الحكومي، فإذا كان المعامل a سالب هذا يعني أن المنحنى عبارة عن قطع مكافئ محدب من الأعلى، أما إذا كان موجب فالمنحنى قطع مكافئ محدب من الأسفل، وتكون

إحداثيات الذروة كالتالي:  $\left(\frac{-b}{2a}; \frac{4ac-b^2}{4a}\right)$  والتي تمثل المستوى الأمثل للنفقات العمومية

## II. متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات النموذج المقترح من:

1. **المتغير تابع (النمو الاقتصادي):** ممثلا بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي (PIBr) في الجزائر بسنة الأساس 2000 المعبر عنها بالدولار وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2012/1970 ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بالنتائج الداخلي الخام من موقع خاص تابع للبنك الدولي. (La Banque mondiale/perspective monde, université sher brooke) وتعتبر هذه البيانات أكثر مصداقية من بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

### 2. المتغيرات المستقلة هي:

أ. **معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين:** ممثلا في حجم اليد العاملة (tra) في الجزائر من 2012/1970 ولقد تم الاستعانة بعدة مصادر للحصول على هذه القاعدة وهذا ما سبب لنا صعوبة في تجميع هذه القاعدة وهذا بسبب التضارب الكبير في البيانات بين المواقع المحلية ممثلة في الديوان الوطني للإحصاء ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي من جهة والمواقع العالمية من جهة أخرى، إلا أنه تم الاعتماد على مصادر البنك الدولي (World Development Indicators).

ب. **مخزون رأس المال الصافي:** ممثلا بالتكوين الخام للأصول الثابتة (FBFF) في الجزائر من 2012/1970 المعبر عنها بالدولار ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات من موقع خاص تابع للبنك الدولي (La Banque mondiale/perspective monde, université sher brooke).

ت. **معدل النمو في القطاع الحكومي:** ممثلا في النفقات العمومية (Dep) في الجزائر من سنة 2012/1970 المعبر عنها بالدولار ولقد تم تجميع قاعدة البيانات من موقع الجريدة الرسمية الجزائرية وذلك بجمع نفقات التجهيز ونفقات التسيير ([www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)).

ث. **نسبة نمو القطاع الحكومي من الناتج الداخلي الخام:** لقد تم حساب هذه النسبة من قسمة النفقات العمومية على الناتج الداخلي الخام للفترة من 2012/1970.

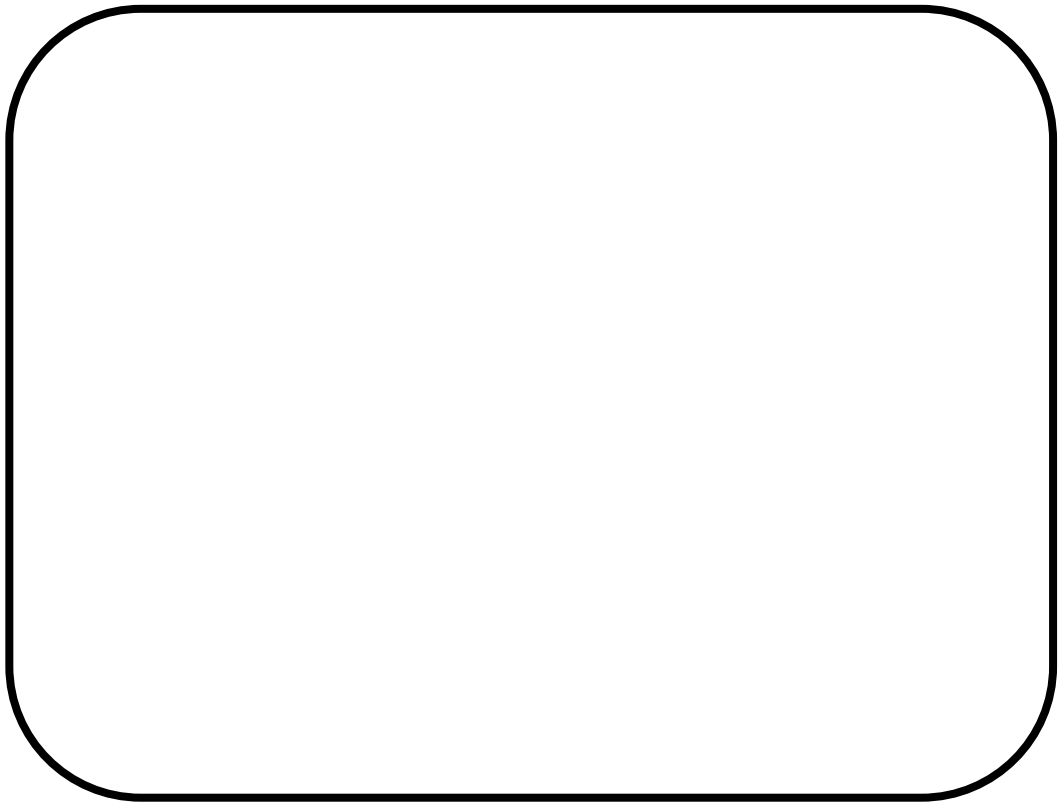
ج. **نفقات التجهيز والتسيير:** تم تجميع بيانات من سنة 2012/1970 المعبر عنها بالدولار ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات من موقع الجريدة الرسمية الجزائرية ([www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)).

ح. **مختلف النفقات المستعملة:** تم استعمال ثمانية نفقات من حيث القطاع وهي الصحة، التربية، الدفاع، الصناعة والطاقة والمناجم، الفلاحة، النقل، الأشغال العمومية، الأمن ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات من موقع الجريدة الرسمية الجزائرية ([www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)).



### خاتمة الفصل الرابع:

لقد تم الاعتماد على عدة نماذج في هذه الدراسة من أجل الوصول إلى تحديد طبيعة التأثير الذي يجمع بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي من جهة وبين تقسيمات النفقات العمومية سواء من حيث الطبيعة أو القطاع على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، كما تم استخدام برنامج (eviews v8) لتقدير هذه النماذج وبرنامج (exel) لتحديد منحنى أرمي.



## مقدمة الفصل الخامس

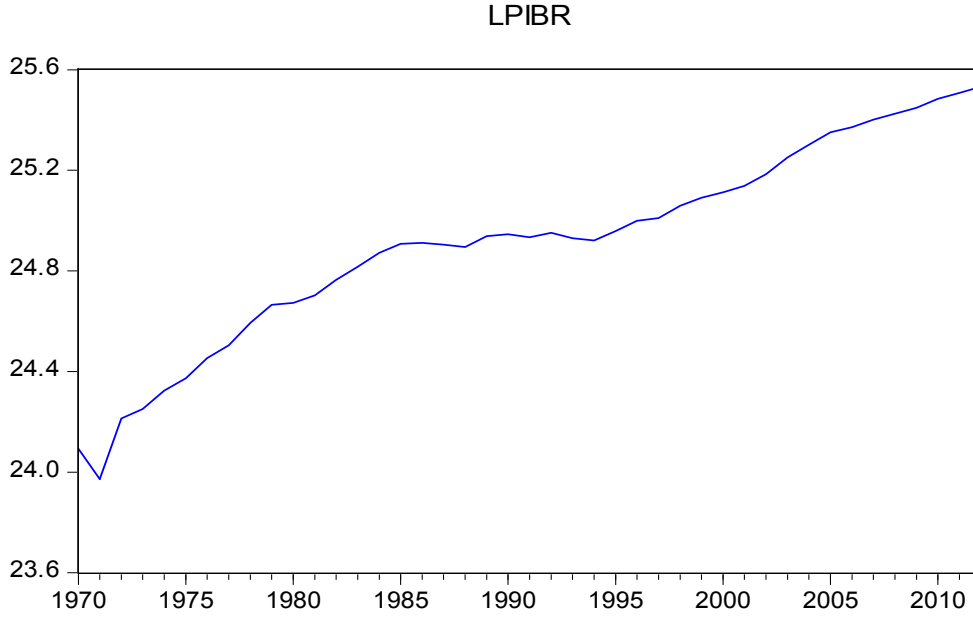
تم استعراض في الفصلين السابقين مختلف الدراسات التجريبية وكذا النماذج المقترحة لدراسة تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وفي هذا الفصل سنحاول تقديم نتائج الدراسة التي أجريت على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة بين 1970/2012 ومحاولة مناقشتها ومقارنتها مع الدراسات السابقة في هذا الموضوع ، بحيث سنتناول في هذا الفصل عدة نماذج ومعادلات نبدأها بنموذج رام (Ram 1986) تم نموذج لاندور وروبينسون ( Landau et Robinson) ثم ننتقل لدراسة حجم النفقات العمومية الأمثل للنمو الاقتصادي من خلال تطبيق منحنى أرمي (courbe d'Armey, 1995) وفي الأخير ندرس تأثير تقسيمات النفقات العمومية من حيث الطبيعة والقطاع على النمو الاقتصادي.

## I. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك لتحديد خصائصها من خلال أولاً ادخال اللوغاريتم عليها، ثم نمثلها بيانياً وإجراء اختبارات جذر الوحدة على النحو التالي:

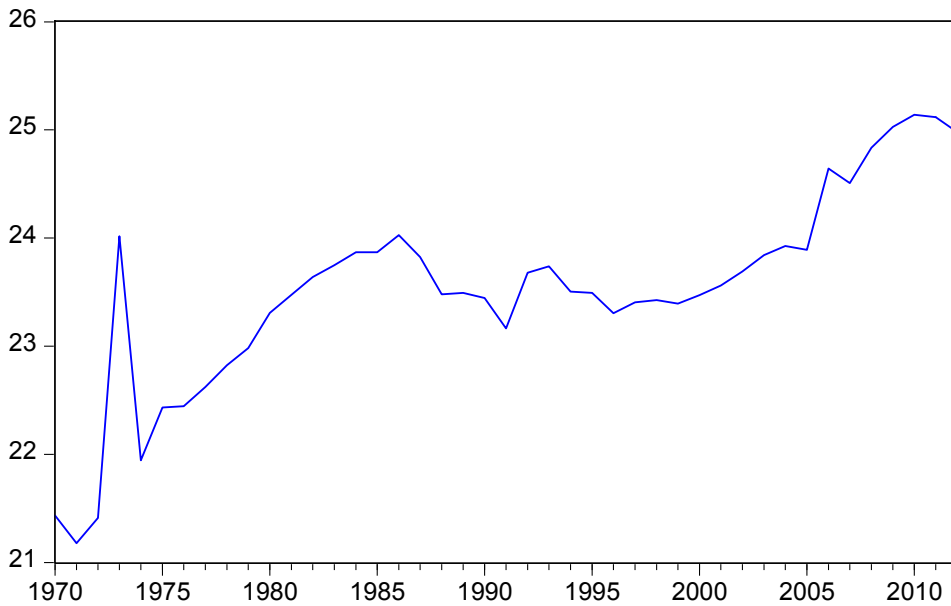
### • الاختبارات البيانية

رسم بياني رقم (15) يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

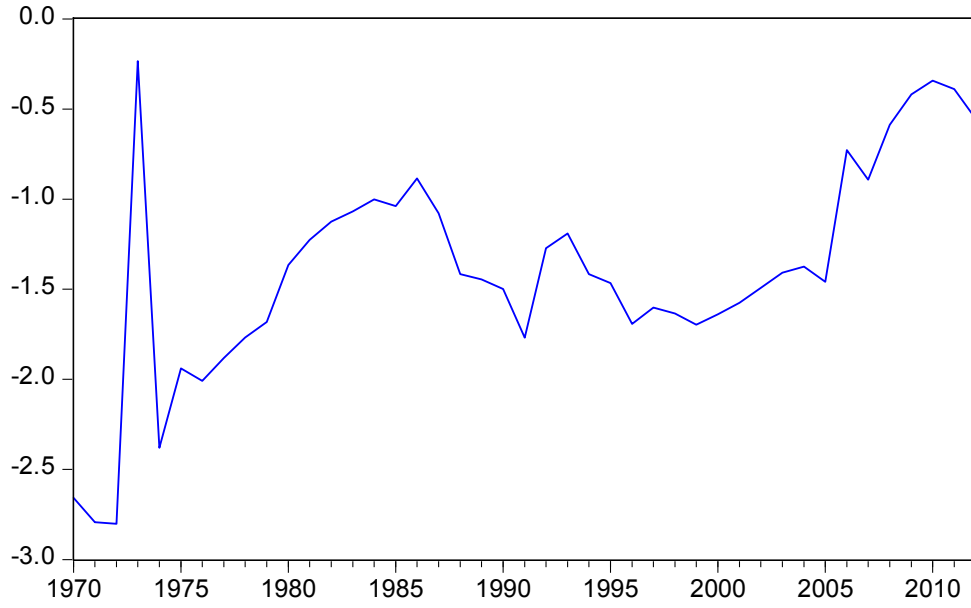
رسم بياني رقم (16) يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة النفقات العمومية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

رسم بياني رقم (17) يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة نسبة نمو النفقات العمومية من الناتج

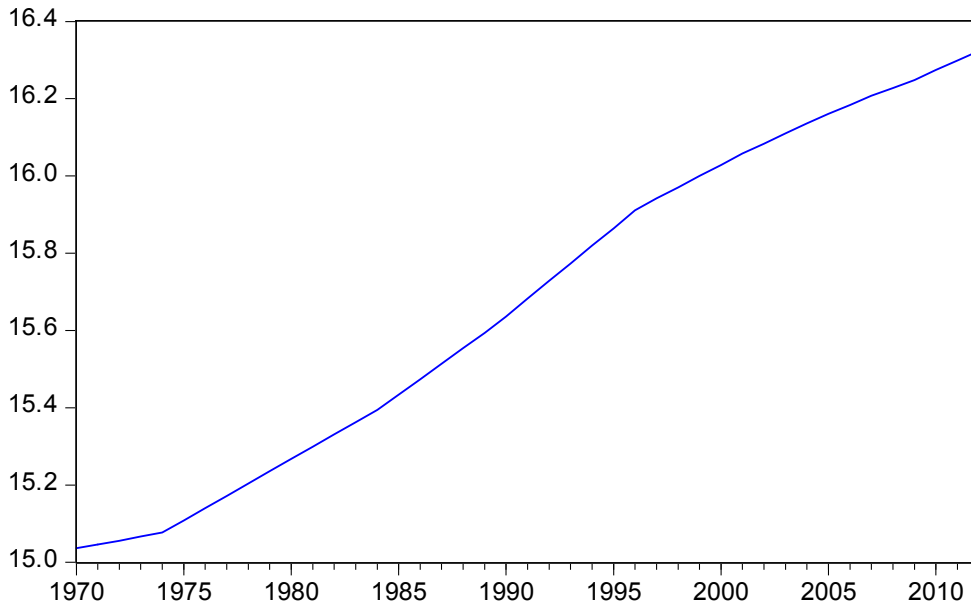
LTDEP



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

رسم بياني رقم (18) يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة العمل

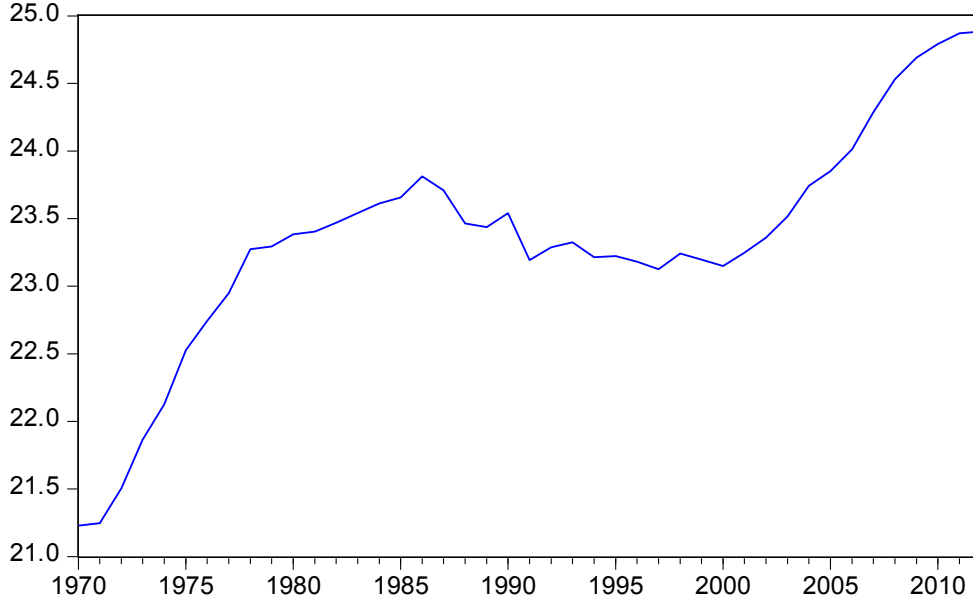
LTRA



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

رسم بياني رقم (19) يوضح خصائص عدم الاستقرارية لمتغيرة التكوين الخام للأصول الثابتة

LFBFF



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

نلاحظ من رسومات السلاسل الزمنية أعلاه لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية ونسبة نمو النفقات من الناتج، العمل، التكوين الخام للأصول الثابتة (بإدخال اللوغاريتم) أنها غير مستقرة، ولها اتجاه كلي متصاعد وهذا ما سنوضحه باختبار جذر الوحدة:

• اختبارات الوحدة

أ. لوغاريتم نفقات العامة  
:"LDEP"

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

ب. لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي LPIBR :

$$\nabla LPIBR = \rho.LPIBR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIBR_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LPIBR = \rho.LPIBR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIBR_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LPIBR = \rho.LPIBR_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIBR_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

ت. لو غار يتم قوة العمل "LTRA":

$$\begin{aligned}\nabla TRAP &= \rho.LTRA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTRA_{t-j+1} + \xi_t \\ \nabla LTRA &= \rho.LTRA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTRA_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \nabla LTRA &= \rho.LTRA_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla TRAP_{t-j+1} + c + d + \xi_t\end{aligned}$$

ت. لو غار يتم التكوين الخام للأصول الثابتة "LFBFF":

$$\begin{aligned}\nabla LFBFF &= \rho.LFBFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LFBFF_{t-j+1} + \xi_t \\ \nabla LFBFF &= \rho.LFBFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LFBFF_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \nabla LFBFF &= \rho.LFBFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LFBFF_{t-j+1} + c + dt + \xi_t\end{aligned}$$

ث. لو غار يتم نسبة نمو النفقات العمومية من الناتج الداخلي الخام "LDEP":

$$\begin{aligned}\nabla LTDEP &= \rho.LTDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTDEP_{t-j+1} + \xi_t \\ \nabla LTDEP &= \rho.LTDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTDEP_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \nabla LTDEP &= \rho.LTDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTDEP_{t-j+1} + c + dt + \xi_t\end{aligned}$$

حيث أن:  $\nabla$  ( ) تفاضل المتغيرة.

اختبار ال: PP يرتكز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$

$$H_1 = \phi_j < 1$$

- قبول الفرضية العدمية  $H_0$  معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة، وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير  $\phi_j$  في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على  $t.\phi_j$  التي تخضع لتوزيع "Student"، فإذا كانت  $t.\phi_j$  القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية  $H_0$ . أي يوجد جذر أحادي.
- وأما إذا كانت  $t.\phi_j$  أصغر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة، وفيما يلي جدول يلخص نتائج اختبار الوحدة

جدول رقم(05) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى

اختبار جذر الوحدة لفليبس وبيرون						
النوع	النتيجة	C	@trend	في المستوى		
DS	السلسلة غير مستقرة			*4.955	النموذج 3	LPIBR
				(1.000)		
			1.7427	-2.033*	النموذج 2	
			(0.089)	(0.556)		
			1.718	-1.815*	النموذج 1	
	(0.093)	(0368)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*1.775	النموذج 3	LDEP
				(0.980)		
			2.854	*-3.915	النموذج 2	
			(0.006)	(0.02)		
			2.503	*-2.218	النموذج 1	
	(0.016)	(0.203)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*-1.795	النموذج 3	LTDEP
				(0.069)		
			2.324	*-4.586	النموذج 2	
			(0.0006)	(0.003)		
			-3.097	*-3.575	النموذج 1	
	(0.0036)	(0.0106)				
DS	السلسلة غير مستقرة			*9.553	النموذج 3	LTRA
				(1.000)		
			1.184	*-1.929	النموذج 2	
			(0.243)	(0.621)		
			0.363	*-0.044	النموذج 1	
	(0.718)	(0.948)				
DS	السلسلة غير مستقرة			*2.104	النموذج 3	LFBFF
				(0.990)		
			0.7773	*-2.082	النموذج 2	
			((0.443)	(0.540)		
			2.157	*-1.815	النموذج 1	
	(0.037)	(0.368)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى عند درجة معنوية 5% ، لأن أغلبية المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أكبر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جذر وحدة، وبالتالي السلاسل غير مستقرة.



لهذا سنحولها إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق إذا كانت السلسلة من نوع DS أو طريقة تقدير معادلة الاتجاه العام إذا كانت السلسلة من نوع TS.

جدول رقم(06) يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة في الدرجة الأولى

النتيجة	C	@trend	الدرجة الأولى		
السلسلة مستقرة			*-5.741 (0.000)	النموذج 3	LPIBR
		-2.935 (0.005)	*-8.723 (0.000)	النموذج 2	
		5.646 (0.000)	*-8.164 (0.000)	النموذج 1	
السلسلة مستقرة			*-4.036 (0.000)	النموذج 3	LDEP
		-0.416 (0.679)	*-3.915 (0.000)	النموذج 2	
		0.303 (0.763)	*-3.979 (0.003)	النموذج 1	
السلسلة مستقرة			*-4.707 (0.000)	النموذج 3	LTDEP
		-0.342 (0.733)	*-4.586 (0.003)	النموذج 2	
		0.250 (0.803)	*-4.649 (0.000)	النموذج 1	
السلسلة غير مستقرة			0.182-* (0.614)	النموذج 3	LTRA
		1.594- (0.119)	2.138-* (0.509)	النموذج 2	
		2.316 (0.025)	2.263-* 0.188	النموذج 1	
السلسلة مستقرة			*-3.273 (0.001)	النموذج 3	LFBFF
		-0.864 (0.392)	*-4.272 (0.008)	النموذج 2	
		1.949 (0.058)	*-4.134 (0.002)	النموذج 1	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية لكل من LPIBR ,LDEP,LTDEP,LFBFF في جميع النماذج الثلاثة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي مفادها لا

يوجد جذر وحدة وبالتالي نستنتج أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى ما عدا متغيرة العمل التي وجدناها غير مستقرة.

### جدول رقم (07) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في الدرجة الثانية

النتيجة	C	@trend	الدرجة الثانية		
السلسلة مستقرة			*-6.342	النموذج 3	LTRA
			(0.000)		
		-1.784	*-6.768	النموذج 2	
		(0.082)	(0.000)		
	0.487		*-6.299	النموذج 1	
	(0.628)		(0.000)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

\*: قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المعنوية الإحصائية للنماذج الثلاثة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي لا يوجد جذر وحدة وعليه السلسلة مستقرة

## II. نتائج تقدير نموذج رام (Modèle de Ram)

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية سنقوم بتقدير معالم النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى وذلك حسب مايلي:

$$1. \text{ المعادلة الأولى } \hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta \hat{G} + \hat{G}_Y \left( \frac{\alpha}{(1+\alpha)} - \vartheta \right)$$

هذه المعادلة تسمح بتوضيح الاختلاف الموجود بين إنتاجية القطاع الخاص والعام من خلال معامل  $\alpha$ ، إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية حسب المعادلة أعلاه تكون من صيغة عائلة الانحدار الذاتي (AR) أو نموذج المتوسطات المتحركة (MA) أو معا (ARMA).

### أ. تحديد النموذج

لمعرفة أفضل نموذج منهم نقوم بتقدير جميع النماذج الموجودة من خلال فحص دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الجزئي (PACF) ونقدرها باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

بعد فحص دالة الارتباط الذاتي من مخرجات البرنامج التطبيقي (EViews) تم ترشيح الرتبة (1)، أما بفحص دالة الارتباط الذاتي الجزئي تم ترشيح الرتبة (1)، وعليه تم اقتراح النموذج ARMA(1,1).

ب. التعرف على النموذج الملائم

بعد تحديد النماذج الثلاثة نقدر معالم كل نموذج بطريقة المربعات الصغرى ونفحص جودة كل نموذج ونختار النموذج الأفضل الذي يلائم السلسلة الزمنية.

جدول رقم (08) يبين نتائج تقدير معالم النماذج الثلاثة

المتغيرات	المعاملات	قيمة (t) المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
C	0.0348	5.7058	(0.0000)
MA(1)	-0.1716	-0.1076	(0.2746)
معامل التحديد	0.0364		
قيمة (F) المحسوبة	1.5122		
المعنوية الاحصائية (Prop)	(0.2259)		
C	0.0374	6.9493	(0.0000)
AR(1)	-0.1935	-1.4415	(0.1574)
معامل التحديد	0.0505		
قيمة (F) المحسوبة	2.0779		
المعنوية الاحصائية (Prop)	(0.1574)		
C	0.0339	7.7052	(0.0000)
AR(1)	-0.3254	-4.1911	(0.0002)
MA(1)	0.9999	18.5721	(0.0000)
معامل التحديد	0.7213		
قيمة (F) المحسوبة	49.1887		
المعنوية الاحصائية (Prop)	(0.0000)		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ يمكن استنتاج أفضل نموذج يمكن أن يلائم السلسلة الزمنية وهو النموذج الثالث (ARMA(1,1)) لأنه يعطي أكبر معامل للتحديد وهو 0.7213 وكذلك فإن معاملات النموذج كلها، لها دلالة إحصائية، وبمقارنة المعنوية الإحصائية للنماذج الثلاثة نستنتج أن النموذج الثالث هو النموذج الوحيد الذي له دلالة إحصائية ولمعرفة جودة النموذج يجب تحليل البواقي من خلال:

اختبار جودة النموذج المقترح

إن اختبار جودة النموذج تتم من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدار (اختبار اعتدالية الأخطاء، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات تباين الأخطاء)، أي من خلال اختبار الجزء العشوائي على النحو التالي:

- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار (Jarque Bera).  
جدول رقم (09) يبين اختبار الاعتدالية (Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
(Jarque Bera)	0.5798	0.7483

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفردية البديلة التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Auto-corrélation) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)

#### جدول رقم (10) يبين اختبار عدم ارتباط البواقي (Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
Breusch-Godfrey	2.8409	0.0715

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهذه من نقاط قوة النموذج.

- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity) وذلك عن طريق اختبار (ARCH).

#### جدول رقم (11) يبين اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
ARCH	0.3399	0.5633

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها ثبات تباين البواقي

هذه الاختبارات تجمع على أن النموذج المقترح حقق الفرضيات النظامية والعشوائية  
ت. نتائج تقدير المعادلة

نتائج النموذج ستكون ممثلة في الجدول التالي، حيث ارتأينا أن يكون العمود الأول (a) مخصصاً لتقدير النموذج عن طريق الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى إلا أن نتائج هذا الانحدار لم تكن مقنعة بالنسبة لتأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وحتى معامل التحديد كان ضعيفاً، أما العمود (b) كان مخصصاً لنتائج المتحصل عليها مع نموذج (ARMA(1,1)) بحيث أعطى نتائج إحصائية مقبولة.

جدول رقم (12) يمثل نتائج المعادلة الأولى

المتغيرات المستقلة	الانحدار المتعدد (a)	(b) ARMA(1,1)
الثابت	*0.0240	*0.0219
	(0.0006)	(0.0003)
النفقات العمومية	*0.0860	*0.2078
	(0.2729)	(0.0030)
نسبة نمو النفقات من الناتج	*-0.1280	*-0.2481
	(0.1395)	(0.0010)
العمل	*-0.2958	*-0.2637
	(0.8052)	(0.6686)
التكوين الخام للأصول الثابتة	*0.1641	0.0900
	(0.0001)	(0.0014)
AR(1)		*0.3738
		(0.0034)
MA(1)		*-0.0142
		(0.9481)
معامل التحديد	0.4050	0.5629
قيمة فيشر	6.1265	7.0851
المعنوية الإحصائية	(0.0007)	(0.0006)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية (t student) لكل من النفقات العمومية ونسبة نمو النفقات من الناتج أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لها دلالة إحصائية في العمود (b) وكذلك قيمة المعنوية الإحصائية للنموذج (F-statistic) هي أصغر من 0.05 وبالتالي النموذج له دلالة إحصائية، وبالنسبة لقيمة معامل التحديد فبلغت 0.5629 أي أن المتغيرات المستقلة تؤثر في متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 56.3% ، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى ، وبالتالي هذا النموذج ARMA(1,1) أفضل من نموذج الانحدار المتعدد من خلال المعنوية الإحصائية للنتائج المحصل عليها ، وهي كالآتي:

النفقات العمومية لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة إحصائياً على درجة معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة المعلمة ب(0.2078) أي أنه إذا زادت النفقات العمومية بـ 1% (بدون الزيادة في النفقات الاجتماعية) سيزيد الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 20.78% كما يعبر هذا المعامل على التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص أي أن زيادة واحدة في النفقات العمومية (الإنتاجية) تؤدي إلى زيادة 20.78 وحدة إنتاج في القطاع الخاص وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وهذا ما تؤكدته الدراسات السابقة حول تأثير النفقات الإنتاجية (النفقات العمومية

في هذه المعادلة جاءت مقترنة مع نسبة نمو النفقات العمومية من الناتج، أي أن النفقات العمومية لها حصة في زيادة الناتج تعود إلى النفقات الإنتاجية).

كذلك بالنسبة لنسبة نمو النفقات العمومية من الناتج الداخلي الخام لها اثر سلبي مقبول إحصائياً على الناتج الداخلي الخام الحقيقي بحيث بلغت قيمة المعلمة ب(-0.2481) ، كما يمكن اعتبار هذا المعامل على أنه أثر حجم القطاع الحكومي على الناتج الخام أي أنه كلما زاد حجم القطاع الحكومي كلما انخفض الناتج الداخلي الخام.

أما متغير تراكم الخام للأصول الثابتة فله أثر موجب له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد التراكم الخام ب 9 مليون دولار أما متغير حجم قوة العمل فله أثر سلبي ليس له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام

بمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي يمكن استنتاج قيمة المعامل التالية:

$\alpha$  : الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج بين القطاعين الحكومي والخاص

$$\left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} - 0.2078 \right) = -0.2481$$

$$\Rightarrow \alpha = -0.96$$

أي أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي، وهي الفكرة التي تبني عليها فكرة الخصخصة.

### اختبار جودة النموذج

إن اختبار جودة النموذج تتم من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدار (اختبار اعتدالية الأخطاء، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات تباين الأخطاء)، أي من خلال اختبار الجزء العشوائي على النحو التالي:

- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار (Jarque Bera).

جدول رقم (13) يبين اختبار الاعتدالية (Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
(Jarque Bera)	1.6053	0.4481

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Auto-corrélation) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)

**جدول رقم (14) يبين اختبار عدم ارتباط البواقي (Breusch-Godfrey)**

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
Breusch-Godfrey	0.3543	0.7044

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity) وذلك عن طريق اختبار (ARCH).

**جدول رقم (15) يبين اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity)**

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
ARCH	1.0997	0.301

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها ثبات تباين البواقي .

هذه الاختبارات تجمع على أن النموذج المقترح حقق الفرضيات النظامية والعشوائية.

النتائج المحصل عليها يمكن أن تدرس عن طريق تحديد عتبة للنققات العمومية تسمى العتبة المثلى التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، بحيث بين كل من شان ولي ( Chan, Lee 2005) عن طريق استعمال نموذج عتبة في حالة تايوان، أن تأثير النققات العمومية يكون إيجابيا عندما يكون حجم القطاع الحكومي تحت العتبة المثلى والعكس صحيح، وفي حالة الجزائر نميز بين نوعين من نققات الميزانية، نققات التجهيز ونققات التسيير ، بحيث وجدت أغلبية الدراسات التجريبية أن تأثير النققات العمومية على النمو الاقتصادي يكون كبير وله دلالة إحصائية عندما يكون مستوى نققات التسيير أقل من العتبة المثلى، وتكون نققات التجهيز أكبر من العتبة، وسنخصص في الجزء الموالي قسم لتحديد حجم القطاع الحكومي الأمثل في الجزائر.

في هذه المعادلة يوجد ترابط قوي (multicolinéarité) بين المتغيرات التي تمثل القطاع الحكومي وهي النققات العمومية ونسبة نمو النققات من الناتج الداخلي الخام وعلى هذا الأساس سنقدر معالم المعادلة الثانية وهو النموذج الذي اقترحه دانيال لاندو وريشارد

$$\frac{\alpha}{(1+\alpha)} = \vartheta$$

$$2. \text{ المعادلة الثانية } \hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \theta \widehat{GS}$$

نتائج النموذج ستكون ممثلة في الجدول التالي، حيث ارتأينا أن يكون العمود الأول (a) مخصصاً لتقدير النموذج عن طريق الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، أما العمود (b) كان مخصصاً لنتائج المتحصل عليها مع نموذج (ARMA(1,1)).  
جدول رقم (16) يمثل نتائج المعادلة الثانية

المتغيرات المستقلة	الانحدار المتعدد (a)	(b) ARMA(1,1)
الثابت	*0.0266	*0.0290
	(0.0001)	(0.0000)
النفقات العمومية	*-0.0296	*-0.01242
	(0.0084)	(0.0208)
العمل	*-0.0503	*0.2529
	(0.9668)	(0.7145)
التكوين الخام للأصول الثابتة	*0.1455	*0.0532
	(0.0004)	(0.0092)
AR(1)		*-0.4684
		(0.005)
MA(1)		*0.9894
		(0.0000)
معامل التحديد	0.3672	0.4677
قيمة فيشر	7.1590	5.9768
المعنوية الإحصائية	(0.0006)	(0.0004)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية (t student) لكل من النفقات العمومية والتكوين الخام للأصول الثابتة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لها دلالة إحصائية في العمود (b) وكذلك قيمة المعنوية الإحصائية للنموذج (F-statistic) هي أصغر من 0.05 وبالتالي النموذج له دلالة إحصائية، وبالنسبة لقيمة معامل التحديد فبلغت 0.4677 أي أن المتغيرات المستقلة تؤثر في متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 46.7% ، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى ، وبالتالي هذا النموذج ARMA(1,1) أفضل من نموذج الانحدار المتعدد من خلال المعنوية الإحصائية للنتائج المحصل عليها ، وهي كالآتي:

النفقات العمومية لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة إحصائياً على درجة معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة المعلمة ب(0.0124) أي أنه إذا زادت النفقات العمومية بـ 1% سينقص الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 1.24% كما يعبر هذا المعامل على التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص أي أن زيادة واحدة في النفقات العمومية تؤدي إلى نقص 1.24 وحدة إنتاج في



القطاع الخاص وبالتالي نقص الناتج الداخلي الخام وهذا ما تؤكدته الدراسات السابقة حول تأثير النفقات الاستهلاكية (النفقات العمومية في هذه المعادلة جاءت منفردة على نسبة نمو النفقات من الناتج).

أما متغير تراكم الخام للأصول الثابتة فله أثر موجب له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد التراكم الخام ب 5 مليون دولار أما متغير حجم قوة العمل فله أثر سلبي ليس له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام

بمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي يمكن استنتاج قيمة المعامل التالية:

$\alpha$  : الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج بين القطاعين الحكومي والخاص

$$\left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} \right) = -0.0124$$

$$\Rightarrow \alpha = -0.012$$

أي أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي، وهي الفكرة التي تبني عليها فكرة الخصخصة.

### اختبار جودة النموذج

إن اختبار جودة النموذج تتم من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدار (اختبار اعتدالية الأخطاء، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات تباين الأخطاء)، أي من خلال اختبار الجزء العشوائي على النحو التالي:

- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار (Jarque Bera).

جدول رقم (17) يبين اختبار الاعتدالية (Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
(Jarque Bera)	2.0192	0.3643

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Auto-corrélation) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)

جدول رقم (18) يبين اختبار عدم ارتباط البواقي (Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
Breusch-Godfrey	1.3543	0.2725

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity) وذلك عن طريق اختبار (ARCH).

جدول رقم (19) يبين اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
ARCH	0.5892	0.4475

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها ثبات تباين البواقي .

هذه الاختبارات تجمع على أن النموذج المقترح حقق الفرضيات النظامية والعشوائية وعليه يمكن اعتباره مقبولا إحصائيا.

$$3. \text{ المعادلة الثالثة } \hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \left( \frac{\alpha}{(1+\alpha)} \right) \hat{G}_Y$$

المعادلة الأولى والثانية لا تسمح إلا بتقدير التأثير السلمي لحجم القطاع الحكومي وليس التأثير الإجمالي لحجم القطاع الحكومي من حيث الأداء الاقتصادي، حيث كانت نتائج التقدير مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (20) يمثل نتائج المعادلة الثالثة

المتغيرات المستقلة	الانحدار المتعدد (a)	(b) ARMA(1,1)
الثابت	*0.0259	*0.0265
	(0.0002)	(0.0000)
نسبة نمو النفقات من الناتج	*-0.0345	*-0.0233
	(0.0048)	(0.050)
العمل	*-0.1012	*-0.1762
	(0.9321)	(0.7945)
التكوين الخام للأصول الثابتة	0.1511	0.0868
	(0.0002)	(0.0031)
AR(1)		*0.0998
		(0.5755)
MA(1)		0.2781

(0.1943)		
0.4319	0.3852	معامل التحديد
5.1702	7.7055	قيمة فيشر
(0.0012)	(0.0004)	المعنوية الإحصائية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية (t student) لكل من نسبة نمو النفقات من الناتج والتكوين الخام للأصول الثابتة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لها دلالة إحصائية في العمود (b) وكذلك قيمة المعنوية الإحصائية للنموذج (F-statistic) هي أصغر من 0.05 وبالتالي النموذج له دلالة إحصائية، وبالنسبة لقيمة معامل التحديد فبلغت 0.4319 أي أن المتغيرات المستقلة تؤثر في متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 43.2% ، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى ، وبالتالي هذا النموذج ARMA(1,1) أفضل من نموذج الانحدار المتعدد من خلال المعنوية الإحصائية للنتائج المحصل عليها ، وهي كالآتي:

نسبة نمو النفقات من الناتج لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة إحصائياً على درجة معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة المعلمة ب(-0.0233) أي أن تأثير حجم القطاع الحكومي الإجمالي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر سالب من حيث الأداء الاقتصادي

أما متغير تراكم الخام للأصول الثابتة فله أثر موجب له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام بحيث لزيادة مليون دولار منه يجب أن يزيد التراكم الخام ب 8 مليون دولار أما متغير حجم قوة العمل فله أثر سلبي ليس له دلالة إحصائية على متغير الناتج الداخلي الخام

وبمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي يمكن استنتاج قيمة المعامل التالية:

$\alpha$  : الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج بين القطاعين الحكومي والخاص

$$\left( \frac{\alpha}{(1 + \alpha)} \right) = -0.0233$$

$$\Rightarrow \alpha = -0.022$$

أي أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي.

## اختبار جودة النموذج

إن اختبار جودة النموذج تتم من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدر (اختبار اعتدالية الأخطاء، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات تباين الأخطاء)، أي من خلال اختبار الجزء العشوائي على النحو التالي:

- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار (Jarque Bera).  
جدول رقم (21) يبين اختبار الاعتدالية (Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
(Jarque Bera)	0.3935	0.8213

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

- من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Auto-corrélation) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)

### جدول رقم (22) يبين اختبار عدم ارتباط البواقي (Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
Breusch-Godfrey	1.0021	0.3783

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

- من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.
- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity) وذلك عن طريق اختبار (ARCH).  
جدول رقم (23) يبين اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
ARCH	0.0650	0.8001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

- من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها ثبات تباين البواقي .  
هذه الاختبارات تجمع على أن النموذج المقترح حقق الفرضيات النظامية والعشوائية وعليه يمكن اعتباره مقبولا إحصائيا

#### 4. نتائج محاولة نمذجة نموذج رام (Ram) على واقع الاقتصاد الجزائري

النتائج التجريبية لنموذج Ram سنة 1986 بينت أن النفقات العمومية لها تأثير (غير مباشر) موجب حدي خارجي على النمو الاقتصادي، وتأثير (مباشر) إجمالي سلبي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي، وإنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي أكبر من إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص، سنحاول مقارنة هذه النتائج مع النتائج المحصل عليها في حالة الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24) يبين النتائج الإجمالية لنموذج Ram في الجزائر

الاختلاف في الإنتاجية	التأثير الحدي الخارجي	المعادلة الأولى:
$\alpha = -0.96$ إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي	$\vartheta = 0.2078$ زيادة النفقات العمومية بـ 10% (بدون الزيادة في النفقات الاجتماعية) سيزيد الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 20.78% ارتباط قوي بين متغيرات القطاع الحكومي	$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta \hat{G} + \hat{G}_y \left( \frac{\alpha}{(1+\alpha)} - \vartheta \right)$
$\alpha = -0.012$ Ram $\alpha = 0.288$ إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي	$\vartheta = -0.0124$ Ram $\vartheta = 0.434$ زيادة النفقات العمومية بـ 10% سينقص الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 1.24%	$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \vartheta \hat{G}$
$\alpha = -0.022$ إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي	$\left( \frac{\alpha}{(1+\alpha)} \right) = -0.0233$ Ram (1.88) تأثير حجم القطاع الحكومي الإجمالي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر سالب من حيث الأداء الاقتصادي	$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \left( \frac{\alpha}{(1+\alpha)} \right) \hat{G}_y$

المصدر: من إعداد الطالب

تجدر الإشارة أن هذه النتائج لديها حدود من بينها:

- فترة الدراسة غير كافية (43) وليست طويلة لكي تسمح لنا بتحديد أثر النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي الجزائري وهذا يؤثر على قوة النتائج ودقتها.
- تزايد النفقات العمومية الجزائرية لا يرتبط بتزايد الضريبة الجبائية فقط (زيادة الإنتاج) وإنما مرتبط بعدة اعتبارات اجتماعية أخرى من شأنها أن تؤثر في تناقص وتيرة النمو الاقتصادي.
- فترة الدراسة في الجزائر تميزت بعدة تقلبات وأزمات مالية ونفطية وسياسية أثرت على حجم القطاع الحكومي من جهة وكذلك على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وكذلك تحول النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى نظام السوق كل هذا صعب من الحصول على نتائج قوية مطابقة للنتائج التجريبية في هذا المجال.
- السياسة المنتهجة من قبل الجزائر خاصة من سنة 2000 إلى يومنا هذا والمتمثل في حجم الاستثمارات الكبيرة، أدى إلى تفاقم كبير للنفقات العمومية غير منتجة.

### III. الحجم الأمثل للقطاع الحكومي والنمو

إن وجود مستوى أمثل للنفقات العمومية (Barro,1990 ; Futagami et al,1993)<sup>1</sup> يفترض وجود دالة كثير حدود من الدرجة الثانية (قطع مكافئ) بين النمو الاقتصادي ومتغيرة وكيلة عن النفقات العمومية التي تحدد حجم القطاع الحكومي وتسمى كذلك بمنحنى أرمي (courbe d'Armev,1995): بحيث تعطى بالشكل التالي:

$$Y = aX^2 + bX + C$$

بحيث  $Y$  النمو الاقتصادي وهو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و  $X$  تمثل متغيرة وكيلة لحجم القطاع الحكومي، فإذا كان المعامل  $a$  سالب هذا يعني أن المنحنى عبارة عن قطع مكافئ محدب من الأعلى، أما إذا كان موجب فالمنحنى قطع مكافئ محدب من الأسفل، وتكون إحداثيات الذروة كالتالي:  $(\frac{-b}{2a}; \frac{4ac-b^2}{4a})$  والتي تمثل المستوى الأمثل للنفقات العمومية.

لقد تعددت المتغيرات الوكيل للقطاع الحكومي في الدراسات التجريبية فمثلا قام كل من فيدر وكلي (Fedder et Galaway) باستخدام نسبة النفقات الإجمالية من الناتج لتحديد العتبة المثلى وكذا نسبة النفقات الاستثمارية من الناتج أما لين (Lin 1994) وكورمندي، ميجر (Kormendi et Meguire 1986) فاستخدموا نسبة نفقات الاستهلاك على الناتج. وفي حالة الجزائر سنختبر حجم القطاع الحكومي مع عدة متغيرات وكيلة وهي نسبة نمو النفقات العمومية من الناتج، نسبة نفقات التسيير من الناتج، نسبة نفقات التجهيز من الناتج، وكمتغير وكيل عن النمو الاقتصادي سنستخدم الناتج الداخلي الخام.

أولاً: سنقوم بتقدير معاملات دالة كثير الحدود من الدرجة الثانية للناتج الداخلي الخام الحقيقي ( $Y$ ) ونسبة النفقات من الناتج ( $X$ )، ويمكن استنتاج قيمة العتبة المثلى للنفقات من إحداثيات نقطة الذروة والتي تساوي  $(\frac{-b}{2a})$ .

جدول رقم (25) يبين معاملات معادلة الانحدار بين ( $X, Y$ )

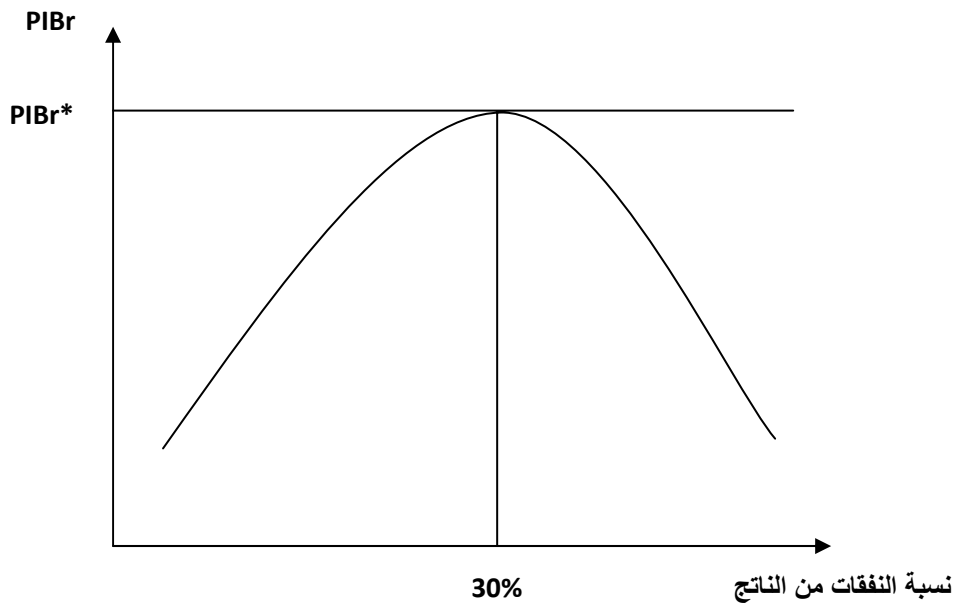
C	(b) X	(a) X <sup>2</sup>	
4.63 (10 <sup>10</sup> *)	9.73 (10 <sup>9</sup> *)	-1.59 (10 <sup>10</sup> *)	المعاملات
0.0000	0.0001	0.0000	قيمة المعنوية
		0.4038	معامل التحديد
		0.000	قيمة معنوية النموذج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

<sup>1</sup> Alassane Diabate « dépenses publique et croissance ; le cas du mali » doctorat en sciences économiques ; école doctorale économie des organisations ; Dauphine université Paris 2009,p74

من الجدول نلاحظ أن قيمة (a) سالبة أي أن المنحنى محدب من الأعلى، كذلك نلاحظ أن كل من قيمة معامل a و b لها دلالة إحصائية وبالتالي فإن نسبة النفقات العمومية المثلى لها دلالة إحصائية أيضاً، حيث بلغت القيمة المثلى لنسبة النفقات من الناتج (التي تمثل أكبر تأثير موجب على الناتج الداخلي الخام) 30 % بمعنى عندما تكون نسبة النفقات من الناتج أقل من 30% فإن أي زيادة في النفقات ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة النفقات من الناتج عن 30% فإن أي زيادة في النفقات العمومية ستترجم إلى تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .

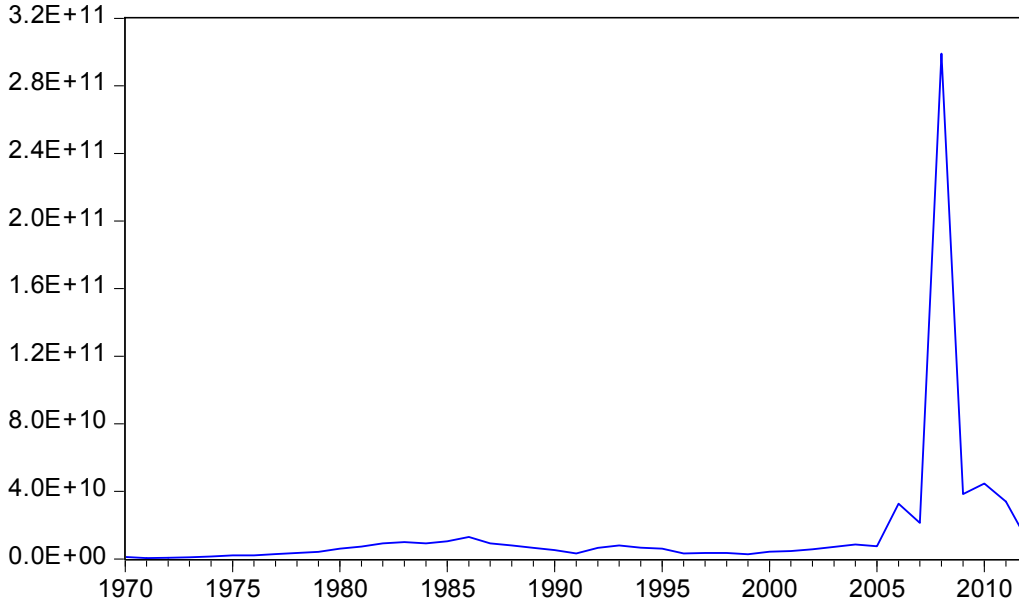
رسم بياني رقم (20) يبين منحنى أرمي (courbe d'Arme) لنسبة النفقات من الناتج



المصدر: من إعداد الطالب

ثانياً: قبل أن نقوم بعملية التقدير يجب أولاً معرفة تطور نفقات التجهيز عبر الزمن وذلك لمعرفة أهم التطورات التي حصلت خلال الفترة الزمنية المدروسة والرسم التالي يوضح تطور نفقات التجهيز خلال الفترة الممتدة بين 2012/1970.

رسم بياني رقم (21) يبين تطور نفقات التجهيز خلال 1970-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز مرة بعدة تطورات أهمها من سنة 1970 إلى غاية 1986 كانت نفقات التجهيز في تزايد مستمر وذلك راجع لسياسة الدولة المنتهجة في تطبيق برامج التنمية المتمثلة في المخططات الثلاثية والخماسية وبعد أزمة 1986 بدأت تنقل نفقات التجهيز إلى غاية 1990، ومن هذه السنة حتى سنة 2005 عرفت هذه النفقات استقرار نسبي، وبعدها حدثت الطفرة في الإنفاق حيث انتهجت الدولة سياسة توسعية كبيرة مست جميع القطاعات لتبلغ ذروتها سنة 2009.

سنقوم بتقدير معاملات دالة كثير الحدود من الدرجة الثانية للنتائج الداخلي الخام الحقيقي (Y) ونسبة نفقات التجهيز من الناتج (X)، ويمكن استنتاج قيمة العتبة المثلى للنفقات من إحداثيات نقطة الذروة والتي تساوي  $(-\frac{b}{2a})$ .

جدول رقم (26) يبين معاملات معادلة الانحدار بين (X, Y)

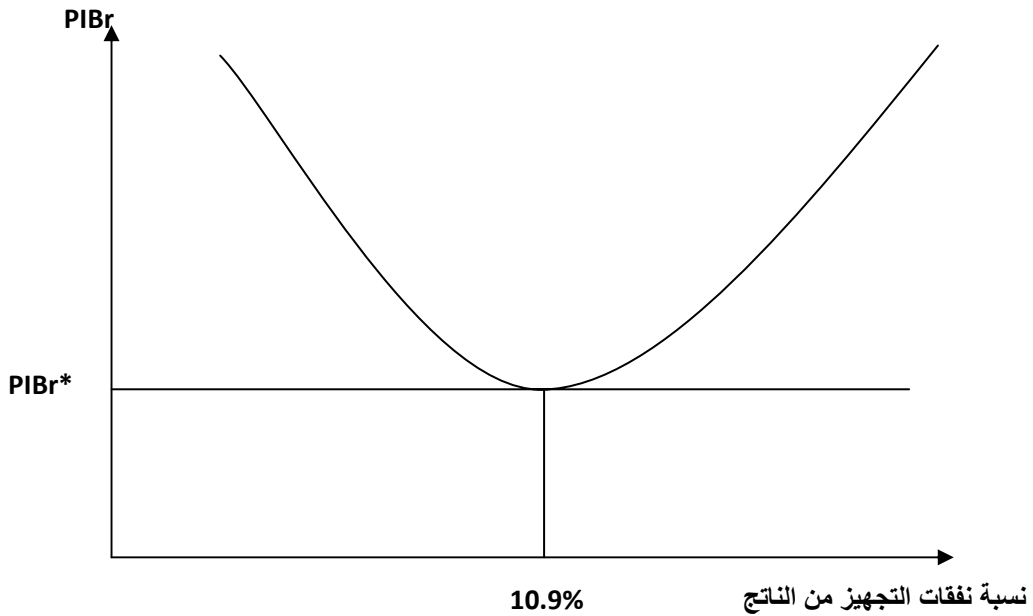
C	(b) X	(a) X <sup>2</sup>	
(10 <sup>10</sup> *) 8.32	(10 <sup>11</sup> *)-4.44	(10 <sup>12</sup> *)2.02	المعاملات
0.000	0.0112	0.0096	قيمة المعنوية
		0.1587	معامل التحديد
		0.0315	قيمة معنوية النموذج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.



من الجدول نلاحظ أن قيمة (a) موجبة أي أن المنحنى محدب من الأسفل، كذلك نلاحظ أن كل من قيمة معامل a و b لها دلالة إحصائية وبالتالي فإن نسبة نفقات التجهيز المثلى لها دلالة إحصائية أيضاً، حيث بلغت القيمة المثلى لنسبة نفقات التجهيز من الناتج (التي تمثل أكبر تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام) 10.9 % بمعنى عندما تكون نسبة نفقات التجهيز من الناتج أقل من 10.9% فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ستؤثر بشكل سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة نفقات التجهيز من الناتج عن 10.9% فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ستترجم إلى تأثير موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .

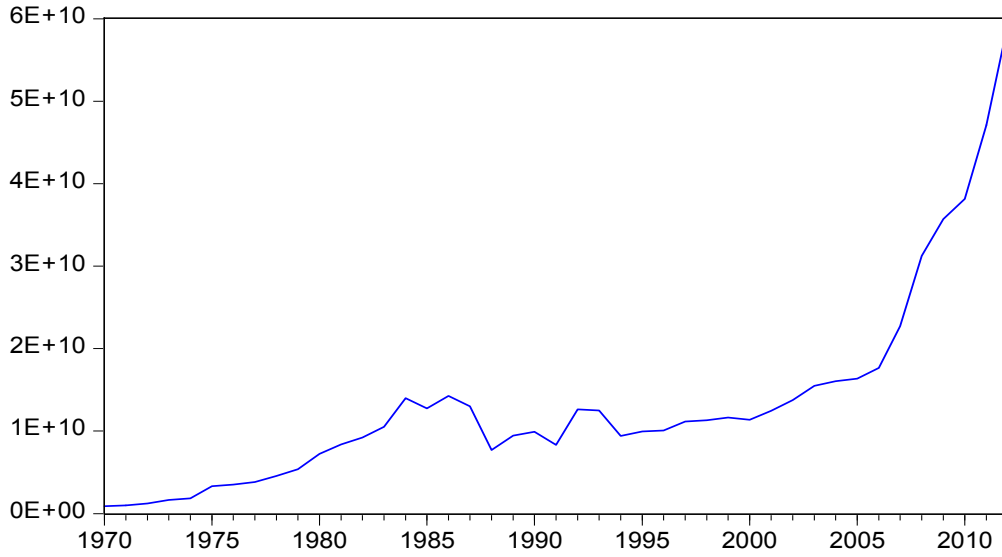
رسم بياني رقم (22) يبين منحنى أرمي (courbe d'Arme) لنسبة نفقات التجهيز من الناتج



المصدر: من إعداد الطالب

ثالثاً: قبل أن نقوم بعملية التقدير يجب أولاً معرفة تطور نفقات التسيير عبر الزمن وذلك لمعرفة أهم التطورات التي حصلت خلال الفترة الزمنية المدروسة والرسم التالي يوضح تطور نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة بين 2012/1970.

رسم بياني رقم (23) يبين تطور نفقات التسيير خلال 1970-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير كانت في تزايد مستمرة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1986، ومن هذه الأخير إلى غاية سنة 1999 كانت هذه النفقات في تذبذب، وما بين سنة 1999 إلى غاية 2012 بلغت نسبة التغير حوالي 16% وهي نسبة أقل إذا ما قورنت بمعدل نمو النفقات العمومية التي بلغت 22% بحيث تطورت هذه النفقات بشكل كبير في هذه الفترة وهذا راجع للسياسة التوسعية التي كان سببها زيادة أسعار المحروقات في العالم، إن نسبة نفقات التسيير في ميزانية الجزائر ما زالت تسيطر مقارنة بنسبة نفقات التجهيز، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي أقل بكثير من نفقات التجهيز.

سنقوم بتقدير معاملات دالة كثير الحدود من الدرجة الثانية للنتائج الداخلي الخام الحقيقي (Y) ونسبة نفقات التجهيز من الناتج (X)، ويمكن استنتاج قيمة العتبة المثلى للنفقات من إحداثيات نقطة الذروة والتي تساوي  $(-\frac{b}{2a})$ .

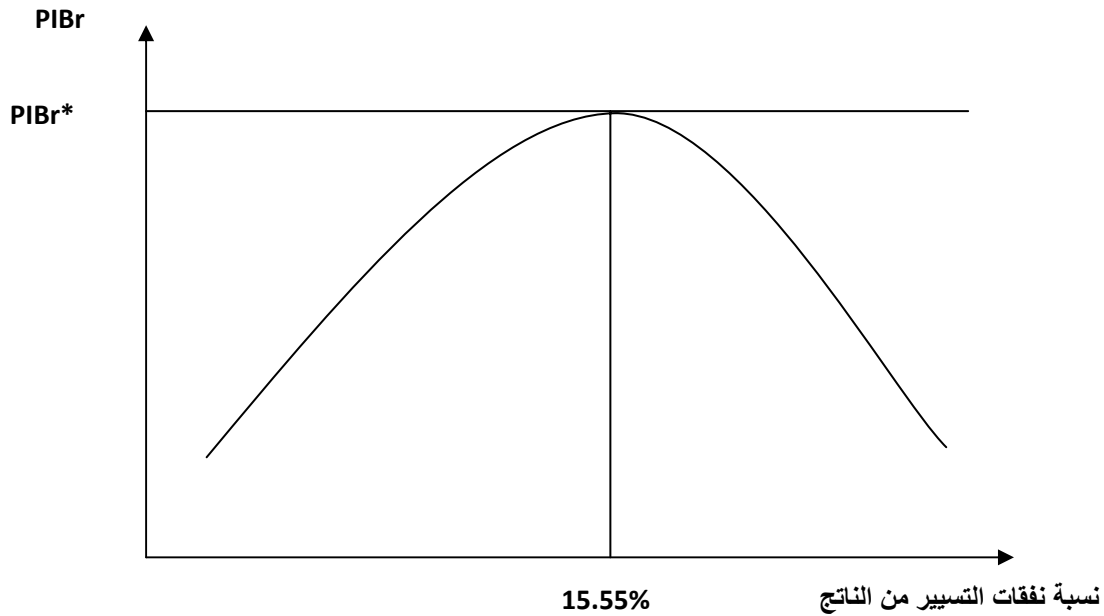
جدول رقم (27) يبين معاملات معادلة الانحدار بين (X, Y)

C	(b) X	(a) X <sup>2</sup>	
(10 <sup>10</sup> *) 2.80	(10 <sup>11</sup> *) 2.80	(10 <sup>11</sup> *) -9.00	المعاملات
0.0000	0.0000	0.0000	قيمة المعنوية
		0.7233	معامل التحديد
		0.000	قيمة معنوية النموذج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن قيمة (a) سالبة أي أن المنحنى محدب من الأعلى، كذلك نلاحظ أن كل من قيمة معامل a و b لها دلالة إحصائية وبالتالي فإن نسبة نفقات التسيير المثلى لها دلالة إحصائية أيضا، حيث بلغت القيمة المثلى لنسبة نفقات التسيير من الناتج (التي تمثل أكبر تأثير موجب على الناتج الداخلي الخام) 15.55% بمعنى عندما تكون نسبة نفقات التسيير من الناتج أقل من 15.55% فإن أي زيادة في نفقات التسيير ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة نفقات التسيير من الناتج عن 15.55% فإن أي زيادة في نفقات التسيير ستترجم إلى تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .

رسم بياني رقم (24) يبين منحنى أرمي (courbe d'Arme) لنسبة نفقات التسيير من الناتج



المصدر: من إعداد الطالب

هنا نقف حول تأثير هذه النفقات على نفقات التجهيز والنمو.

جدول رقم (28) يبين حصة الإيرادات خارج المحروقات من نفقات التسيير

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	2001	2000	1999	
1022.1	883.1	840.5	724.2	652.5	624.3	595.2	488.5	364.9	358.4	إيرادات خارج المحروقات (10 <sup>9</sup> دج)
2227.3	1673.9	1437.9	1245.1	1251.1	1122.8	975.6	963.6	856.2	774.7	نفقات التسيير (10 <sup>9</sup> دج)
45.9	52.8	58.5	58.2	52.2	55.6	61	50.7	42.6	46.3	الحصة (%)

Source: Rachid Boudjema « Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 » Volume2 dar el khaldounia, Alger, 2011, P210

من الجدول وبمقارنة نفقات التسيير وإيرادات الجزائر خارج المحروقات نلاحظ أن هذه الأخيرة تمثل ما بين 45% و 61% من الأولى. وهذا يعني أن تمويل جزء من نفقات التسيير يكون عن طريق إيرادات المحروقات وهو أمر غير طبيعي لأن إيرادات المحروقات من الطبيعي أن تمويل نفقات التجهيز (وهذا ما يعرف بتمويل السلع المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية)، وبالتالي نلاحظ أن هذه النفقات تمثل عبء على نفقات التجهيز وعلى الاستثمارات الموجهة للتنمية والنمو.

#### IV. تقسيمات النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي

إن النفقات العمومية غير متجانسة من حيث طبيعتها لاختلاف هدفها فيوجد نفقات مخصصة للاستثمار وأخرى مخصصة للاستهلاك، وكذلك من حيث الوظيفة (أي القطاعات)، إن دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي لا تكون كفاء إلا بمعرفة أثر تقسيمات النفقات العمومية على النمو وذلك للوصول للتركيب المثلى بين مختلف تقسيمات النفقات العمومية، وفي الحقيقة فإن عدد كبير من الدراسات المهمة في هذا المجال ميزت بين نوعين من النفقات، نفقات جارية (نفقات التسيير) ونفقات الاستثمار (نفقات التجهيز).

في دراسة للوندو (Landau 1983; 1986) وصل إلى أنه يوجد علاقة سلبية بين نفقات الاستهلاك والنمو الاقتصادي لدخل الفرد، وفي حالة الدول الضعيفة الدخل أدخل متغيرات من شأنها تحسين وضعية هذه الدول مثل الاستثمار في قطاع التربية ووجد أن في هذه الدول أن نفقات الجارية مرتفعة جدا مقارنة بالدول قوية الدخل ووجد أن هناك علاقة موجبة ومقبولة إحصائيا بين نفقات الاستثمار في قطاع التربية والنمو الاقتصادي للدخل الفردي<sup>1</sup>.

من جهة أخرى يوجد دراسات أخرى مثل ديفراجن (Devarajan 1993; 1996)، غوش وغريغوريو (Ghosh et Grégoriou 2008) وجدوا أثر موجب للنفقات الجارية على النمو الاقتصادي في الدول السائرة للنمو، وهذا عكس الفكر الليبرالي، أما نفقات التربية والصحة والتي تمثل حصة مهمة من النفقات الجارية فلها أثر سلبي مقبول إحصائيا في دراسة (Devarajan) أما في دراسة (Ghosh et Grégoriou) فوجدوا تأثير سلبي لنفقات الاستثمار.

جميع هذه النتائج المتناقضة تترجم صعوبة تحديد نوعية التأثير بين النفقات العمومية خاصة النفقات الجارية وذلك في الدول السائرة في طريق النمو.

إن الجدول التالي يستعرض أهم نتائج الدراسة التجريبية التي تناولت تأثير مختلف نفقات الميزانية على النمو الاقتصادي أو أحد المتغيرات الوكيلية.

<sup>1</sup> Alassane Diabate « dépenses publique et croissance ; le cas du mali » doctorat en sciences économiques ; école doctorale économie des organisations ; Dauphine université Paris 2009 ,P83

جدول رقم (29) يبين نتائج الدراسات التجريبية لتأثير تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي

الكاتب	العينة	الطريقة المستعملة	النتائج الرئيسية
Landau (1983)	96 دولة نامية من 1976/1961	OLS	نفقات الاستهلاك (-) s نفقات الاستثمار (+) s
Landau (1986)	96 دولة نامية (1960-80)	OLS	نفقات الاستهلاك (-) s نفقات الاستثمار (+) ns نفقات التربية (+) ns
Devarajan et al 1993 ;1996	69 دولة نامية منها 29 دولة صحراوية (1970-90)	OLS	نفقات الاستهلاك (+) s نفقات الاستثمار (-) s نفقات التربية (-) ns نفقات الصحة (-) s نفقات النقل (-) s
Baffes et shah 1998	21 دولة نامية (1965-84)	OLS	نفقات الاستثمار (+) s نفقات رأس المال البشري أو التنمية البشرية (+) s
Bleaney et al 2001	22 دولة متقدمة (1995-1970)	بيانات مقطعية	نفقات إنتاجية (+) s نفقات غ منتجة (-) ns نفقات الاستثمار (+) s
Dollars et Kraay 2002	92 دولة (1999-1950)	OLS	نفقات الاستهلاك (-) s نفقات التربية (+) s نفقات الصحة (+) s
Baldacci et al 2003	39 دولة قامت بالتعديل الهيكلي (2000-1990)	بيانات مقطعية	نفقات الأجور (-) s نفقات سلع أخرى وخدمات (+) s
Lofgren et Robinson 2004	دول صحراوي إفريقيا (2015-1998)	بيانات مقطعية	نفقات الصحة (+) s نفقات النقل (+) s ضعيف نفقات الزراعة (+) s ضعيف
Gupta et al 2005	39 دولة قامت بالتعديل الهيكلي (2000-1990)	بيانات مقطعية	نفقات الأجور (-) s نفقات سلع أخرى وخدمات (+) ns نفقات الاستثمار (+) s نفقات التحويلات والإعانات (-) s
Ouattara 2007	دول (UEMOA) (1980-2004)	بيانات مقطعية	نفقات الاستثمار (+) s نفقات رأس المال البشري أو التنمية البشرية (-) ns
Ghosh et Grégoriou 2008	15 دولة منها 5 إفريقيا (1999-1972)	بيانات مقطعية	نفقات الاجمالية (+) s نفقات الاستثمار (-) s

Source : Alassane Diabate « dépenses publique et croissance ; le cas du mali » doctorat en sciences économiques ; école doctorale économie des organisations ;Dauphine université Paris 2009, P85

(+) : تأثير إيجابي ، (-) : تأثير سلبي ، s : معامل المتغير له دلالة إحصائية ، ns : معامل المتغير ليس له دلالة إحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أنه هناك تضارب في النتائج وذلك حسب عينة الدراسة (دول متقدمة، دول نامية) وكذلك حسب الطريقة المستعملة، وفي هذا الجدول ما يهم هو الدراسة التي أجريت على 39 بلد طبق برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة بين 1990 و 2000 وهي دراسة (Baldacci et al 2003) حيث كانت النتيجة أن أي ارتفاع في الأجور سيؤدي إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أما نفقات السلع الأخرى والخدمات المخصصة لمشاريع التجهيز فتؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وهذه النتائج كانت مشابهة لدراسة (Gupta et al 2005) إضافة إلى أنهم وجدوا تأثير إيجابي لنفقات الاستثمار على النمو الاقتصادي، وهذا هو الهدف العلني من وراء التعديل الهيكلي، إعطاء أهمية لنفقات الاستثمار (التجهيز) وذلك بتقليص النفقات الجارية (التسيير) وهذا ما أدى بالجزائر لتقليص كتلة الأجور بتبني فكرة تسريح العمال في مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح أهم أسباب هذا التسريح في الجزائر لغاية 30 جوان 1998.

جدول رقم (30) يمثل عدد العمال المسرحين لغاية 30 جوان 1998

النسبة من إجمالي المسرحين %	عدد العمال	الأسباب
23,2	211922	التخفيض
11	100840	البطالة التقنية
5,5	50700	المغادرة الطوعية
5,6	51000	التقاعد المبكر
54,7	500000	التنحية (dépermanisation)
100	914462	المجموع

Source : Rachid Boudjema « Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 » Volume2 dar el khaldounia, Alger, 2011, P110

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد العمال المسرحين لغاية 30 جوان 1998 بلغ حوالي 914 ألف عامل على المستوى الوطني بحيث تعددت أسباب التسريح من التنحية (dépermanisation) التي بلغت نسبتها ما يقارب 55%، وكذا التخفيض التي بلغت نسبته 23% من العمال المسرحيين، وكذلك أسباب أخرى مثل التقاعد المبكر والمغادرة الطوعية.

كما تبنت الجزائر فكرة حل المؤسسات الاقتصادية لتقليص كتلة الأجور والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات المنحلة حسب القطاعات لغاية 30 جوان 1998

جدول رقم (31) يمثل عدد المؤسسات المنحلة حسب القطاعات لغاية 30 جوان 1998

النقل والخدمات التجارية	السكن والأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة	المؤسسات العمومية الاقتصادية
15	54	60	5	المؤسسات العمومية الاقتصادية
83	195	383	18	المؤسسات العمومية المحلية
98	249	433	23	المجموع
12,1	30,6	54,5	2,8	النسبة %

Source : Rachid Boudjema « Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 » Volume2 dar el khaldounia, Alger, 2011, P110

من الجدول أعلاه نستنتج أن القطاع الذي تضرر بنسبة كبيرة هو قطاع الصناعة بنسبة 54.5%، يليه قطاع السكن والأشغال العمومية بنسبة 30.6%.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نفقات التسيير والتجهيز ليست متغيرتين مستقلتين عن بعضهما البعض وكذلك لا يمكن زيادة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، بل هناك نسبة مثلى (نفقات التسيير/نفقات التجهيز) تعظم النمو الاقتصادي.

### 1. تأثير تقسيمات النفقات العمومية من حيث طبيعتها على النمو الاقتصادي

لتقدير تأثير نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي نطلق من المعادلة الثانية لرام (Ram):

$$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \theta \hat{G}$$

بحيث تعرف هذه المعادلة النمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام الحقيقي بدلالة رأس المال، نسبة نمو العمل وكذا حجم الإنفاق الحكومي ممثلاً بالنفقات العمومية، ومن هنا نوزع هذه الأخير حسب طبيعتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث:

$$G = G_g + G_e$$

بحيث  $G_g$  تمثل حجم نفقات التسيير و  $G_e$  تمثل حجم نفقات التجهيز لتصبح لدينا المعادلة التالية:

$$\hat{Y} = \beta \hat{L} + \gamma \frac{I}{Y} + \tau G_g + \omega G_e$$

بحيث تمثل كل من  $\tau$  و  $\omega$  معاملات لنفقات التسيير والتجهيز على التوالي، وقبل إجراء عملية التقدير يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من نفقات التسيير والتجهيز.

جدول رقم(32) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى

اختبار جذر الوحدة لفليبس وبيرون							
النوع	النتيجة	C	@trend	في المستوى			
DS	السلسلة غير مستقرة			*2.9412 (0.9989)	النموذج 3	LDEPg	
			*1.4533 (0.1541)	*-2.1245 (0.5176)			النموذج 2
			*1.7419 (0.0892)	*-1.5679 (0.4898)	النموذج 1		
				*0.1947 (0.7378)			النموذج 3
			*2.5603 (0.0144)	*-5.4759 (0.0003)	النموذج 2		
			*4.4944 (0.0001)	*4.5620 (0.0007)			النموذج 1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى عند درجة معنوية 5% ، لأن أغلبية المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أكبر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جذر وحدة، وبالتالي السلاسل غير مستقرة. لهذا سنجعلها مستقرة سواء بالاعتماد على طريقة الفروق إذا كانت السلسلة من نوع DS أو طريقة تقدير الاتجاه إذا كانت السلسلة من نوع TS.

جدول رقم(33) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في الدرجة الأولى

النتيجة	C	@trend	الدرجة الأولى			
السلسلة مستقرة			*-5.0236 (0.000)	النموذج 3	LDEPg	
		*-0.6628 (0.5114)	*-5.9715 (0.0001)			النموذج 2
		*2.8735 (0.0065)	*-5.9788 (0.0000)	النموذج 1		
			*-5.6140 (0.0000)			النموذج 3
		*-0.0365 (0.9718)	*-5.4759 (0.0003)	النموذج 2		
		*-0.0098 (0.9922)	*-5.5468 (0.0000)			النموذج 1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS



\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية في جميع النماذج الثلاثة أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي مفادها لا يوجد جذر وحدة وبالتالي نستنتج أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

نتائج النموذج ستكون ممثلة في الجدول التالي، حيث ارتأينا أن يكون العمود الأول (a) مخصصاً لتقدير النموذج عن طريق الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، أما العمود (b) كان مخصصاً لنتائج المتحصل عليها مع نموذج (ARMA(1,1)) .

جدول رقم (34) يمثل نتائج المعادلة

(b) ARMA(1,1)	الانحدار المتعدد (a)	المتغيرات المستقلة
*0.0262	*0.0254	الثابت
(0.0000)	(0.0009)	
*0.0222	*-0.0042	نفقات التسيير
(0.0318)	(0.9246)	
*-0.0018	*-0.0035	نفقات التجهيز
(0.0178)	(0.2657)	
*0.3758	*-0.4453	العمل
(0.6093)	(0.7368)	
*0.0498	*0.1449	التكوين الخام للأصول الثابتة
(0.0209)	(0.0097)	
*-0.5107		AR(1)
(0.0005)		
*0.9974		MA(1)
(0.0000)		
0.4919	0.2619	معامل التحديد
5.3264	3.1937	قيمة فيشر
(0.0006)	(0.0241)	المعنوية الإحصائية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية الإحصائية (t student) لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والتكوين الخام للأصول الثابتة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لها دلالة إحصائية في العمود (b) وكذلك قيمة المعنوية الإحصائية للنموذج (F-statistic) هي أصغر من 0.05 وبالتالي النموذج له دلالة إحصائية، وبالنسبة لقيمة معامل التحديد فبلغت 0.4919 أي أن المتغيرات المستقلة تأثر في متغيرة الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 49.19% ، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات أخرى ، وبالتالي هذا النموذج ARMA(1,1) أفضل من نموذج الانحدار المتعدد من خلال المعنوية الإحصائية للنتائج المحصل عليها ، وهي كالآتي:

نفقات التجهيز لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة إحصائياً على درجة معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة المعلمة ب(0.0018) أي أنه إذا زادت نفقات التجهيز بـ 1% سينقص الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 0.18% .

أما نفقات التسيير لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة إحصائياً على درجة معنوية 0.05 حيث بلغت قيمة المعلمة ب(0.0222) أي أنه إذا زادت نفقات التسيير بـ 1% سيزيد الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمقدار 2.22% ، وهذا ما يؤكد فكرة أن نفقات التسيير تآثر في النمو الاقتصادي أكثر ما تؤثر فيه نفقات التجهيز في الجزائر، وهذا ما يعزز الدراسات التي أقيمت في الدول السائرة في النمو خاصة دراسة (Devarajan) و (Ghosh et Grégoriou) والتي وجدت نفس النتيجة، وبالتالي نستطيع القول أن التصحيح الهيكلي الذي طبقتة الجزائر في فترة من الفترة لم يحقق أهدافه.

هنا يجب التنويه لأمر مهم وهو تمويل عجز الميزانية بحيث يلعب التمويل دور في توجه التأثير على النمو الاقتصادي من جهة، ويلعب دور مهم في زيادة النفقات العمومية من جهة أخرى ولكن المشكلة المطروحة ماذا يمول هذا التمويل؟ أي يمول نفقات التجهيز وذلك عن طريق استثمارات أو يمول نفقات التسيير، فغالبا ما يمول نفقات التسيير من الموارد الداخلية (إيرادات الدولة) أما الباقي يغطي نفقات التجهيز وإن حدث عجز تلجأ الدولة للمساعدة الخارجية التي يمول باقي نفقات التجهيز

### اختبار جودة النموذج

إن اختبار جودة النموذج تتم من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدار (اختبار اعتدالية الأخطاء، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار ثبات تباين الأخطاء)، أي من خلال اختبار الجزء العشوائي على النحو التالي:

- يجب أن تتبع البواقي توزيع طبيعي وذلك عن طريق اختبار (Jarque Bera).

جدول رقم (35) يبين اختبار الاعتدالية (Jarque Bera)

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الاحصائية (Prop)
(Jarque Bera)	1.5248	0.4665

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفردية البديلة التي مفادها أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- يجب اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (Auto-corrélation) وذلك عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)

جدول رقم (36) يبين اختبار عدم ارتباط البواقي (Breusch-Godfrey)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
Breusch-Godfrey	09952	0.3811

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

- يجب اختبار ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity) وذلك عن طريق اختبار (ARCH).

جدول رقم (37) يبين اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Heteroskedasticity)

الاختبار	القيمة المحسوبة ل(F)	المعنوية الاحصائية (Prop)
ARCH	1.0747	0.3066

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية والتي مفادها ثبات تباين البواقي .  
هذه الاختبارات تجمع على أن النموذج المقترح حقق الفرضيات النظامية والعشوائية وعليه يمكن اعتباره مقبولا إحصائيا

2. تأثير تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة أو القطاع على النمو الاقتصادي

تلعب النفقات العمومية المتنوعة من حيث القطاع دورا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي بحيث في سنوات التعديل الهيكلي كان الهدف هو استقرار النفقات العمومية من أجل التحكم في عجز الميزانية وكان ذلك من خلال تقليص نفقات التسيير عن طريق تخفيض كتلة الأجور الإجمالية خاصة في القطاعات التي تحتوي على عدد عمال كبير، أما في بداية سنة 2000 كان التوجه إلى زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات مثل التعليم، الصحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الزراعة، الخدمات إلى غير ذلك من القطاعات.

في الدراسات الأدبية الاقتصادية تعد نفقات التعليم محفزا للنمو الاقتصادي (Lucas1988) بحيث الزيادة في نسبة التمدرس عند العمال تشارك في تراكم رأس المال البشري، الذي يعرف على أنه مجموع الصفات البشرية غير ملموسة التي تسمح بزيادة إنتاجيته.

أما في ما يخص نفقات الصحة فأثبتت الدراسات مثل دراسة (Bloom et Canning 2005) [63] أن تحسين الظروف والمنشآت الصحية من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، كما يمكن جمع نفقات التربية والصحة في نفقات التنمية البشرية.

لتوضيح هذه التأثيرات في حالة الجزائر سنقوم بنمذجة ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressions) VAR متضمنا المتغيرات التالية: الناتج الداخلي الخام الحقيقي باللوغريتم أما المتغيرات المستقلة سنكتفي بنفقات التربية، الصحة، الدفاع، الصناعة،

الفلاحة، الأشغال العمومية، الأمن، النقل، بحيث تعتبر هذه المتغيرات كمتغيرات داخلية لها دالة متباطئة خاصة بها، وسنكتفي بمحاولة دراسة العلاقة التداخلية والسببية ما بين متغيرات النموذج دون التعرض إلى دراسة حساسية المتغيرات المكونة للنموذج

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وهنا سنستعمل اختبار ديكي فولار المطور (Dickey Fuller augmenté)

جدول رقم(38) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى

اختبار جذر الوحدة ديكي فولار المتصاعد						
النوع	النتيجة	C	@trend	في المستوى		
TS	السلسلة غير مستقرة			*0.8447	النموذج 3	LDEF
				(0.8893)		
			*4.8192	*-5.5556	النموذج 2	
			(0.000)	(0.0002)		
		*1.1706		*-0.9615	النموذج 1	
(0.2490)		(0.7579)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*2.3971	النموذج 3	LAGR
				(0.9952)		
			*4.6567	*-5.1781	النموذج 2	
			(0.0000)	(0.0007)		
		*0.0617		*0.1302	النموذج 1	
(0.9511)		(0.9642)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*1.6517	النموذج 3	LIND
				(0.9740)		
			*3.7921	*-4.2565	النموذج 2	
			(0.0005)	(0.0085)		
		*0.1594		*-0.0667	النموذج 1	
(0.8742)		(0.9462)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*2.6756	النموذج 3	LTRA
				(0.9976)		
			*6.0439	*-6.4946	النموذج 2	
			(0.000)	(0.0000)		
		*0.4545		*-0.2519	النموذج 1	
(0.6522)		(0.9231)				
TS	السلسلة غير مستقرة			*0.6808	النموذج 3	LTRAP
				(0.8590)		
			*2.9543	*-3.7130	النموذج 2	
			(0.0053)	(0.0323)		
		*2.1097		*-2.0604	النموذج 1	
(0.0412)		(0.2611)				
				*2.3634	النموذج 3	

TS	السلسلة غير مستقرة		(0.9948)	النموذج 2	LSAN
			*5.9103		
			(0.0000)	(0.0000)	
		*0.9567	*-0.7562	النموذج 1	
(0.3451)	(0.8205)				
TS	السلسلة غير مستقرة		*2.9986	النموذج 3	LSEC
			(0.9990)		
		*6.6503	*-6.9207	النموذج 2	
		(0.0000)	(0.0000)		
*0.4465	*-0.1809	النموذج 1			
(0.6579)	(0.9327)				
TS	السلسلة غير مستقرة		*1.8120	النموذج 3	LEDU
			(0.9815)		
		*4.9598	*-5.5730	النموذج 2	
		(0.0000)	(0.0002)		
*1.6996	*-1.5411	النموذج 1			
(0.0978)	(0.5028)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى عند درجة معنوية 5% ، لأن قيم المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أكبر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي مفادها وجود جذر وحدة، وبالتالي السلاسل غير مستقرة من نوع TS . لهذا سنحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة التقدير والطرح .

جدول رقم(39) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى

النتيجة	C	@trend	في المستوى		
السلسلة مستقرة			*-5.6918	النموذج 3	LDEF
			(0.000)		
		*0.2037	*-5.5556	النموذج 2	
		(0.8396)	(0.0002)		
	*-0.1192		*-5.6227	النموذج 1	
	(0.9057)		(0.000)		
السلسلة مستقرة			*-5.3133	النموذج 3	LAGR
			(0.000)		
	*0.0821		*-5.1781	النموذج 2	
	(0.9350)		(0.0007)		
	*-0.0123		*-5.2477	النموذج 1	
	(0.9902)		(0.0001)		
			النموذج 3		
			*-4.3865		

السلسلة مستقرة		(0.000)		النموذج 2	LIND
	*0.2433	*-4.2565			
	(0.8090)	(0.0085)			
	*0.0116	*-4.3299		النموذج 1	
(0.9908)	(0.0013)				
السلسلة مستقرة		*-6.6591		النموذج 3	LTRA
		(0.000)			
	*0.0579	*-6.4946		النموذج 2	
	(0.9541)	(0.0000)			
*-0.0348	*-6.5776		النموذج 1		
(0.9723)	(0.000)				
السلسلة مستقرة		*-3.8058		النموذج 3	LTRAP
		(0.0003)			
	*-0.1095	*-3.7130		النموذج 2	
	(0.9133)	(0.0323)			
*0.0901	*-3.7591		النموذج 1		
(0.9279)	(0.0065)				
السلسلة مستقرة		*-6.7437		النموذج 3	LSAN
		(0.000)			
	*-0.0859	*-6.5774		النموذج 2	
	(0.9319)	(0.0000)			
*0.0413	*-6.6602		النموذج 1		
(0.9672)	(0.000)				
السلسلة مستقرة		*-7.1118		النموذج 3	LSEC
		(0.000)			
	*-0.0578	*-6.9207		النموذج 2	
	(0.9541)	(0.0000)			
*-0.0306	*-7.0207		النموذج 1		
(0.9757)	(0.000)				
السلسلة مستقرة		*-5.7487		النموذج 3	LEDU
		(0.000)			
	*-0.1826	*-5.5730		النموذج 2	
	(0.8560)	(0.0002)			
*0.0655	*-5.6755		النموذج 1		
(0.9484)	(0.0000)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

\*:قيمة ستودنت ( ) : المعنوية الاحصائية

من الجدول أعلاه نستنتج أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى عند درجة معنوية 5% ، لأن قيم المعنوية الإحصائية لقيمة ستودنت أصغر من درجة المعنوية وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية البديلة والتي مفادها عدم وجود جذر وحدة، وبالتالي السلاسل مستقرة من

**ثانياً:** تحديد عدد فجوات التباطؤ الزمني في نموذج VAR<sup>1</sup>

عندما قدم (Sims)<sup>2</sup> نموذجاً لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام، من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني اقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها منها:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي: FPE (Final Predictor Error Criterion)
- معيار المعلومات لـ: AIC (AKAIKE Information Criterion) AKAIKE
- معيار المعلومات لـ Schwarz: SC (Schwarz Information Criterion)
- معيار المعلومات: HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion)

الجدول التالي يوضح المعايير المستعملة في تحديد فجوات التباطؤ:

جدول رقم (40) يبين معايير تحديد عدد فجوات التباطؤ الزمني

FPE	AIC	SC	HQ	الفجوات
4.73e-06	13.27964	<b>13.66354*</b>	13.41738	<b>0</b>
4.17e-06	13.04878	16.88776	14.42617	<b>1</b>
4.60e-06	12.43828	19.73236	15.05534	<b>2</b>
<b>1.20e-07*</b>	<b>6.263471*</b>	17.01264	<b>10.12018*</b>	<b>3</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كلن من معايير (FPE) و (AIC) و (HQIC) تشير إلى ضرورة أخذ ثلاثة فجوات زمنية في حين أن معيار (SC) يشير إلى ضرورة عدم أخذ ولا فجوة زمنية.

**ثالثاً:** اختبار سببية غرانجر (Granger)<sup>3</sup>

سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة "Granger" بين المتغيرات والجدول التالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup>: عثمان نزار، منذر العواد "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي تكوين رأس المال في سورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 الطبعة الثانية 2012 ص339

<sup>2</sup>: Sims هو الذي اقترح هذا النموذج عام 1981

<sup>3</sup>: أدخل Granger مفهوم السببية إلى الاقتصاد القياسي عام 1969

جدول رقم (41) يبين العلاقة السببية بين مختلف النفقات والنتائج الداخلي الخام

الاحتمال	القيمة الاحصائية	عدد المشاهدات	الفرضيات العدمية	
[0,0466]	3,36054	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEP)$	النفقات العمومية
[0,2967]	1,25936	39	$D(LDEP)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,8386]	0.3520	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPe)$	نفقات التجهيز
[0, 9332]	0.1383	39	$D(LDEPe)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,0386]	6.1490	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPg)$	نفقات التسيير
[0,0677]	5.8355	39	$D(LDEPg)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,9217]	04870	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPu)$	نفقات التعليم
[0,9161]	0.5127	39	$D(LDEPu)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,7401]	1.2537	39	$D(LDEPsa)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	نفقات الصحة
[0,9984]	0.0326	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPsa)$	
[0,0.0992]	6.2688	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPt)$	نفقات النقل
[0,9010]	0.5800	39	$D(LDEPt)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,2586]	4.0269	39	$D(LDEPtp)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	نفقات الأشغال العمومية
[0,9543]	0.3297	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPtp)$	
[0,8406]	0.8371	39	$D(LDEPse)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	نفقات الأمن
[0,9995]	0.0162	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPse)$	
[0,4414]	2.6932	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPd)$	نفقات الدفاع
[0,2148]	4.4724	39	$D(LDEPd)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	
[0,4334]	2.7403	39	$D(LDEPag)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	نفقات الزراعة



[0,9766]	0.2058	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPag)$	
[0,0470]	9.0265	39	$D(LDEPin)$ لا يسبب $D(LPIBr)$	نفقات الصناعة والطاقة
[0,2635]	3.9813	39	$D(LPIBr)$ لا يسبب $D(LDEPin)$	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

عند مستوى معنوية 5% نختبر الفرضية العدمية والتي مفاده أنه يوجد علاقة سببية بين النفقات والناتج الداخلي الخام في الاتجاهين، من الجدول نلاحظ أنه هناك ثلاثة علاقات سببية في اتجاه واحد وهي بين النفقات العمومية، نفقات التسيير، نفقات الصناعة والطاقة والمناجم والناتج الداخلي الخام بحيث بلغة قيمة الاحتمال لكل منهم على التوالي (0,0466) و (0,0386) و (0,0470) وهي أصغر من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية التي مفاده أن النفقات العمومية ونفقات التسيير ونفقات الصناعة والطاقة والمناجم تسبب الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يؤكد جل النتائج التي حصلنا عليها سابقا بالنسبة للنفقات العمومية ونفقات التسيير، أما نفقات الصناعة والطاقة والمناجم وهذا راجع لدور قطاع الطاقة والمناجم الذي يلعبه في اقتصاد الجزائر من خلال قطاع المحروقات بحيث تتراوح حصة قطاع المحروقات من القيمة المضافة حوالي 51%، أما فيما يخص الصناعة فليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي وهذا راجع أن النسيج الصناعي غالبية من القطاع العام وكذا لا يعتبر قطاعا مصدرا بحيث تبلغ نسبة حصة قطاع الصناعة من القيمة المضافة حوالي 5.7%.

لفهم حقيقة هذه العلاقة بين نفقات الصناعة والطاقة والمناجم والناتج الداخلي الخام الحقيقي نقوم بتقدير نموذج VAR وهو المبين في المعادلتين أدناه، الذي يبين أن نفقات الصناعة والطاقة والمناجم بتباطؤ فترتين تؤثر بشكل مباشر على الناتج الداخلي الخام لأن القيمة المحسوبة لستيوذنت (1.62) هي أصغر من القيمة الجدولية لستيوذنت (1.68) وبالتالي نرفض الفرضية العدمية التي مفادها أن تأثير نفقات الصناعة والطاقة والمناجم له دلالة إحصائية بحيث بلغ معامل هذا التأثير حوالي 8.89% أي أن أي زيادة في هذه النفقات بـ 1% سيترجم بزيادة في الناتج الداخلي الخام بحوالي 8.89% والمعادلتين التاليتين تبيينان ذلك:

### المعادلة الأولى:

$$DLIND = 0.42*DLIND_{t-1} - 0.03*DLIND_{t-2} + 0.13*DLIND_{t-3} + 12.81*DLPIBr_{t-1} - 4.42*DLPIBr_{t-2} - 2.46*DLPIBr_{t-3} - 0.14$$

t	[ 2.61371]	[-0.20531]	[ 0.76267]	[ 2.39267]	[-1.39272]	[-0.90712]	[-0.67743]
---	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------

المعادلة الثانية:

$$DLPIBR = -0.008*DLIND_{t-1} + 0.008*DLIND_{t-2} - 0.007*DLIND_{t-3} + 0.45*DLPIBR_{t-1} + 0.15*DLPIBR_{t-2} + 0.002*DLPIBR_{t-3} + 0.011$$

t [1.70085] [1.62289] [1.74093] [2.71876] [1.51876] [0.03122] [1.75272]

للتأكد من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي وأنها غير مرتبط ذاتيا:

✓ التوزيع الطبيعي للبواقي: سنستعمل اختبار (Jarque-Bera) كما يبينه الجدول التالي:  
جدول رقم(42) يبين اختبار الاعتدالية

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.821306	2	0.2440
2	2.708840	2	0.2581
Joint	5.530146	4	0.2371

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

من الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من القيمة المعنوية 5% في المعادلتين الأولى والثانية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفادها أن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: سنستخدم اختبار (Ljung-Box) كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(43) يبين اختبار عدم الارتباط الذاتي للبواقي

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Df
1	0.596932	NA*	0.612640	NA*	NA*
2	2.891544	NA*	3.031285	NA*	NA*
3	3.931161	NA*	4.157538	NA*	NA*
4	6.337406	0.1753	6.838782	0.1447	4
5	8.289328	0.4057	9.077751	0.3358	8
6	11.94733	0.4499	13.40084	0.3406	12
7	19.07594	0.2647	22.08884	0.1403	16
8	20.89529	0.4033	24.37769	0.2263	20
9	23.74959	0.4760	28.08829	0.2563	24
10	26.52424	0.5443	31.81971	0.2819	28
11	27.33902	0.7016	32.95459	0.4202	32
12	30.03283	0.7475	36.84564	0.4296	36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

من الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال أكبر من القيمة المعنوية 5% في جميع فترات التباطؤ وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي مفاده عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

من تقدير السببية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي ونفقات التربية نستنتج أن هذه الأخيرة ليس لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي وذلك مهم كان هذا المعدل رغم أن هذه النفقات تحتل المركز الثالث من حيث حجم النفقات المخصصة بعد الدفاع والداخلية والجماعات المحلية، كذلك نلاحظ من الجدول أن نفقات الصحة هي بدورها لا تسبب النمو الاقتصادي بحيث أنها لا تمارس تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وبالتالي فإن نفقات التنمية البشرية التي تعتبر مصدر من مصادر النمو الاقتصادي الحديث ليس لها تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر وهذا ما يتلائم مع الدراسات التجريبية على الدول السائرة في النمو.

هنا يطرح التساؤل التالي لماذا هذه النفقات (الصحة والتربية) لا تسبب النمو الاقتصادي؟

يرجع ذلك أولاً لطبيعة النفقات الموجهة لهذين القطاعين وكذا للسياسة المتبعة فيهما بحيث أن أغلبية النفقات الموجهة لقطاع التربية هي موجهة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس وذلك بضخ أموال كبيرة في بناء هذه المدارس بعبارة أخرى زيادة نسبة التمدرس، وذلك على حساب نوعية التدريس وتبني مناهج حديثة لتراكم رأس المال المعرفي، كذلك فيما يخص الصحة فنلاحظ أن الدولة تخصص مبالغ ضخمة لبناء المستشفيات والمراكز الجوارية والمؤسسات الاستشفائية إلى أنها لا توفر الظروف الملائمة للأطباء ولا حتى المرضى وكذا غياب أو نقص المعدات الحديثة في هذا المجال.

أما فيما يخص كل من قطاع النقل والأشغال العمومية فلقد كانت النتائج غير متوقعة نوعاً ما بسبب تناقضها مع الدراسات التجريبية، بحيث وجدنا أن كلى القطاعين لا تؤثران على الناتج الداخلي الخام الحقيقي. يعد الاستثمار العام في البنية التحتية شرط أساسياً في تراكم رأس المال في القطاع الخاص، بحيث بينت العديد من الدراسات أن تنمية شبكات النقل بمختلف أنواعها تعزز من النمو الاقتصادي، وحسب تقرير البنك العالمي 2005<sup>1</sup> فإن تحسين كفاءة خدمات النقل والجوانب اللوجيستية للنقل يمكن أن يلعب دوراً محفزاً في زيادة التنافسية وإدماج الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية وهذا ما يشجع الاستثمار الخاص الذي يخلق إمكانيات العمل وينشط الاقتصاد. وفي الجزائر ورغم المشاريع الكبيرة التي سخرت لذلك مثل الطريق السيار شرق غرب وكذا مشاريع السكك الحديدية إلا أن الجزائر ما زالت تعاني نقص فادح في ما يخص النقل بكل أنواعه.

<sup>1</sup> Alassane Diabate « dépenses publique et croissance ; le cas du mali » doctorat en sciences économiques ; école doctorale économie des organisations ; Dauphine université Paris 2009, P97

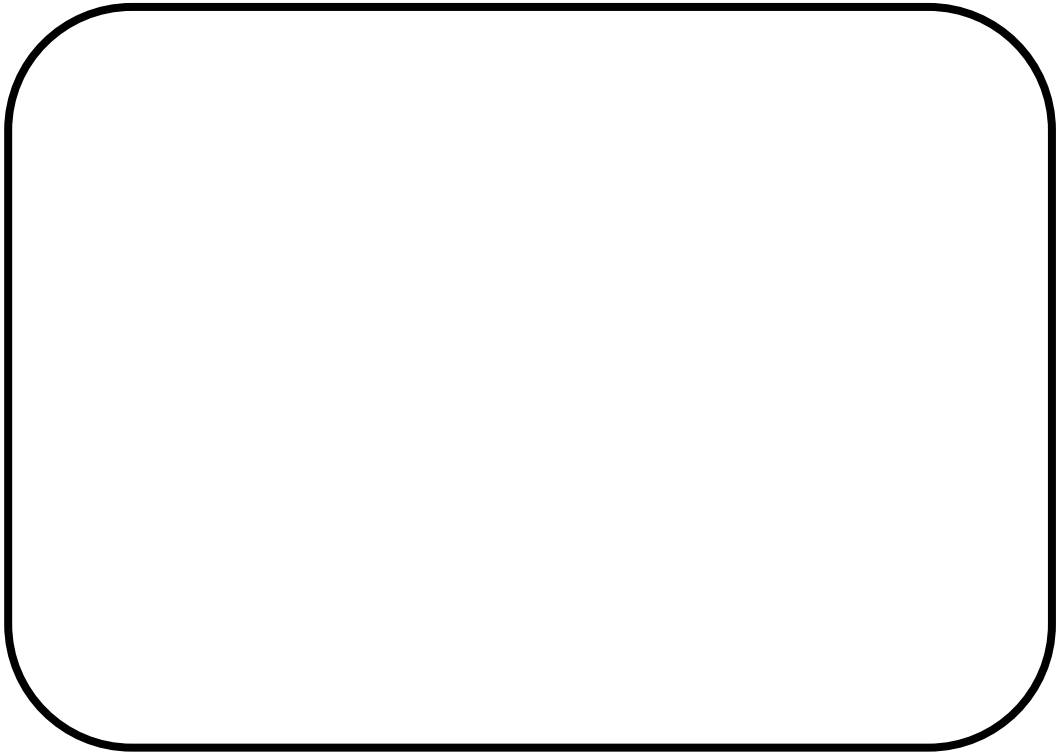
أما نفقات الدفاع والأمن فكذلك لا تسبب النمو الاقتصادي بحيث لا يوجد تأثير مباشر لهذين القطاعين على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهذه النتائج متوافقة مع الدراسات الاقتصادية في هذا المجال إلا أن بعض الدراسات التجريبية اقترحت أن النفقات العسكرية المخصصة للبحث هي فقط من تأثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص نفقات الزراعة كذلك لا تسبب النمو الاقتصادي بحيث لا يوجد تأثير مباشر لنفقات الزراعة على الناتج الداخلي الخام الحقيقي بسبب تواجد حصة كبيرة من هذه النفقات موجهة إلى للإعانات وقروض للفلاحين ومساعدات مباشرة، حيث بلغت نسبة حصة قطاع الزراعة من القيمة المضافة حوالي 7.5 من القيمة المضافة.

### خاتمة الفصل الخامس:

كخلاصة نستطيع القول بأن تأثير النفقات العمومية له تأثير إجمالي موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 إلا أن هذا التأثير يتفاوت حسب طبيعة هذه النفقات، ما إذا كانت إنتاجية أو غير إنتاجية (اجتماعية)، ما إذا كانت من نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، أو حسب وظيفتها، بحيث توصلنا إلى نتيجة مفادها بأن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي وهذا ما يؤكد توجه الجزائر نحو تشجيع القطاع الخاص من خلال البرامج التي وضعتها لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك يجب التأكيد على أن العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي تتم عن طريق آليات معقدة وبطيئة، ومن الواضح أن اتجاه العلاقة بينهم يكون في الاتجاهين، ولا يمكن الحديث عن هذه العلاقة فقط من ناحية حجم القطاع الحكومي والمتمثل في النفقات العمومية فقط، بل يجب أن تحدد حسب تقسيمات وطبيعة النفقات العمومية، بحيث تم تأكيد نتيجة الدراسات التجريبية التي أثبتت أن نفقات التسيير لها أثر أكبر من تأثير نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو، ولم نجد أي أثر مباشر على النمو الاقتصادي لتقسيمات النفقات من حيث الوظيفة ماعدا نفقات الصناعة والطاقة والمناجم وهذا ما يتطابق مع رؤى الدارسين لواقع الاقتصاد الجزائري .



منذ الاستقلال تسعى الجزائر لتحقيق نمو اقتصادي مقبول ومصحوب بتنمية مستدامة وذلك من خلال تسخير كافة الإمكانيات البشرية والمالية المتمثل في البرامج الضخمة التي وفرتها لذلك، إلا أنها ولحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت لها دول في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر من حيث المساحة وكذا عدد السكان القليل مقارنة بهذه الدول.

تدخل الدولة الجزائرية منذ أوائل عام 2001 طريق برامج الاستثمار العام الذي كان لا بد منه، بحيث أملت الدولة بالرجوع إلى المشهد الاقتصادي والاجتماعي بعد ما عاشته الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بنمو اقتصادي يقترب من الصفر و تدهور الأوضاع المعيشية للسكان، تأخر كبير في البنية التحتية الأساسية و نقص مزمن في الخدمات العامة. وعليه كان على الدولة تشجيع الاستثمارات العامة ودعم القطاع الخاص المنتج، وخلق بيئة مواتية لكي يتطور وينمو.

من الواضح أن الجزائر رغم حشدها وتسخيرها لأموال هائلة وضخمة غير أنها أسفرت عن نتائج متواضعة وكان لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي، ونمو اقتصادي غير حقيقي بحيث ما زالت تعتمد على المحروقات، وأصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي استهلاكي. وعليه فإن الجزائر لا تملك سياسة مالية قوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات وإنما هي سياسة للإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات.

إن عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تشرح هذه الظاهرة بشكل كلي، بل هناك عوامل أخرى تؤثر في النمو تكون على شكل بواقى وذلك على حسب كل بلد وهذه البواقى يمكن أن تكون التقدم التقني أو رأس المال البشري، أو حجم القطاع الحكومي أو البحث والتطوير، ومن هنا ظهرت نماذج نمو الداخلي التي حددت أربعة عوامل أساسية تمثل النمو الاقتصادي وهي: تراكم رأس المال المادي (Romer 1986) البحث والتطوير (Romer 1990) تراكم رأس المال البشري (Lucas 1988) البنية التحتية (Barro 1990)

كان هدف هذه الدراسة هو توضيح تأثير النفقات العمومية وتقسيماتها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2012، وكذا فهم ظاهرة النمو الاقتصادي وعلاقته بالنفقات العمومية التي تعد وسيلة لإعادة توزيع الدخل، ولقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العمومية في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العمومية

إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

إن مسألة تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي تعد من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه النفقات العمومية كسياسة مالية في يد الدول للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن، وقد تؤثر النفقات العمومية بشكل كبير على عمليات تكوين رأس المال والإنتاج والاستهلاك والادخار وكذا نمط توزيع الاستثمارات هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على تراكم رأس المال ودفع معدلات التنمية إلى مستوى مقبول.

تكون النفقات منتجة عندما يكون هناك استخدام كفاً للموارد المالية لذا برزت أهمية الاستثمار الخاص، لأن الحكومة الواعية هي التي تعي ما يجب القيام به وما يجب تركه للقطاع الخاص ولا يغفل دور القطاع العام الذي يمتلك دعم وتطوير الاستثمار الخاص الذي يؤثر في النمو الاقتصادي فالعلاقة هنا متكاملة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

لقد تم دراسة جميع فرضيات البحث المدرجة سابقاً وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ رفض الفرضية الأولى المتعلقة بتأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي والتي مفادها وجود تأثير إيجابي ومباشر للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي.
- ✓ قبول الفرضية الثانية المتعلقة بوجود تأثير غير مباشر موجب للنفقات العمومية على باقي متغيرات الاقتصاد.
- ✓ رفض الفرضية الثالثة المتعلقة بإنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع العام بأنها تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص.
- ✓ قبول الفرضية الرابعة المتعلقة بتحفيز نفقات التسيير للنمو أكثر مقارنة بنفقات التجهيز في الجزائر.
- ✓ قبول الفرضية الرابعة المتعلقة باعتبار قطاع المحروقات المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

في الواقع النتائج التي تم الحصول عليها يمكن أن تكون مشجعة إلى حد كبير بحيث أن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص كان إيجابياً وله دلالة إحصائية، أما تأثير النفقات العمومية الإجمالي فكان له تأثير سلبي،



إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي أي أن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص مرنة مقارنة بمرونة عوامل الإنتاج في القطاع العام وهذا ما يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الخوصصة.

من الواضح أيضا من النتائج أن ميزانية الجزائر هي بالدرجة الأولى ميزانية استهلاكية بحيث ولغاية ميزانية 2014 كانت نفقات التسيير تمثل حوالي 4714 مليار دينار جزائري بنسبة 61.58 % من إجمالي النفقات العمومية مقابل 2941 مليار دينار جزائري بنسبة 38.52% لنفقات التجهيز وهذا لا يسمح بشكل كبير بتراكم رأس المال وتحسين إنتاجية الاستثمارات الخاصة، ولتفادي هذه الظاهرة يجب تحديد عتبة مثلى لحجم القطاع الحكومي الذي يكون ممثلا بمتغيرات وكيلة وهي نسبة النفقات العمومية من الناتج أو بنسبة نفقات التسيير أو التجهيز من الناتج، بحيث تمكنا من الحصول على عتبة مثلى لكل من المتغيرات الوكيلة وكانت كالآتي:

- بلغت القيمة المثلى لنسبة النفقات العمومية من الناتج 30 % بمعنى عندما تكون نسبة النفقات من الناتج أقل من 30% فإن أي زيادة في النفقات ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة النفقات من الناتج عن 30% فإن أي زيادة في النفقات العمومية ستترجم إلى تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .
- بلغت القيمة المثلى لنسبة نفقات التجهيز من الناتج 10.9 % بمعنى عندما تكون نسبة نفقات التجهيز من الناتج أقل من 10.9% فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ستؤثر بشكل سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة نفقات التجهيز من الناتج عن 10.9% فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ستترجم إلى تأثير موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .
- بلغت القيمة المثلى لنسبة نفقات التسيير من الناتج 15.55 % بمعنى عندما تكون نسبة نفقات التسيير من الناتج أقل من 15.55% فإن أي زيادة في نفقات التسيير ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة نفقات التسيير من الناتج عن 15.55% فإن أي زيادة في نفقات التسيير ستترجم إلى تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي .

في الجزء الثاني من الدراسة الذي خصص لدراسة تأثير نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي بينت نتائج الدراسة أن نفقات التجهيز لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي أما نفقات التسيير لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهذا ما يؤكد فكرة أن نفقات التسيير تؤثر في النمو الاقتصادي أكثر ما تؤثر فيه نفقات التجهيز في الجزائر وهذا من طبيعة الدول السائرة في طريق النمو حيث كان هدف التعديل الهيكلي الذي طبقتة الكثير من هذه الدول هو تقليص من حجم نفقات التسيير من خلال تقليص كتلة الأجور، وتحسين نفقات التجهيز من خلال ضخ أموال في الاستثمارات الحقيقية.

أما فيما يخص تحليل النفقات من حيث الوظيفة والقطاع فبينت النتائج وجود علاقة سببية بين قطاع الصناعة والطاقة والمناجم، أي أن قطاع المحروقات هو المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي أما باقي القطاعات ونخص بالذكر نفقات التنمية البشرية المتمثلة في قطاع الصحة والتربية فليس لها تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام وهذا رغم حجم النفقات المخصص لهذين القطاعين.

رغم كل الاستثمارات الضخمة التي سخرتها الدولة وشاسعة مساحة الجزائر وما تمتلكه من موارد طبيعية كثيرة ومتنوعة، إلا أن الجزائر لم تحقق النمو المطلوب وهذا بسبب عدة عراقيل نذكر منها عدم كفاءة النفقات العمومية<sup>1</sup> أو عدم كفاءة الاستثمارات العامة بحيث تمول نفقات التسيير بجزء كبير من إيرادات هي في الأصل تمول نفقات التجهيز، أو ترشيد النفقات العمومية أو ما اصطلح عليه مؤخرا حوكمة النفقات العمومية وكذا ضعف البنية التحتية التي تعتبر من بين القطاعات الأكثر تحفيزا للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي وفي دراسة أقامها البنك العالمي عام 2005 بينت أنه للوصول إلى أهداف الألفية الخاص بالتنمية يجب على الدول السائرة في طريق النمو تخصيص على الأقل 9% من ناتجها الخام لنفقات البناء وتحسين البنية التحتية، ويعتبر كذلك ضعف تعبئة الموارد الداخلية من العراقيل مثل التهرب الجبائي أو الاقتصاد غير رسمي بصفة عامة

إن طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مقبول تعطي وتفتح المجال للسياسة المالية الدور الأساسي لتحقيق التنمية في جميع الميادين (البنية التحتية، النقل، الصحة، التربية...) لهذا كان لزاما على الدولة تحسين الإدارة المالية لها التي أصبحت في السنوات الأخيرة من بين المعايير التي تقيس كفاءة نشاط الدولة في كثير من الدول السائرة في طريق النمو.

<sup>1</sup>:كفاءة النفقات العمومية: هو الاستعمال الأمثل والعقلاني والمناسب للنفقات العمومية

وفي أعقاب النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم أفاق مستقبلية للبحث:

1. يمكننا تحديد حجم القطاع الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرة نذكر منها الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، الإيرادات العمومية، عجز الميزانية، حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي، كل هذه المتغيرات تعتبر متغيرات تمثل حجم القطاع الحكومي
2. يجب دراسات تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات وتأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال معرفة القطاعات الأساسية التي تحفز الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعرف بكفاءة النفقات العمومية من خلال تطبيق تقنية البيانات التطويقية التي تعتبر من الطرق اللامعلمية
3. إعطاء الأهمية لتحسين الإدارة المالية التي أصبحت تسمى بالحوكمة المالية التي أصبحت عائق كبير في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو وذلك بتطبيق نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقات التي تربط متغيرات الحوكمة المالية والنمو الاقتصادي.
4. يمكن دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دوال المنفعة الخاصة بالعائلات التي تسعى دائما لتعظيم هذه المنفعة تحت قيد الدخل من خلا تطبيق نماذج النمو الأمثل بوجود تقدم تقني التي قدمها كل من كاس (Cass) وكوبمنس (Koopmans).



## المراجع

### 1. الكتب باللغة العربية:

1. ابراهيم على عبد الله، انور العجارمة " مبادئ المالية العامة " دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع 2000
2. برنبيه سيمون "أصول الاقتصاد الكلي" ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، (بدون تاريخ)
3. بن داود ابراهيم"الرقابة المالية على النفقات العامة" دار الكتاب الحديث،**دمشق**، سنة 2010
4. جورج نايهانز"تاريخ النظرية الاقتصادية 1720-1980" ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.
5. الحبيب فايز "نظرات التنمية والنمو الاقتصادي" الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 1985.
6. حسين مصطفى حسين:"المالية العامة " ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - طبعة 2001
7. فليح حسن خلف"المالية العامة"علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-2008
8. رمزي زكي"الاقتصاد السياسي والبطالة"سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997.
9. روبرت سولو "نظرية النمو" ترجمة ليلي عبود، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003.
10. سعد بن حمدان اللحياني،"الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي" مجلة البنك الاسلامي للتنمية، 1997.
11. سوزي عدلي ناشد : "المالية العامة " منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، دمشق، 1999.

12. سوزي عدلي ناشد "أساسيات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة" منشورات الحلبي الحقوقية - 2009
13. شرر فريدريك "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره على الابتكار التكنولوجي" تعريب علي أبو عمشة العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002.
14. شعباني اسماعيل "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار هومة، الجزائر، 1997.
15. صبيح، ماجد، "التنمية الاقتصادية"، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008
16. طارق الحاج - المالية العامة - دار الصفاء للنشر و التوزيع - عمان - الطبعة الأولى 2009
17. عادل احمد حشيش " أساسيات المالية العامة " دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000
18. عادل فليح - المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي - دار الحامد للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2003
19. عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق - المالية العامة - الدار الجامعية، القاهرة، 1990
20. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر 2004 - 2005
21. عريقات حربي محمد موسى "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)" درا وائل للنشر، عمان، الأردن الطبعة الأولى 2006.
22. علي زغدود - المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية، الطبعة (1) 2006.
23. فاطمة السويسي "المالية العامة" المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس - لبنان - 2005.
24. القرشي مدحت "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

25. محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر و التوزيع -الطبعة الأولى 2007 .
26. محمد طاقة وهدى العزاوي: "اقتصاديات المالية العامة " دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2002
27. محمد طاقة، هدى الغراوي"اقتصاديات المالية العامة"دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-الطبعة 1-2007 .
28. محمد عباس محرزى-اقتصاديات المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة 2، 2005.
29. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.
30. ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" تعريب ومراجعة محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006.
31. نوازاد عبد الرحمن الهيتي، د.منجد عبد اللطيف الخشالي"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة" دار المناهج للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى 2006

## II. الكتب باللغة الأجنبية:

32. Alain barrere « institution financière » 2<sup>ème</sup> édition; Dalloz 1972
33. Baroo Robert « la croissance économique » traduit par fabrice mazerolle, éd science, international, Paris, 1996.
34. Baroo Robert, Sala-Martin « Economic growth » McGraw-Hill Advanced series in economics, New York, 1995,
35. Bernard Bernier, Yves Simon, «Initiation a la macroéconomie» 8éd, Dunod, 2006.
36. Charles, I jones « théories de la croissance endogène » traduction par fabrice mazerolle, de boek université, 1ere édition, Paris, 2000.
37. Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, «Economie Générale» Nathan, Paris, 1992, tome 2, P186
38. Cyrille CHATAIL, Vincent DUSSART "Finances publiques", Paradigme, paris, septembre 2006

39. Daron Acemoglu «introduction to modern economic growth » department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007 .
40. Dominique Geullec , Pierre Ralle «les nouvelles théories de la croissance » la 5<sup>ème</sup> édition, la découverte, Paris, 2003.
41. François Deruel, Jacques Buisson ; "finances publiques"13<sup>ème</sup> édition Dalloz, France, janvier 2001.
42. Gérard Azoulay «Les théories du développement» Didact économie presses universitaires de Rennes,2002.
43. Isabelle Cadoret, et autres "économétrie appliquée" de boeck , 2e édition, sans date,
44. Jacques Lecaillon « la croissance économie » Cujas, Paris, 1972.
45. Mankiw, G.N, « Macroéconomie »Ed. De Boeck Université,2e édition,2001.
46. Michel Bialés, autre, «Notion fondamentales d'économie» 4<sup>ème</sup>éd Foucher, Vanves 2004.
47. Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, «Eléments de croissance économique» centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009.
48. Philippe Aghion, Peter Howitt «Théorie de la croissance endogène » traduit par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000.
49. Philippe Barthélemy «Macro économie» Dyna'sup, Vuibert, 2000
50. Philippe Hugu « économie du développement » édition dalloz,France,1989.
51. Rachid Boudjema « Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 » Volume1 dar el khaldounia, Alger, 2011.
52. Rachid Boudjema « Economie du développement de l'Algérie 1962-2010 » Volume2 dar el khaldounia, Alger, 2011
53. Régis bourbonnais "économétrie" 5<sup>ème</sup>édition ;Paris ;Dunod ;2003
54. Samuelson, P.A., et Nordhans, W.D «Economics International» 17<sup>th</sup>, edition, New York, McGraw Hill, 2001.
55. See, Sison Grant « Economic Growth and Business Cycles » studies in economic and business series, Heinemann Libray , 1999.
56. Shapiro, Edward « Macroeconomic Analysis » Thomson Learning, 1995
57. Simon, B, Y, « Initiation a la Macroéconomie» Ed.,Dunod,1992
58. Thiery de Montbrial, Emmanuelle Fauchart «introduction a l'économie »,Dunod ,Paris,2001.

### .III المذكرات باللغة العربية:

59. درواسي مسعود"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 " مذكرة دكتوراه دولة –جامعة الجزائر لسنة 2005.



60. عماد الدين أحمد المصباح "محددات النمو الاقتصادي في سوريا" أطروحة دكتوراة في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

61. محمد ماجد منصور شطناوي "حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن" رسالة ماجستير بالعلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن، 1996.

62. نورة عبد الرحمن الرشيد، "الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2009

#### IV. المذكرات باللغة الأجنبية:

63. Alassane Diabate « dépenses publique et croissance ; le cas du mali » doctorat en sciences économiques ; école doctorale économie des organisations ; Dauphine université Paris 2009

64. Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" thèse de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen, 2009.

#### V. الدراسات والمقالات باللغة العربية:

65. بوفليج نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بن بوعلي شلف، 2005

د. عبد الرؤوف عبادة و د عبد الغفار غطاس ، أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008  
[www.cread-dz.org/.../ABBADA\\_GHATTASS.pdf](http://www.cread-dz.org/.../ABBADA_GHATTASS.pdf)

66. عبد الحكيم حططاش، هند زيتزني، رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة و الاقتصاد .  
[www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf](http://www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf)

67. عثمان نقار ، منذر العواد "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي تكوين رأس المال في سورية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 الطبعة الثانية 2012

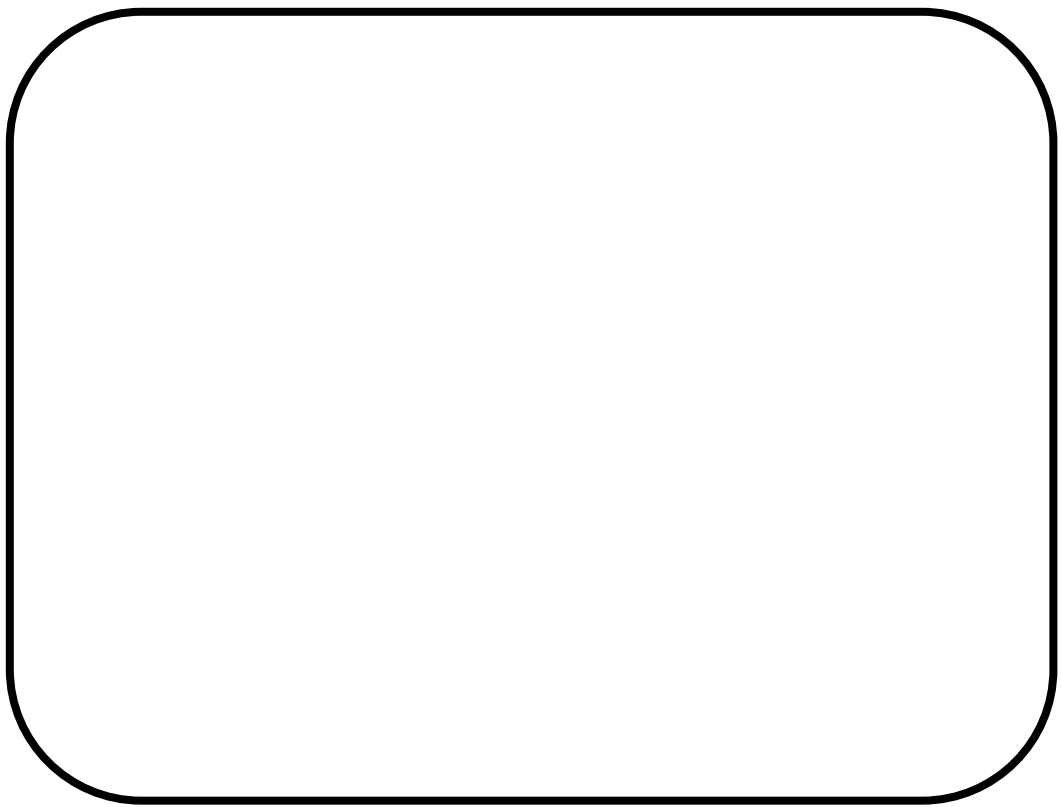
68. على عبد القادر علي " هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات النمو في الدول النامية؟" سلسلة اجتماعات الخبراء "ب" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز 2004.

69. يوسفات علي ، دراسة حول البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، دراسة قياسية، جامعة أدرار [www.docstoc.com/..البطالة\\_والنمو\\_الاقتصادي\\_في.](http://www.docstoc.com/..البطالة_والنمو_الاقتصادي_في.)  
VI. الدراسات والمقالات باللغة الأجنبية:

70. Abu Nurudeen\*, Abdullahi Usman "Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria, 1970-2008 A Disaggregated Analysis "Business and Economics Journal, Volume 2010: BEJ-4
71. Alexandre Nshue M.Mokime « modèles de croissance économique » version préliminaire, Kinshasa, Juillet 2012.  
[www.gfol1.lareq.com/.../Modeles\\_de\\_croissance\\_ws1004549...la date de consultation 08/01/2014](http://www.gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549...la date de consultation 08/01/2014)
72. Ashipala, J. et Haimbodi, N., 2003, « The impact of public investment on economic growth in Namibia », Working Paper N°88.
73. Barro, R. 1990, « Government spending in a simple model of endogeneous growth », the Journal of Political Economy, Vol.98, N°5 pp. S103-S125
74. Ben, S. et Hassad, M., 2006, « Efficience du financement des services publics et croissance économique dans les pays en développement : Analyse en coupe transversale », Journées scientifiques du réseau « analyse économique et développement »
75. Benabdallah .Y « L' économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité » CREAD Alger, 2007
76. Benabdallah .Y « L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'Union européenne » CREAD Alger, 2006
77. Benabdallah .Y « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement » CREAD Alger, 2008
78. Cheng, S. et Tin, W., 1997, « Government Expenditures and Economic Growth in South Korea: A VAR Approach »; Journal of Economic Development, Volume 22, Number 1, June 1997.
79. Cooray A, 2009. Government Expenditure, Governance and Economic Growth. Comparative Economic Studies, 51(3):401-418.  
[<http://www.ingentaconnect.com/content/pal/ces;jsessionid=q1g8lgkzfvms.alice>]
80. Florentin DJIENGOUE « Investissement public et croissance économique au Cameroun » [http://www.memoireonline.com/08/10/3783/m\\_Investissement-public-et-croissance-economique-au-Cameroun-2.html](http://www.memoireonline.com/08/10/3783/m_Investissement-public-et-croissance-economique-au-Cameroun-2.html) consulter le 20/08/2013

- 81.** Ghali, K., 1997, « Export growth and economic growth: The Tunisian experience », Department of Economics, College of Business and economics. United Arab Emirates University, P.O. Box 17555 Al Ain. The United Arab Emirates.
- 82.** Josaphat P. Kweka and Oliver Morrissey « Government Spending and Economic Growth in Tanzania, 1965-1996 » Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, N°00/6, May 2000
- 83.** Keho, Y., 2004, « Impact de l'investissement public sur la croissance en Côte d'Ivoire », Politique Economique et Développement (PED), N° 103, Octobre 2004, CAPEC-CIRES, Abidjan, Côte d'Ivoire.
- 84.** Lucas, R. 1988, « On the mechanics of economic development », Journal of monetary economics, Vol.22
- 85.** Murat yildizoglu « croissance économique » université Bordeaux XI ;2001 ;France ;P5 ;consulter le 12/05/2011 ([www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/index.html](http://www.vcharite.univ-mrs.fr/pp/yildi/croissance/croissanceweb/index.html))
- 86.** Nicolas crafts and Gianni toniolo : european economic growth, 1950-2005 :an overview, centre for economic Policy research , discussion paper
- 87.** Nubukpo, K. 2003, « Dépenses publiques et croissance des économies de l'UEMOA » CIRAD
- 88.** organization for economic co- operation and devlopement : « the sources of economic growth in ocde contries » 2003, p71, ([www.ocde.org/dac/ictcd/docs/others\\_eco\\_grwth.pdf](http://www.ocde.org/dac/ictcd/docs/others_eco_grwth.pdf)) consulter le 16/03/2011
- 89.** Ouattara, W., 2007, « Dépenses Publiques, Corruption et Croissance Économique dans les Pays de l'Union économique et monétaire ouest-africaine (UEMOA) : une Analyse de la Causalité au Sens de Granger. », Revue d'Intégration Africaine, Vol.19.
- 90.** Ranjan KD, Sharma C, 2008. Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from India. The ICFAI University Journal of Public Finance, 6(3): 60-69. <http://ssrn.com/abstract=1216242>]
- 91.** Rati ram « gouvernement size and economic growth » a new framework and some evidence from cross-section and time-series data, american economic review, march 1986.
- 92.** Roamina Boarini et autre « Les indicateur alternative du bien-être » cahiers statistique de l'OCDE n°11 ;2006 . ([www.ocde.org/dataocde/17/17/37883038/pdf](http://www.ocde.org/dataocde/17/17/37883038/pdf)) consulter le 23/4/2011
- 93.** Romer, P. 1986 «Increasing returns and log-run growth », the Journal of Political Economy, Vol.94, N°5 .

- 94.**Safa, D., 1999 « Cointegration analysis-causality testing and wagner's law: the case of turkey, 1950-1990 »; Department of Economics, University of Leicester
- 95.**Solow, Robert” A Contribution to the Theory of Economic Growth” Quarterly Journal of Economics, 1956,70, 65-94,  
[www.unilim.fr/pages\\_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc](http://www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc) consulter le 17/08/2013
- 96.**TANZI V., ZEE H. «Fiscal Policy and Long-Run Growth», IMF Staff Papers, Vol.44, Juin 1997 .



## الفهرس

	إهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الرسومات
01	المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول: مدخل إلى النفقات العمومية</b>
08	مقدمة الفصل الأول
09	<b>I. المالية العامة</b>
09	1. مفهوم المالية العامة
14	2. الحاجات العامة والحاجات الخاصة
16	3. مكونات المالية العامة
17	4. المالية العامة و المالية الخاصة
19	5. علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى
22	<b>II. عموميات حول النفقات العامة</b>
23	1. ماهية النفقات العامة
27	2. ضوابط النفقة العامة و العوامل المحددة
34	3. ظاهرة تزايد النفقات العامة
42	<b>III. تقسيمات النفقات العامة</b>
42	1. تقسيمات العلمية للنفقات العامة المستندة إلى معايير اقتصادية
44	2. تقسيم النفقات العامة بالاستناد إلى معايير غير اقتصادية
46	3. تقسيم النفقات العامة في الجزائر والفرقة بين تقسيم النفقات العامة وترتيبها
51	<b>IV. آثار النفقات العامة</b>
51	1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
56	2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
61	3. المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة
63	<b>V. برامج الإنفاق العام في الجزائر</b>
63	1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(أو المخطط الثلاثي) 2001-2004
64	2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
67	3. المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014
68	4. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)
71	<b>خاتمة الفصل الأول</b>
	<b>الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و نظرياته</b>
72	مقدمة الفصل الثاني
73	<b>I. النمو الاقتصادي ومحدداته</b>
73	1. نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي
75	2. تعريف النمو الاقتصادي
79	3. النمو الاقتصادي والرفاهية
80	4. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

81	<b>II. النمو الاقتصادي في الجزائر</b>
82	1. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988
83	2. مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000
85	3. مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009
86	4. المرحلة الممتدة من 2010-2012
87	<b>III. عوامل الإنتاج</b>
87	1. عنصر العمل
91	2. عنصر رأس المال
92	3. عنصر التقدم التقني (التكنولوجي)
96	4. فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي
98	<b>IV. نظريات النمو الاقتصادي</b>
98	1. "ادم سميث 1776
99	2. توماس مالتوس 1798
99	3. دافيد ريكاردو 1817
100	4. "كارل ماركس" 1847
101	5. جوزيف شومبيتر " 1912
102	6. جون مانيار كينز " 1936
103	<b>V. نماذج النمو الاقتصادي</b>
103	1. نموذج هارود ودومار (Harrod et Domar)
107	2. نموذج كالدور (Kaldor Robinson):
108	3. نموذج سولو (Solow)
120	4. نموذج ريبيلو (1991) (S, Rebelo) AK
122	5. نموذج رومر (1986) (Paul Romer)
124	6. نموذج لوكس (1988) (R. Lucas)
126	7. نموذج رومر (1990) (Paul Romer)
128	8. نموذج بارو (1990) (Barro)
131	9. نموذج منكيوي (Mankiw) رومر (Romer) ويل (Weil)
134	10. نماذج النمو الأمثل بدون تقدم تقني
138	11. نماذج النمو الأمثل بوجود تقدم تقني.
139	12. نموذج النمو مع النفقات العامة
143	<b>خاتمة الفصل الثاني:</b>
	<b>الفصل الثالث: الدراسات السابقة</b>
144	<b>مقدمة الفصل الثالث</b>
145	<b>I. استعراض أدبيات تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي</b>
148	<b>II. الدراسات السابقة</b>
154	<b>خاتمة الفصل الثالث</b>
	<b>الفصل الرابع: النموذج المقترح</b>
155	<b>مقدمة الفصل الرابع</b>
156	<b>I. النموذج المقترح</b>
163	<b>II. متغيرات الدراسة</b>
163	1. المتغير التابع

163	2. المتغيرات المستقلة
164	خاتمة الفصل الرابع
	الفصل الخامس: النتائج ومناقشتها
165	مقدمة الفصل الخامس
166	I. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
172	II. نتائج تقدير نموذج رام (Modèle de Ram)
172	1. المعادلة الأولى
178	2. المعادلة الثانية
180	3. المعادلة الثالثة
183	4. نتائج محاولة نمذجة نموذج رام (Ram) على واقع الاقتصاد الجزائري
184	III. الحجم الأمثل للقطاع الحكومي والنمو
190	IV. تقسيمات النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي
193	1. تأثير تقسيمات النفقات العمومية من حيث طبيعتها على النمو الاقتصادي
197	2. تأثير تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة أو القطاع على النمو الاقتصادي
207	خاتمة الفصل الخامس
208	الخاتمة العامة
	المراجع
	الفهرس



## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1970-2012 ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج رام ( Ram 1986 ) لدراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وقد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبعدها تم استخدام نموذج روبنسون ولاندو (Landau et Robinson) لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي ، بينت النتائج أن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ثم استخدم نموذج Var مع دراسة سببية غرانجر (Granger) لدراسة مختلف العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة فبينت النتائج أن قطاع الصناعة والطاقة والمناجم تسبب النمو الاقتصادي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، نموذج (Ram 1986)، نموذج (Landau et Robinson)، نموذج Var ، سببية غرانجر (Granger)

## RESUME :

La présente étude vise dans son essai la mesure de l'effet et l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie, pour la période qui va de 1970 à 2012. Aussi, notre étude a été appuyée dans son coté empirique par divers modèles, d'abord, nous avons fait appel au modèle (RAM 1986), ceci pour étudier l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique, ce qui, par la suite a aboutit à une réelle existence d'une influence parfaite des dépenses publiques sur le produit intérieur brut. Ensuite, notre essai, a fait appel encore une fois, à la mise en œuvre du modèle (Landau et Robinson), pour essayer de démontrer le degré d'influence des dépenses de fonctionnement et d'équipement sur la croissance économique, effectivement lors des résultats obtenus, ce ci nous a prouvé qu'il existe une réelle corrélation des dépenses de fonctionnement (incitation), contrairement aux dépenses d'équipement pour leurs influence négative sur le produit intérieur brut. A la fin de notre travail et afin de démontrer la relation causale entre le PIB et les différentes structures des dépenses publiques, du point de vue fonctionnels, nous avons tenté de mettre en œuvre le modèle (Var) en association avec la causalité de (Granger). Les résultats escomptés à l'issue de ce projet, ont montré que le secteur de l'industrie, de l'énergie et des mines, a une contribution positive dans la croissance économique, ce qui veut dire par ailleurs que ces dépenses (fonctionnement) ont une influence directe sur le produit intérieur brut réel.

**Mots Clés :** Dépenses publiques -Croissance économique-Modèle (Ram 1986)-Modèle (Landau et Robinson)-Modèle Var-Causalité de Granger.

## **Abstract :**

This study's aim is an attempt to measure the impact of public expenditure on economic growth in Algeria in the period between 1970-2012. where this study depends on the model of (Ram 1986) to study the impact of public expenditure on economic growth. the results have shown the presence of a positive overall effect on real gross domestic product and then It was used model (Landau et Robinson) to study the impact of operating expenses and processing on economic growth , the results show that operating expenses are the stimulate Algerian economic growth .reverse Capital expenditures had a negative impact on real gross domestic product , then the model was used Var with the study of causal Granger (Granger) to study the Different causal relationship between output internal raw and the various divisions of public expenditure in terms of function.The results has show that the industrial sector , energy and mines, cause economic growth, which means that for these expenses direct impact on real gross domestic product .

**Key words:** public expenditure , economic growth model (Ram 1986), model (Landau et Robinson), model Var, Granger causality